صفحات للدراسات والنشر

صابر الحباشة

اللغة والمعرفة

رؤية جديدة



نحو فكر حضاري متجدد

دمشق
عاصمة الثقافة العربية 2008

الكتاب: اللغة والمعرفة
رؤية جديدة

المؤلف: صابر الحباشة

الإصدار الأول 2008 م
صفحات للدراسات والنشر

عدد الصفحات: 136

الغلاف: م. جمال الأبطح

التدقيق اللغوي: ممتاز الملوحي

صفحات للدراسات والنشر

سورية ـ دمشق ـ ص.ب: 3397

هاتف: 095 13 22 11 00963

تلفاكس: 013 33 22 11 00963

www.darsafahat.com
info@darsafahat.com

الإشراف العام: يزن يعقوب

جوال: 181 418 933 00963

الإخراج الفني: فؤاد يعقوب

جوال: 764 902 933 00963

الفهرس

تمهيد

العلم والإعلم: براديغمات العلم اللساني المعاصر

إن الناظر في تطور العلوم اللسانية الحديثة، يقف على انتقالها من طور كانت فيه عالة على المقاربات الكلاسيكية التي تعود؛ إما إلى النحو والبلاغة التقليديين، وإمّا إلى القول الفلسفيّ في الشأن اللغويّ. ولم ينتظم المنوالُ اللسانيّ مستقلاً بمنهجه وموضوعه، بصفة رسمية إلا مع فرديناند دي سوسير.

غير أنّ العلوم اللسانية قد عرفت منذ بداية القرن العشرين وطواله جملة من المدارس والاتجاهات اللسانية متعاقبة ومتداخلة وأحياناً متناقضة، مما جعل هذا العلم يتطور ويشهد منعرجات حاسمة.

ومداخل الدراسة التاريخية وفيرة ،غير أنّ ما يعنينا من ذلك هو تبيّن الفائدة المنجرّة عن إدخال هذه المقاربات الحديثة في مناهج التعليم وفي قراءة التراث النحوي والبلاغي العربيّ. ألا يبدو أنّ كلّ دارس قد جلب معه عدة لسانية غربية وحاول بها أن يهوي على التراث فيعيد تأليفه وفق النظرية التي درسها وتشبع بها هذا الدارس أو ذاك. فمن بنيوية دي سوسير، إلى سلوكية بلومفيلد وغلوسيماتيك هيالمسلاف، ووظائفية مارتينيه، وتحويلية هاريس، وتوليدية تشومسكي... وغيرهم كثير.

فقلما نجح دارس عربيّ للسانيات الغربية في أن يصنع منوالاً يليق باللغة العربية – مراعياً خصوصياتها الثقافية – دون السقوط في التواطؤ على النتائج التي وصلت إليها الأبحاث الحديثة في الغرب، أو العودة إلى التغني بأسبقية مغمورة (فتُحُدِّثَ مثلا عن بنيوية الجرجاني وتداولية الجاحظ ...) يعمد الباحث بفطنته النادرة إلى كشفها وإزاحة النقاب عنها.

ويجد القارئ في هذا السِّفْر محاولات للسبر في بعض القضايا اللسانية والدلالية والمعجمية والتركيبية المتصاقبة والمتقاربة، بعين تنفتح على الرصيد التراثي وأخرى تقتنص من النظريات الحديثة ما ييسّر تجديد القول في الظاهرة اللغوية تجديداً ينحو نحو العلمية ومواكبة روح العصر.

وراوحنا بين البحث والنقل، بين الإنشاء والترجمة، حتى لا نزعم أنّ قناة البحث استقامت لنا، بل نحن نشقّ عباباً متلاطماً تكتنفه أعراض التعثر: فقلة المهتمين بالشأن اللساني من العلماء العرب، وعدم توافر أسباب التواصل العلمي بينهم، في معظم الأحيان، يجعل باب الإضافة المبتكرة مقتصراً على اجتهادات جزئية لا ترقى إلى رسم معالم نظرية حديثة، في أحد مجالات اللسانيات...

وركزنا في هذه الفصول على مبحث الدلالة وما تلفّها من إشكاليات تتعلق باللغة والمعرفة والمعنى والتأويل. ويجد القارئ نصوصاً مترجمة حول هذه القضايا رأينا أن نُثبتها لتعينه على تدقيق النظر في بعض المسائل الفكرية والمنهجية التي تتصل بمقاربات اللغة في النظريات الحديثة. ويعثر المتصفح لهذا الكتاب أيضاً على مقدمات وأشتات لمداخل بحثية تتعلق بما أنا بصدد الاشتغال فيه من بحث في تعدد المعنى؛ ومن رصد لسبل نشوئه وتعليل طرائق انتشاره ومحاولة ضبطه ضبطاً لسانياً يتساوق ومحاولات علم الدلالة الحاسوبيّ الذي ذهب شوطاً في معالجة اللغة الطبيعية معالجة آلية.

تجدر الملاحظة أنّ هذه المحاولات ليست نهائية، ويمكن أن يستعين القارئ ببعض مساهماتي الأخرى[1] ليلاحظ نقاط التقاطع بينها وبين ما يجده بين دُفتي هذا الكتاب. هذا ويسرني، في الأخير، أن يتفاعل القراء مع هذا العمل بالنقد وإبداء الرأي. **habacha@gmail.com**

1- أشير إلى أن بعض هذه الفصول قد ظهرت منجّمة في بعض الكتب أو الدوريات العلمية، وقد رأينا أن نلمّ شتاتها في هذا العمل. كما قد يلاحظ القارئ بعض التكرار لبعض الأفكار، وهذا ناجم عن إلحاح تلك الأفكار على الباحث على الرغم من تنوّع السياقات.

مدخل

العلوم المعرفية

محاولة تقريب

تعرّف العلوم المعرفية[1] (sciences cognitives) بكونها تستهدف وصف مقدّرات الذهن البشري وقدراته من لغة وإدراك وربط وتخطيط ... وقد ظهرت هذه العلوم منذ ثلث قرن تقريباً في سياق علميّ موسوم بنشأة المعلوماتية وتطوّر مفاهيم وتقنيات ترتبط بالمعالجة الآلية للمعلومة. وتشكّل العلوم المعرفية، أو المعرفية، كما يدعوها بعض الباحثين، حزمةً من برامج البحث متعدّدة الاختصاصات علمياً، تتمحور حول بعض النماذج الرئيسية والمرتكزة على بعض المفاهيم المحورية التي توجّهها افتراضات أساسية تتصل بالطبيعة العميقة لموضوع دراستها وبالطريقة التي يجب أن تباشره بها.

وتجدر الإشارة إلى وجود مقاربتين في العلوم المعرفية تمثّلان تصوّرَين مختلفَين لهذه العلوم وصفاً وتفسيراً وتمثيلاً للظواهر المعرفية، هما المقاربة المعرفية والمقاربة الترابطية.

ويتمّ التمييز بين المقاربتين انطلاقاً من اختلاف إجاباتهما عن جملة من الأسئلة والإشكاليات:

1- ما هي الواسطة (النظرية) التي تتشكّل التمثلات الذهنية انطلاقاً منها؟

2- كيف تنعقد الصلةُ وتستمرّ بين التمثيلات وما تمثّله؟

3- أيّ ضرب من الحساب يُطبَّق على هذه التمثيلات؟

4- ما هي الصلة بين التفسير «الحاسوبيّ التمثيليّ» للمعرف وتفسيره (أي المعرف) بوصفه ظاهرة طبيعية أو فيزيائية؟

5- ماهو النظام المعرفي الموجود الذي يوفّر في الوقت ذاته صورة للنظام المعرفيّ الإنسانيّ وتمثيلاً ممكناً لذلك النظام؟

1- هذه ترجمة مختصَرة لجزء من مدخل (sciences cognitives) في الموسوعة الكونية الفرنسية (Encyclopaedia Universalis).

والإجابات المعرفية عن هذه الأسئلة هي التالية:

في المقام الأوّل، التمثيلات الذهنية إنما هي تمثيلات لصورة الصياغات أو التعبيرات المحكمة للغة داخلية (هي لغة الفكر). ويجب أن ننظر إلى هذه اللغة باعتبارها لغة صورية مثل لغة المنطق الرياضيّ: فهي تتمتع بقواعد صرفية وتركيبية تمنحها استقلالاً صورياً وقواعد دلالية تدقّق العلاقة بين تعابير اللغة والكيانات أو الوضعيات المُمَثَّلة. فإذا اعتقدنا أنّ الاحتكاك بالمحيط يسمح للنظام بتحديد القيمة الدلالية للرموز البدائية للّغة الداخلية، فإنّ قيمةَ الرموز المركّبة التي يُنتجها النظام أثناء اشتغاله محدّدةٌ بشكل كلّيّ. إنّه التوازي المطلق بين التركيب والدلالة أو قُلْ بعبارة أخرى، إنّ السمة التأليفية (الإنشائية) للدلالة هي التي تضمن حصول تلاؤم بين التمثيلات والعالَم المُمَثَّل خلال المسارات المعرفية. هاتان هما الإجابتان عن السؤالين 1و2.

وإنّ منطق الثلاثينات من القرن العشرين، نعني أعمال ألان تيورينج وألنزو تشورش(**Alain Turing and Alonzo Church**) يوفّر لنا إجابة حاسمة عن السؤال3. والواقع أننا نعلم أننا، انطلاقاً من هذه الفترة، نفهم متتالية من العمليات التي تُتجزعلى رموز أو عناصر خفية (نسمّيها في الرياضيات خوارزمات) فهماً حسابياً؛ ذلك أنّ المفهوم العامّ للحساب منفصل عن الآلة وعن النظام (الذهن البشريّ) وعن إجراء رياضي مجرّد يباشر أو ينجز الحساب نحو أمْثَلَة (**idéalisation**) قريبة هي قدرةٌ غير محدودة للذاكرة. وبذلك تمثّل الوظائف القابلة للحساب ضرباً من «الفصائل الطبيعية» غير محسوسة بالنسبة إلى تنويعات كثيرة من التعريف. ويمكن أن نصف الحسابات التي تتحكّم في التمثيلات الذهنية بأنّها شبيهة بالحسابات التي تُصدرها آلة لتيورينج أو حاسوب رقميّ كما يمكن أن نقول اليوم.

وليس السؤال4 في السياق الحالي سوى إعادة صياغة للمشكلة المعروفة مشكلة العلاقة بين الجسد (الدماغ، النظام المادّيّ) والذهن (مقرّ التمثيلات الذهنية) ويمكن أن يجاب عنه بإجابة مادّيّة أحادية وغير اختزالية: فبحسب نظرية «الهُويّة العرَضية» (**token identity**)، كلّ حال ذهنية توافق حالاً مادّيّة، ولكن مقولات الأحوال الذهنية التي تستدعيها ملفوظات علم النفس العامّة لا توافق مقولات قابلة للتخصيص في معجم العلوم الفيزيائية

(بمعناها الواسع، بما في ذلك البيولوجيا). هذه الأطروحة تخالف الأطروحة الأحادية الاختزالية التي تصادر على «الهويّة المَقُولية»(**type identity**) بين الأحوال الذهنية والأحوال المادّيّة. وتتحدّد مقولات الأحوال الذهنية أو أنماطها التي يجب أن يحيل عليها علم النفس انطلاقاً من الدور الوظيفي الذي تقوم به هذه الأحوال في التمشّي المنتظم للمسار المعرفيّ. وهذا ما ولّد مصطلح الوظيفية الذي تُقصد به تارةً أطروحة الهويّة العرَضية، أو بشكل أوسع الموقف المعرفيّ. هذه النظرية التي ابتكرها الفيلسوف هيلاري بوتنام (**Hilary Putnam**)، ونقّحها وحسّنها مع زميله جيري فودور(**Jerry Fodor**)، ومع بعض المختصين في الذكاء الاصطناعي نحو ألان نيوال (**Allen Newell**) وهربرت سيمون (**Herbert Simon**)، تتعرّض اليوم لنقاشات حادّة من قبل الفلاسفة ومنظّري العلوم المعرفية وحتى بوتنام نفسه أضحى يعدّها اليوم غير كافية.

والإجابة المعطاة للسؤال5 نعني الحاسوب أو جهاز فون نومان (**von Neumann**) تمنح النظرية الوظيفية قدراً من المعقولية. والواقع أنّ الحاسوب نظام فيزيائي يتمتّع بخصيصتيْن مستقلّتيْن استقلالاً. فهو من جهة نظام فيزيائيّ تطوّره محكوم بمعادلات انتقال يُفترَض أن توفّرها قوانين الفيزياء. وهو من جهة أخرى، وبالتوازي مع ذلك، جهاز معالجة للمعلومة التي يمكن أن ندعو أحوالها بأنّها حسابية دون رجوع مباشر إلى تكوينها الفيزيائيّ، وتؤثّر مسارات المعالجة في هذه الأحوال الموصوفة هي نفسها انطلاقاً من قضايا أو وظائف من طبيعة غير فيزيائية ولكنها حسابية (من قبيل «إضافة س إلى ص»، «البحث في القائمة ق عن العناصر التي تبدأ بـ'غ'»، إلخ.) والتي يمكن اختزالها في العادة إلى عمليات تنجزها آلة تيورينج.

هكذا يبدو من الواضح أنّه عموماً وليس انطلاقاً من قوانين الفيزياء، أنّ الملاحظ من مصلحته أن يعتبر الحاسوب نظاماً من الدواليب مثلما يعتبره ساعةً علَى العموم، وليس نظاماً ديناميـاً تحكمه معادلات الميكانيكا الكوانطية. وعلى هذا المستوى يتفطّن الملاحظ إلى ما يجمع حاسوبين متّفقين على الصعيد الحسابيّ مختلفيْن من حيث التَركيب المادّيّ. وهكذا نجد منهجياً مبدأ استقلال تفسيريّ لعلم النفس (منظوراً إليه هنا بوصفه علم أنظمة

معالجة المعلومة، والتي هي العقول البشرية أيضاً) عن العلوم العصبية، واستقلال المعلوماتية والذكاء الاصطناعي عن الإلكترونيات. ومع ذلك فليس هذا الاستقلال سوى استقلال نسبيّ، إذ تنتقل قيود من مستوى إلى آخر، ويمكن أن تُقصى آلية وظيفية فقط لعدم إمكان تحقيقها(أو «استزراعها»)، مثل هذا الوصف لهندسة الدماغ أو لاشتغاله يمكن أن يوضع موضع مساءلة لتنافيه الظاهر مع افتراضات موضوعة في المستوى الوظيفي.

من الجوهريّ عدم اعتبار الحاسوب ههنا مجرّد حاسب بل اعتباره نظاماً يؤثّر في تمثيلات رمزية داخلية: شريط آلة تيورينج وذاكرة الحاسوب ليست أهميتهما أقلّ من أهمّية العمليات التي يُنجزها الجدول أو البرنامج، وإنّ ما يحتوي عليه الشريط أو الذاكرة ليست أعداداً، ولكنّها رموز عامّة تتحدّد فقط بانتمائها إلى لعبة رموز تحكُمها قواعد تركيبية.

إنّ الدور الذي يقوم به الحاسوب في التفكير حول أسس العلوم المعرفية لهو دورٌ لطيفٌ. فمن جهة من الثابت أنّ مجرّد ظهوره صدم العقولَ كثيراً؛ كما أنّه إضافة إلى عوامل أخرى؛ تسبّب مباشرة في تولّد أفكار (قابلة للجدل أحياناً) وبرامج بحث تجمّعت وأصبح يُطلق عليها العلوم المعرفية. من جهة أخرى لا ينبغي أن يُفهم الحاسوب اليوم بوصفه منوالاً صرفاً لا مجرّد استعارة فقط. فالدماغ والعقل البشريان يختلفان عنه اختلافاً عميقاً فلا يمكن اتخاذه كما هو منوالاً لهما، ولكن لا بأس باعتماده في بعض ضروب الوصف (وقد أخطأ الفريق الذي ظنّ استحالة ذلك تماماً، مثلما أخطأ الفريق الذي رأى واهماً ضرورة تجنيد كلّ الوسائل لبيان التطابق، خطأً فاحشاً). ولكن، على العكس من ذلك، فإنّ النظر إلى العلاقة بين الدماغ/الذهن والحاسوب باعتبارها مجرّد استعارة؛ يصرفنا عن الاستفادة من الخصوبة الإجرائية: إذ يُثبت الحاسوب من مبدئه ومن وجوده الانسجام المفهوميّ والإمكانية المادّيّة للروابط النظرية لجنس جديد ولمعدّات تجسّدها، وقد تشيّد حول هذه الروابط علم للذهن، ولعلّه يتأكّد في يوم ما أنّ هذه المعدّات هي نفسها التي يعمل بها الذهن.

تطبيقياً، ليست الصلةُ محدودةً دائماً بين الإطار الكلاسيكي الذي كنّا بصدد رسم خطوطه العريضة ومختلف برامج البحث التي تقع في نطاقه،

ولكن ذلك لا يهمّ. ويبرز اختلاف، صريح في بعض المظاهر؛ ولكن في بعض المظاهر الأخرى لا يوجد اتفاق ولا اختلاف؛ وعبر هذا الامتناع يظهر استقلال البرامج العلمية حقاً. ونقف هنا على وضعية معروفة في الفيزياء والرياضيات؛ العلمين اللذين لا يشبهان البحوث عن أصولهما إلاّ من بعيد ولا يُقرّان بها إلاّ جزئيّاً.

❖ **الترابطية**

لئن كانت الترابطية متميزة عن المعرفية، ومتناقضة معها في بعض النقاط، فإنّ الترابطية ليست بدورها فلسفة للمعرفة، أو على الأقلّ ليست كذلك بالأساس. إنها تقدم نفسها باعتبارها مجموعة من طرق النمذجة والإظهار لطائفة من المسارات المعرفية؛ وقد سعى الترابطيون إلى بلورة مذهب خاص بهم بحثاً عن استخراج السمات المشتركة بين هذه الطرق والمزايا التي تفضلُ بها الطرق الكلاسيكية. من هذا المنطلق، لا يخفى أنّ مسارها هو مسار الذكاء الاصطناعيّ. وهو جزء من أداة (الحاسوب) ومن بعض الأفكار العامة جداً، يهتمّ بكتابة برامج تُظهر مهمات من قبيل لعبة الشطرنج وحل المشاكل الهندسية أو الحساب القضويّ؛ ثمّ بالمراهنة على أن هذه المحاولات الأولى إن هي إلا خطوات أولى في سبيل حلّ عامّ، فقد عمل الذكاء الاصطناعيّ على صياغة مفهوم الذكاء، أو المعرفة المنبثقة عنه التي تحتاج إلى أن يتمّ التحقّق منها. فقد تنبّه علماء النفس واللسانيون والفلاسفة إلى الأمر موسّعين ومكملين ومدققين النظرية — هكذا ولدت المعرفية.

ثم بفارق يقدر بخمس عشرة سنة ظهرت الترابطية، رابطة الصلة بالسيبرنيطيقا الأولى وببعض امتداداتها (خاصة عنصر الإدراك **perceptron**[1] فرانك روزنبلاط **Frank Rosenblatt** الشهير). وقد انطلقت الترابطية من أداة (شبكة النورونات الشكلية)، وعملت على إظهار وظائف من قبيل ترتيب الأشكال والذاكرة التجميعية أو النطق بالإنجليزية؛ ثم انطلقت إلى البحث عن أسسها متوقعة، في شيء من الجرأة، أن تعلن نجاحاتها الأولى تقدماً حاسماً. وفي الأثناء كان ثمة وسط علميّ مشكّل جاهزاً ليأخذ المشعل، وهو ما يفسر هذه «العدوى» السريعة للأفكار الترابطية.

1- هذه لفظة مصوغة على شاكلة العناصر الفيزيائية مثل الإلكترون والنوترون، ... وتدلّ على عنصر الإدراك الصغير. [المترجم].

وقبل أن نعرّف الترابطية، علينا أن نوضحّ بسرعة وجود مدارس مختلفة – في صلب هذا التيار – تختلف في اختياراتها النظرية كما تختلف في آلياتها المخصوصة التي تُسند إليها دوراً مفضّلاً في تفسير الظواهر أو إجلائها. تُعرّف الترابطية، تاريخياً، كما رأينا ذلك، بالآلة الموصوفة وظائفيّاً، حيث يحدس بكونها قادرة على الذكاء أو المعرفة: هذه الآلة، شبكة النورونات الشكلية (أو شبكة النورونات ***neural net***) هي بالنسبة إلى الترابطية تماماً كآلة فون نيومان (**von Neumann**) بالنسبة إلى المعرفية وإلى الذكاء الاصطناعي التقليديّ.

إذا صحّ أنه توجد تنويعات عديدة للشبكات (والحال أنّ آلة فون نيومان واحدة بالأساس)، فإنه يمكننا أن نضع ضرباً من «البورتريه – روبوت» (**portrait-robot**) للشبكة الترابطية.

علم اللغة والداروينية الجديدة

جون كلود ميلنير[1]

ينحصر البرنامج الدارويني الجديد في مقترحات محددة:

1- توجد خصائص في الكائن الحي ليست مكتسبة من قبَل الفرد بل من قبَل النوع الذي ينتمي إليه. وبعبارة أخرى، فإن الفرق بين الفَرد والنوع لا يتعلقَ بالمستوى التصنيفي فحسب، فالنوع ليس وسيلة لتصنيف مجموعة أفراد يتشابهون فقط، بل هو كيان يقوم بدور إيجابي مخصوص.

2- إن خصائص النوع يكتسبها النوع على أساس الاختيار الطبيعي.

3- يُعرَّف الاختيار الطبيعي بأنه مسار أعمى للاختيار من خصائص تظهر عند الأفراد بشكل عَرضيّ وبتغيّر مفاجئ.

4- مبدأ الاختيار هو المحافظة على النوع وهو ما يتم عبر التنافس الحيوي بين الأفراد.

5- خصائص النوع مسجَّلة في كل كيان فردي، ولكن في مكان تسجيل منفصل عن خصائص الفرد: **genotype/ phenotype, phylogenèse/ ontogenèse**

6- مكان تسجيل خصائص النوع هو الجينة (المورِّثة).

7- تُدرك الجينة بوصفها تمثُّلا لشفرة جينية: وبالمناسبة يمكننا أن نتحدث، على غرار هوفستدتر(**D.Hofstadter**) عن تصور تيبوغرافي (**typographique**). فبرنامج البحوث يتمثل إذن في الربط بين خاصية ما مميزة لنوع ما بتمثل تيبوغرافي ما للنصّ الجينيّ. ولم يصل العلم بعد إلى هذه النقطة، رغم أنّ موضوعه الأخير محدد بدقة.

ما إن نعتقد أنّ علم اللغة يوجد بوصفه علماً غاليليّاً (نسبة إلى غاليلي، عالم الفلك المعروف)، حتى نتجهَ رأساً إلى افتراض أنّ مجمل الأطروحات (من 1 إلى 7) مفيد في اللغة. وهذا يستتبع، مع ذلك، أنه يمكننا تكوين برنامج بحثيٍّ مخصوص انطلاقاً منها. أمّا برنامج مدرسة كمبردج البحثيّ فهو اختيار

1- **Jean-Claude Milner, introduction à une science du langage, col.points, ed. seuil, Paris, 1989, p-p219-226.**

الاعتقاد أن مثل ذلك البرنامج هو في الوقت ذاته ممكن وضروري وكاف لتحديد موضوع علم اللغة. لقد اختارت مدرسة كمبردج هذا البرنامج بشكل أكثر منطقية من أي مدرسة أخرى، ووثّقت تعريف كلّ عناصر البرنامج. وغنيّ عن القول إن مدارس أخرى كثيرة عالجت اللغة من منطلقات بيولوجية، وإنّ أغلبها لا تنتمي لا من قريب ولا من بعيد إلى مدرسة كمبردج. ومع ذلك، يوجد فرق بين أولئك الذين يدرسون اللغة في مظهرها البيولوجي وأولئك الذين يعتبرون اللغة شيئاً خاضعاً تماماً للبيولوجيا، مثل تشومسكي وتلامذته. ففي الحالة الأولى، لا تعريف للغة ملتزماً ولمّا كان الأمر كذلك، فإنه لا يمكن لبشر أن ينفي بجدية أنه لا يوجد في اللغة – كما في كثير من الوقائع الأخرى – مظهر بيولوجي، ورهان المضمون ليس كبيراً (فلا يهمّ ما الذي يحتويه ذلك المظهر البيولوجيّ)، فلا يمكن أن يتطرق النقاش إلا إلى وصف المعطيات الوجيهة. أمّا التمشي الثاني فأكثر جسارة.

فضلا على ذلك، فإنّ علم اللغة هو علم فريد (**scientia unica**)؛ وذلك لأنّ اللغة فريدة (**res unica**). ومن ثمة، ﴿ فإنّ ذلك يستتبع ﴾ أن يأخذ البرنامج الذي نسمّيه داروينياً جديداً أشكالاً مخصوصة عندما يتعلق الأمر باللغة. وقد طوّر هذا الرنامجَ كاتبان: تشومسكي، كما لا يخفى، وهو الذي منحه سلطة اجتماعية مخصوصة، ولورنز (**K.Lorenz**)، لا لأنّ هذا الأخير أطلق على اللغة أطروحات حاسمة (إذ تدخلاته في هذا الإطار ليست مقنعة) ولكن في جهده لتوسيع مجال الأشياء الخاضعة للبيولوجيا، قد انقاد إلى تحديد للمفاهيم والإجراءات من دونه لا يمكن لعلمِ لغةٍ داروينيٍّ جديدٍ أن يتصرّف في قاعدة مفهومية دنيا.

بهذا المعنى لا يمكن أن نقلّص من أهميته. وهكذا فقد تبنّت مدرسة كمبردج أطروحة «اللغة عضو» وتبنّت أطروحة «اللغة فطرية». والحال أنّ لورنز قد أضاف تدقيقات حاسمة إلى هذين المفهومين، ولولا تلك التدقيقات، لَمَا كان لمفهوم العضو والفطريّ أيُّ معنى، عندما يتعلق الأمر باللغة. ويمكن بالتأكيد أن نفحص برنامج مدرسة كمبردج بالأخذ في الاعتبار هذه التبعية المفهومية.

وسيتبين لنا خلال هذا الفحص أن لا واحدة من هاتين الأطروحتين مبتذلة؛ وأنّ العلاقة بينهما تستحق التدقيق. إنهما متمفصلتان. والواقع أنه تبعاً للأرثوذكسية الداروينية الجديدة، ليست اللغة عضواً إلا إذا كانت فطرية. وبالمقابل، فالعكس ليس صحيحاً. إذ يمكننا أن نقول بأنّ اللغة فطرية، دون أن نقول بأنها عضو. إنّ ما يضيفه مفهوم العضو هو التخصيص أساساً: أن تتميز اللغة عن الذاكرة أو عن الانتباه أو عن النظر، كما يتميز الكبد عن القلب. وفي استقلال عما قدمناه، في أي موضع آخر، فيما يتعلق بالذاكرة أو الانتباه أو النظر، من الملائم على الأقل أن نتمكن من أن نعيد سمات فطرية مخصوصة تلائم اللغة كلها (الألسنة كلها) وفقط اللغة. والحال أنّ هذا لا يمرّ هكذا: إذ يمكننا أن نتخيل تماماً أنّ البنى الفطرية التي نستعيدها ليست مخصوصةً باللغة، ولا يمكن بحال من الأحوال أن يكون لمفهوم العضو قيمة.

إجمالاً، يمكن تحليل قضية «اللغة عضو» إلى قضيتين متصلتين بها: من ناحية «اللغة فطرية» ومن ناحية أخرى «اللغة مخصوصة». ولكن هذا لا يعني أنه إذا كانت القضيتان صحيحتين، فإن قضية «اللغة عضو» صحيحة بالضرورة. وهذا يعني أن قضية «اللغة عضو» لا معنى لها (أي لا يمكن أن تكون صحيحة أو خاطئة) إلاّ إذا كانت القضيتان الأخريان صحيحتين كلتيهما. ولْنفترض أنّ الحالة هذه؛ ولْنفترض أكثر أنّ هاتين القضيتين «اللغة فطرية» و«اللغة مخصوصة» مُعتبَّرتيْن في ذاتيهما، تُوجدان إجراءات تجريبية دقيقة. والحال أنّه يمكننا أن نعتبر أنّ القضية «اللغة عضو»، وحتى دون أن تُبلوَرَ في حدّ ذاتها، يمكن أن تكون مُختزَلاً (sténogramme) ملائماً. صحيح أنّ نفعها ليس أكيداً وصحيح أنّ الذين يدافعون عن هذه القضية يحمّلونها محتوى أثرى. فإذا كان يجب عليها أن تكون مُختزلاً، فمن الملائم أن نتثبّت ما قيمتها في حدّ ذاتها. ومن المسلَّم به أنّ الأمر لا يتعلّق بمعرفة ما إذا كانت صحيحة أم خاطئة. إنّ قضية من هذا النوع لا يمكن أن تشكّل سوى افتراض، خصوصاً في غياب مرصد تختصّ به اللسانياتُ. فمن الملائم إذن قياس

خصوبتها فحسب. وهذا يعود إلى التساؤل عما إذا كان يمكن أن ترتبط ببرنامج بحث اختباريّ يُبنى انطلاقاً منها. فإذا تبيَّن أنّ هذا أمر غير ممكن، فعلينا أن نستنتج أنّ كلمة عضو مُطبَّقةً في اللغة، هي في أفضل الأحوال مُختَزَلٌ ملائمٌ، وفي أسوأ الأحوال برقٌ خُلَّبٌ (**flatus vocis**).

وباختصار، فإنه من الملائم أن نفحص بشكل مستقل القضايا الثلاث: اللغة عضواً؛ واللغة فطريةً؛ واللغة مخصوصةً.

كل تفكير هو حساب[1]

هارف بواريي

ها هي ذي نظريةٌ ثوّرت ما نعرفه عن الذكاء وكذلك عن الإعلامية واللسانيات...وحتى عن الأحلام!؟ وذلك ببلورة هندسة إجمالية للدماغ للمرة الأولى وليس الأمر سوى بداية.

لم يمرّ وقت طويل على حسبان الإنسانُ نفسه في مركز الكون حتى جاء غاليلي (Galilée) فودّع الإنسان تلك النظرة إلى نفسه وإلى الكون... إن مثل هذه اللحظات نادرة في التاريخ، والحال أننا قد نكون واقعين تحت طائلة إحدى تلك الثورات التي تبدأ هادئة وتخلّف إثر ذلك دويّاً هائلاً. تلك الثورات التي لا يهمّ من ينظر إليها أو يظن أنه ينظر، ولكن نظرتنا هي التي تكون موضع مساءلة. وسيكشف كل ذلك في يوم من الأيام.

ألا توجد أمثلة على ذلك ؟ بلى؛ إنّ الرياضيين يعتقدون أنهم يبحثون عن حقائق مثالية: والحال أنهم إنما يغوصون في تعرجات أدمغتهم الخاصة؛ أما خبراء الإعلامية فيخالون أنفسهم رواد عالم جديد : والحال أنهم لايزالون يعيدون إنتاج تمشّ يشتغل منذ ملايين السنين.

وكذلك تتباهى الشعوب بأنها واضعت على ألسنة فريدة: والحال أنّ تلك الألسنة كلّها ذات بنية واحدة مشتركة وإننا نحسب أنّ لنا أفكاراً والحال أننا لا نقوم سوى بحساب. إنّ الذكاء لغز: هذا صحيح، ولكنه لا يقع في مستوى النورونات[2](أي الخلايا العصبية neurones) وهذا غير معقول؟ ومع ذلك...

---

1 –Hervé Poirier, Toute pensée est un calcul, Science et vie, n° 1013, février 2002, p.p 40-48.

2- النورون: أو الخليّة العصبية هي خلية متفردة تنتمي إلى الجهاز العصبي وتحتوي جسماً خلوياً وامتدادات (أكسونaxone ودندريتاتdendrites) وتشكل الوحدة الوظيفية للجهاز العصبي.

❖ مفتاح حساب لامدا (LAMBDA-CALCUL)

لكي نصل إلى حلّ هذه الإشكاليات ينبغي أن يكون ثمة اكتشاف ما. إنّه يسمى «حساب لامدا» وهو لغة منطقية وُضعت في السنوات الثلاثين (من القرن العشرين) واستعملها خبراء الإعلامية منذ الخمسينات لكتابة برمجياتهم (logiciels). وقد اضطلع بمهمة استغلال هذا الاكتشاف جون لوي كريفي (Jean Louis Krivine) وهو عالم رياضيات فرنسي ذو صيت عالمي. وتم الاعتماد على حدس يتمثل في اعتبار أن حساب لامدا - بما هو البنية المنطقية التي تحكم باطن جمجمة الإنسان - اللغة الكونية المنبثقة عن شبكة النورونات التي تحترق في الدماغ البشري مثل السلوك الذكي لقرية نمل الذي تنبثق عنه أعمال فردية ورعناء للنمل.

منذ ذلك الحين أخذت هندسة الدماغ البشري كلّها اتجاها غير مسبوق. وكي نفهم، علينا أن نتخيل أن التدفق المعقّد للنورونات ينشبك في المستوى الأدنى، ومن ذلك التدفق تنبثق لغة أولى مهيكلة هي حساب لامدا في مستوى أعلى. وهي لغة تمثلها في مستوى أعلى من ذلك طبقات من اللغات المتطورة أكثر فأكثر التي تعدّ الألسنة التي نتكلمها أشدّها تطوّراً. ففي دماغنا تنتظم إذن طبقات من اللغات متناهية الدقّة شيئاً فشيئاً. ولا يقع الذكاء في حشد النشاط النوروني مثلما يبدو من العبث فهم اشتغال حاسوب عن طريق ملاحظة حركة الإلكترونات المتشابكة في دارات الشرائح[1] (puces) الإلكترونية، والحقّ أنّ كل أفكارنا؛ واعيةً وغيرَ واعية، تتبلور في مستوى الطبقات اللغوية الوسيطة تلك التي تقع تحديداً أعلى من حساب لامدا.

إنّه تغيير جذري للمنظور؛ ذلك أنّ نظرية جون لوي كريفين تذهب مباشرة إلى الأساسي؛ وذلك بأن جعلت وجهة نظرها تقع بين الطبقة السفلى للنورونات وبين الطبقات العليا للغات المتطورة. إنها نظرية تقع على يابسة حساب لامدا في تقاطع الطين والسماء، وتسمح في النهاية بكشف أصل كلّ نشاط عرفاني وحتى يتبين سرّ الذكاء. وإنّ حساب لامدا ينجدل وراء أفكارنا ومنذ الآن تصبح النتائج... غير قابلة للحساب.

1-الشريحة (أو الرقاقة): Puce هي سطح صغير لمادة شبه- ناقلة (سيليسوم silicium) يحمل دارةً أو داراتٍ مدمجةً ولاسيما دماغاً إلكترونياً.

هكذا فإنّ الرياضيين مقتنعون أنهم يرفعون الحجب عن حقائق عالم مثاليّ؛ وذلك منذ ثلاثة آلاف سنة طوروا خلالها مبرهناتهم. إنّهم يخدعون أنفسهم؛ فحسب نظرية كريفين- وهو نفسه منطقيّ...- كلّ رياضي هو في الواقع مبرمِج (بكسر الميم الثانية) يجهل أنّه كذلك؛ ذلك أنّ استدلالات مبرهنات الرياضيين- متى عُرضت على محكّ حساب لامدا (وهو للتذكير لغة تنتسب إلى الإعلامية) – يمكن أن تترجم منذ ذلك الحين... كاشفةً خطوط قانون (code) إعلاميّ لا يمكن تجريحه بأيّ حال من الأحوال إلى حدّ الآن! وبعبارة أخرى يمتاز علماء الرياضيات بإمكانية تغيير المستوى صعوداً إلى ذُرى التجريد بخلق لغات وبنى شديدة التعقيد؛ ونزولاً نحو مستويات سفلى بنشر حساباتهم؛ وهم يحاولون في الواقع –غير واعين بدورهم الخاص- فهمَ كيفية خلق نظام بسيط كحساب لامدا يوجد في أدمغتهم؛ وفهمَ كيفية خلْقه للُغات برمجة وبرامج إعلامية متطورة جداً... ودون أن يعلموا فإنهم عندما يستدلّون على مبرهناتهم إنما يعيدون كتابة برامج أدمغتهم الخاصة! «لكنهم لا يؤدّون المهمّة حتى النهاية»، كما يضيف جون لوي كريفين. «يجب إتمام المهمّة بإعطاء المبرهنات معناها الحقيقي ببيان موافقتها لأي برنامج وبيان أي عمل تنفّذه المبرهنات في الدماغ حقاً».

❖ خبير في الإعلامية قبل الحرف[1]

ثمة مثال واحد هو أننا كنا نعتقد أن كرت غودال **(Kurt Gödel)**كان يحدثنا عن الحدود الجوهرية للمسار الرياضي. وهذا غير صحيح. فذلك الرياضي النمساوي العبقريّ (غودال) عندما كان يبلور مبادئ المنطق إنّما كان يفكّك آليات تفكيره الخاصّ. لقد كان يعيد تشكيل طبقات لغوية وسيطة مخفية في أعماق أسرار دماغه بين الطبقة التي طبعها حساب لامدا والطبقة التي تعبّر عنها اللغةُ الألمانيةُ لسانُ غودال الطبيعيُ. لقد كان يُعيد تشكيل

1- قبْل الحرْف: نترجم بها عبارة (**avant la lettre**) وتعني وجود إرهاصات بالوعي بظاهرة مّا قبل أن يظهر العلم الذي سيتناولها بشكل منهجيّ منظّم. فغودال (1906–1978) عاش في فترة لم تظهر فيها الإعلامية بهذا الزخم الذي نعيشه في بدايات الألفية الثالثة، لذلك تعدّ بحوثه في المنطق الرياضي سبّاقة في هذا المجال، وهو بذلك فاتح ومبشّر بهذا التخصص الوليد.

ذلك بهدوء؛ وتلك عبقريته. ذلك أن مبرهنته الشهيرة في النقصان (incomplétude)تظهر برنامج حاسوب كلاسيكياً لا أكثر ولا أقل؛ والحال أن الإعلامية لم تكن قد اختُرعت بعد. إنّه برنامج يمكن أن يُعتبر مفتاحاً حاسماً للنفاذ إلى أعماق أحلامنا...

وثمة ههنا انقلاب آخر تؤدّي إليه نظرية جون لوي كريفين؛ ففي حين يحاول باحثو علم النفس التحليليّ بلوغ طبقات الذات من الأعلى منطلقين من اللغة المتحدثة؛ فإنه يصبح من الممكن ملامسة تلك الطبقات من الأسفل انطلاقاً من حساب لامدا. ومن ثمّة قد يعاد النظر في طبقات اللاوعي وطبقات الأنا والأنا الأعلى التي تُهيكل مقاربة علم النفس التحليليّ منذ قرن...

وليس ذلك كل شيء؛ فقد بدأ في اللسانيات استغلال حساب لامدا لهيكلة الألسنة الطبيعية التي يتكلّمها الناس. ويلاحظ جون بيار ديكلي (Jean Pierre Desclés) أنّ الفكرة ليست جديدة، وديكلي هذا يدير مخبر اللغة والمنطق والإعلامية والعرفان (LaLIC) بجامعة باريس- الصربون، يضيف قائلاً: «منذ السنوات الخمسين اعتبر مناطقةٌ ولسانيون حساب لامدا بنيةً منطقيةً كامنة في الألسنة الطبيعية، ففي دراسة دلالية للجمل مثل العلاقات بين اسم العلَم والفعل والمسند يمكن أن تُعتبر كل الملفوظات بل كل الكلمات مفردات لامدا (lambda-termes)؛ أي إنّها برامج إعلامية»، أمّا بسكال بولديني (Pascal Boldini)الذي يعمل في الفريق نفسه مع جون بيار ديكلي فهو «مقتنع بأنّه الطريق الصحيح. فهذا يسمح بشكلنة الألسنة الطبيعية بشكل أدقّ من أي نظرية لسانية أخرى».

❖ أصل الألسنة المحدَّد

لقد توصّل جون بتيتو (Jean Petitot)مدير مركز البحث في الإبستيمولوجيا المطبّقة بمدرسة البوليتكنيك عند دراسته العلاقات بين اللغة والإدراك؛ توصل هو أيضاً إلى نتيجة مماثلة لذلك تماماً: فكما أنّ اللغة الرياضية يمكن أن تُعتبر تعليقاً (أو شرحاً «typage») على البرامج المبلورة انطلاقاً من طبقة حساب لامدا؛ فإنّ الألسنة الطبيعية التي يستعملها الناس يمكن أن تُعدّ تأويلاً لحسابات نورونية كامنة، وهو تأويل ذو مستوى عال جداً. إنّ وجود طبقة مشتركة من حساب لامدا بين كل الناس يفسّر وجود

تماثلات عميقة بين لسانَين متباعدَين تباعُداً شديداً في الظاهر كالإنجليزية والموهاوك[1] (تتكلّم هذا اللسانَ قبيلةٌ من كنفديرالية ايروكو) كما يفسّر اكتشاف هيكل مشترك بين خمسمائة لسان ولهجة، وإنّ جون بتيتو مقتنع بأنّ «نظرية كريفين هي أول أطروحة جديّة عن أصل اللغة عند الإنسان البدائي (les hominidés)».

❖ الحاسوب الشخصي يقلّد الدماغ؟

إنّ فكرة مقارنة الدماغ البشري بالحاسوب ليست جديدة؛ إنّها تعود إلى بدايات الإعلامية بما أنّ ألان تيورنغ (Alain Turing) وجون فون نومان (John von Neumann) اعتبرا الحاسوب الأول ماك1 (Mach1)نسخةً من الدماغ البشري. لكن هذه المماثلة لم يُكتب لها النجاح. أما اليوم فيقع خبراء الإعلامية في تحدّ كبير نظراً إلى تعقّد البرامج التي عليهم أن ينشئوها فقط كي يطلبوا من آلة (رجل آلي) الذهاب لشراء الخبز من دكان في رأس النهج.. ومع ذلك تظلّ هذه المقارنة – مع نظرية كريفين – حاملة في الأصل لحدْس خصب. ولكن لاشيء بديهياً ولاشيء آلياً في هذه النظرية، بل بالعكس «فليس دماغنا هو الذي يشبه الحاسوب ولكن الحاسوب هو الذي يسعى جاهداً بتوسّط المبرمِج ليُشابه الدماغ البشريّ» كما يفسر ذلك كريفين المنطقي. إنها العودة إلى المصدر بشكل من الأشكال. وههنا ثمة تغيير جذري في وجهة النظر. إنّ وجه التشابه لا يقع في مستوى المواد (hardware) التي تحتويها الآلة مكوّنةً من أسلاك كهربائية أو نورونات؛ ولكنّه يقع في مستوى البرمجيات (software) أي نظام البرمجيات[2] الموضوعة في الذاكرة. وإذا كان حساب لامدا يتدخّل بين طبقة الدارات الكهربائية واللغات المطوّرة للبرمجة، وهي لغات يستعملها خبراء الإعلامية لكتابة برمجياتهم؛ إذا كان ذلك كذلك فلأنّ الدماغ البشري يتصرّف بالطريقة ذاتها. وانطلاقاً من ذلك يمكن أن يُعدّ كل نشاط حسابيّ أو عرفانيّ «برامج» موضوعةً منذ البداية في الدماغ.

1- الماهاوك: (mohawk) لسان هنود أمريكا الشمالية المنتمين إلى كنفيديرالية إيروكوا (iroquois).

2-اللوجيسيال: مجموعة البرامج الوسائل والقواعد الممكنة للتوثيق وتتصل باشتغال مجموعة معالجة للمعلومة.

ولكن كيف أمكن لتلك البرامج أن تتّضح في دماغنا؟- هذا بسيط؛ لقد تم ذلك بفضل التطور الدارويني (نسبة إلى داروين **Darwin**)! لا شكّ أنه يبدو من الغريب أنه يمكن للانتقاء الطبيعي التوصل إلى إنشاء خطوط قانون معقّدة جداً. ولكن ذلك يعني سوء تقدير قوة هذا التمشي. إذ إنّ الطبيعة – كما بيّن ذلك والتر فونتانا – هي مُبرمجة لا نظير لها.

❖ **أبجدية كلّ الأفكار**

في الواقع، لقد استلهم هذا الباحث النمساوي[1] في معهد سانتا في **(Santa Fe)** بالولايات المتحدة الأمريكية الانتقاء الدارويني لإنشاء «برنامج للسلف السابق» نحو تطبيق **(application)** يجيب بـ**12** عندما نعطيه العدد **13** ويجيب بـ**6** عندما نعطيه **7**. والحال أنّ هذا البرنامج الذي يبدو بسيطاً للغاية يظهر في لغة حساب لامدا عسيرَ التوضيح جداً بشكل غريب.وهو مثاليّ لإجراء اختبار. فقد انطلق والتر فونتانا من سلسلة ما (لفظ لامدا أُختير صدفة) وغَيَّرَه اتفاقاً بانتقاء البرامج الأقرب للمهمة المطلوبة قبل القيام بتغييرات جديدة. والحاصل أنه خلال عدة مئات الآلاف من الأجيال أمكن الحصول على أربعة برامج صالحة للسلف السابق. ثلاثة منها كان يعرفها خبراء الإعلامية؛ والرابع كانوا يجهلونه، ورغم كونه أقصر منها كثيراً وأبسط منها وأعلى مهارة منها فإنه لم يتم الوقوع عليه خلال خمسين سنة من البحث في الإعلامية.

فكل شيء يجري كما لو أنه لا توجد إلا طريقة واحدة للتفكير خلال ملايين السنين من الإنتقاء الطبيعي وعشرات آلاف السنين من الهذر (الثرثرة) الإنساني وخلال ثلاثة آلاف عام من البحث الرياضيّ وخمسين عاماً من البرمجة الإعلامية. إنه حساب لامدا «أبجدية الأفكار الإنسانية» التي ألمح لها الفيلسوف الرياضي الألماني غوتفريد فيلهالم لايبنتز **(G.W.Leibniz)** في القرن السابع عشر دون أن يتجاوز مجرد التلميح، هذه المرة لن تُعَدّ ملاءمةُ الرياضيات للواقع - والتي حيّرت الإبستيمولوجيين منذ فترة طويلة- أمراً «غير معقول». فإذا أقررنا بأنّ الرياضيات هي تفكيك

1-المقصود به هو والتر فونتانا المذكور آنفا.

البرامج المكتوبة في الدماغ فلا غرابة في أن تكون تلك البرامج في توافق عميق مع المحيط وإلاّ فإنها تخفق في القيام بدورها المتمثل في تكييف الجسم مع وسطه الطبيعي بشكل حسن.

ومع ذلك تبقى هذه النظرية في حاجة إلى بيان نجاعتها. يجب أن تلاحظ البنى المادية لهذه الهندسة الإعلامية الافتراضية حقاً في دماغنا. «لن نقع ربما على حساب لامدا بالضبط -كما يحدس جون بتيتو- ولكن على حساب غاما «gamma-calcul» وهو مماثل لحساب لامدا تماماً. ولكن متى عُرف حساب غاما هذا فإنّ كل أطروحات كريفين في ظنّي تكون صحيحة».

سيكون ذلك أحد أهم الاكتشافات العلميّة على الإطلاق. وبالعودة إلى مصادر الفكر الإنسانيّ يعد الخبير الفرنسي في البرمجيات الباحثين في الذكاء الاصطناعي وخبراء الإعلامية والرياضيين واللسانيين وعلماء النفس والمحللين النفسيين وعلماء الأعصاب وغير هؤلاء من العرفانيين، كل أولئك يعدهم بأن يتأكّد بنفسه من أنّهم يدرسون جميعاً الموضوع نفسه ولكن ليس من وجهة نظر واحدة ولا في المستوى نفسه. فبإمكان كل واحد منهم أن يستفيد من المعرفة المتراكمة في الاختصاصات العلمية الأخرى.

❖ هل هي الإهانة الرابعة؟[1]

من المؤكد أنّه ستكون لهذه النظرية أهمّ النتائج في الإعلامية وعلى الصعيد المالي. على كل حال لقد بات خبراء الإعلامية يسبحون في بركة من أخطاء البرمجة[2] (bugs)، فقد تجاوزهم تعقيد البرامج التي عليهم توضيحها، ويرى عددٌ ما ينفكّ يزداد من الباحثين أن تراسلات لامدا بين الرياضيات والإعلامية – وهي تراسلات قائمة الآن بشكل متماسك – هي الوسيلة الوحيدة للقضاء على تلك الأخطاء. وقد جعل جون لوي كريفين يمدّ تلك التراسلات حتى تشمل عضو التفكير (الدماغ) فاتحاً بذلك مسالك جديدة للبرمجة واعدة.

1-لعل المقصود بها رابعة الإهانات الثلاث التي تعرض لها العقل البشري على أيدي غاليلي (ت.1642م) وداروين (ت.1882) وفرويد (ت.1939) فالأول نقض مركزية الأرض في الكون، والثاني نقض شرف الأصل النوعي للإنسان، والثالث نقض تعالي الوعي.

2- أخطاء البرمجة: أخطاء التصوّر أو الإنجاز في برامج إعلامية تظهر عبر حالات شذوذ في الاشتغال.

وبالمثل فإن ما نعرفه عن اشتغال الدماغ قد يشكّل قفزة إلى الأمام. وكي نغوص في أغوار الدماغ يكفي أن نفكّك برامجه باستغلال المعارف المتراكمة التي يوفّرها الرياضيون وخبراء الإعلامية، ويتنبأ جون لوي كريفين بأنّ «ما يتيحه لنا تحليل نظام الاستغلال مما نفهم به الدماغ هو أكثر من أيّ شيء يقع خارج ذلك التحليل» ولعلّ اشتغال حاسوب شخصي بشكل عُصابيّ أحياناً قد يُمكّن من فهم بعض الظواهر المرضية البسيكولوجية..

إنّ مثل تلك التغييرات لا تمرّ دون أن تحدث شرخاً. ذلك أنّه بعد إهانة غاليلي الكوسمولوجية الذي أقصى الإنسان من مركز الكون، وإهانة داروين البيولوجية الذي رمى الإنسان في الحظيرة نفسها مع الحيوانات، وإهانة فرويد البسيكولوجية الذي نفى عن الإنسان تحكُّمه الواعي في أفعاله، بعد تلك الإهانات الثلاث؛ ربما يكون جون لوي كريفين قد حكم علينا بإهانة رابعة نورولوجية هذه المرّة: إنّه يماثل بين دماغنا وبين دارات كهربائية بسيطة لحاسوب مكتب... إنّنا نعتقد أنّ لنا أفكاراً غير أننا لا نقوم سوى بإعادة إنتاج حسابات تُجمّع منذ ملايين السنين لكنّ هذه الإهانات ليست إلاّ ظاهرية. ألا تكون كرامةُ الإنسانية الحقّةُ في إزالة أوهامها؟

المؤتلف والمختلف بين السببية البشرية وغير البشرية[1]

آن روبول

مقدمة:

إنّ اضطلاع السببية بدور مركزيّ في المعرفة البشرية وغير البشرية ليس أمراً محلّ نقاش. ولكن ما يمكن أن يناقش بالأحرى هو: هل إنّ «السبب» يدلّ على الشيء ذاته في المعرفة البشرية وغير البشرية. أو بعبارات فلسفية أكثر، إسناد اعتقاد سببيّ مشترك – نحو «نزول المطر، سيسبّب عدم خروجي في النزهة مع الأمّ» – إلى الكلب ماكس وإلى البنت مريم ذات الأحد عشر عاماً، هل يكون ذا معنى؟ إنّ نظرة سطحية تقوم على سلوك متماثل، مع الفارق، تجعلنا نظنّ أنّ الأمر صحيح: مريم تقرأ كتاباً وماكس نائم على الأريكة، وكلاهما يلقي نظرة سوداوية نحو زجاج النافذة الذي غمرته الأمطار. إنّ السؤال، في مستوى أعمق، يتمثل في معرفة ما إذا كان الاعتقاد السببيّ عند مريم يعني أكثر من مجرّد ارتباط بين المطر وغياب النزهة، وإذا كان الأمر كذلك، هل يمكن أن ننسب هذه السمة الإضافية إلى اعتقاد ماكس السببيّ بشكل مشروع. إذ يمكن أن يكون لمريم تفسير ذهنيّ ﴿تفهم﴾ بمقتضاه أنّني أعتقد أنّ المطر يبلّلني، وأنا لا أريد أن أتبلّل، وهو ما يجعلني أختار البقاء داخل البيت. هذا التفسير، كما يمكن أن نرى، ليس شيئاً يمكن أن ننسبه إلى ماكس بشكل معقول. فهل يمكن لنا أن نقول بالضبط ما هو الفرق بين الاعتقاد السببيّ المنسوب إلى مريم وذاك المنسوب إلى ماكس؟ يبدو لي أنّ الفرق يقوم على كون مريم لها تفسير للترابط، في حين أنّ ماكس ذو ترابط خالٍ من التفسير. بل إنّ ماكس ليس معنياً بأن يكون ثمّة تفسير، بل لا يمكن

1- Anne Reboul, Similarités et différences entre la causalité humaine et non humaine.
http://www.interdisciplines.org/causality/papers/1

له أن يُعنى بذلك أصلاً، أمّا مريم فلن ترضى، وما ينبغي لها أن ترضى، عن ارتباط يخلو من التفسير. ورغم أنّ اعتبار الاختلاف بين المعرفة السببية البشرية وغير البشرية قائماً على وجود التفسير في الأولى وغياب التفسير في الثانية، هو اعتبار يمكن أن يكون مغامرة، فإنّه الموقف الذي أقول به في هذا السياق، بل أذهب أبعد من ذلك وأقول: إنّ الترابط يتمّ أساساً بين كيانات مُلاحظة، في حين أنّ التفسير غالباً ما يذهب إلى ما وراء ما هو ملاحظ كما هو الحال في حالة التفسير الذي تقدّمه مريم لعدم اصطحاب أمّها إياها في نزهة تحت المطر). وكما لاحظ هيوم (Hume, ,741975) «تبدو جميع الأحداث مستقلة، إنّها تبدو مقترنة ولكنّها ليست مترابطة البتّة». ويستنتج هيوم من هذه الملاحظة الأساسية حول إدراكية الترابط والخاصية غيرالمدركة للرابط السببيّ، عدمَ وجود ذلك الرابط السببيّ، ولكنني لا أهتمّ، ههنا بهذا الإثبات الميتافيزيقيّ[1].

هل البشر حيوانات ترابطية؟

لقد أثبتُ، أعلاه، أنّ المعرفة السببية عند البشر ليست أو ليست فقط، ترابطية. ويمكن أن يُفهم (وقد فُهم) هذا الإثبات بطريقة مختلفة. إذ يميّز بريماك (Premack,1995) بادئ ذي بدء، بين المعرفة السببية الاعتباطية (CCA)، الناتجة عن التعلّم الترابطيّ – والتابعة للتجاور والتكرار – والمعرفة السببية الطبيعية (CCN)، الشديدة الاختصاص في الميدان قَبْلياً والمستقلّة عن التجاور والتكرار. وثمّة طريقة أخرى لمباشرة هذا التمييز تتمثل في القول إنّ المعرفة السببية الاعتباطية (CCA) تتأسّس على الاستقراء، في حين أنّ المعرفة السببية الطبيعية (CCN) يمكن أن تفيد أساساً في الاستنتاج. وتتصل المعرفة السببية الطبيعية عند البشر بعلم النفس الساذج والفيزياء الساذجة والبيولوجيا الساذجة. ويصعب، إن لم يكن مستحيلاً، أن ننسبها إلى حيوانات غير بشرية. فمن جهة كونها لا تتأسس على التعلّم الترابطيّ، فإنّها تعلّل إثباتي بشكل محقّق. ومع ذلك فإنّ المعرفة السببية الطبيعية ليست موضوعي ههنا.

سأركّز على المعرفة السببية الاعتباطية، وفي ما يتصل بها، توجد إمكانيتان:

1- يرى هيوم أنّ السببية التي لا توجد في الواقع، إن هي إلاّ إسقاط للفكر البشريّ على الواقع. انظر بيار جاكوب، فصل القانون، في الإبستيمولوجيا، الموسوعة الكونية الفرنسية) (Pierre Jacob, loi(épistimologie), in Encyclopaedia Universalis). [المترجم]

1-تركّز المعرفة السببية الاعتباطية (CCA) فقط على التعلُّم الترابطيّ عند الحيوانات البشرية وغير البشرية.

2-لا تكتفي المعرفة السببية الاعتباطية (CCA) بأن تركّز على التعلُّم الترابطيّ عند الحيوانات البشرية وغير البشرية.

وهذا يطرح مشكلة أخرى لها علاقة بالسبب الذي يجعل الترابط غير كاف بالنسبة إلى المعرفة السببية الاعتباطية (CCA) عند البشر. وفي النهايةً، إذا كان الترابط ملائماً للحيوانات غير البشرية، لماذا ليس كافياً للبشر؟ كما يوجد سؤال آخر واضح يتعلّق بتعريف التفسير.

أرى أنّ الجواب على هذين السؤالين يمرّ عبر كون البشر هو الجنس الوحيد المتكلّم. وسأخصص ما بقي من هذه الورقة لمراجعة مختصرة لأعمال تجريبية تحاول بيان أنّ الترابط ليس العامل الوحيد للمعرفة السببية الاعتباطية (CCA) البشرية. وسنحاول النظر في بعض الافتراضات التي أعترف بطابعها النظريّ، حول دور اللغة في الاختلاف بين المعرفة السببية الاعتباطية (CCA) البشرية وغير البشرية.

وكي نبدأ بنقطة مركزية في الأدبيات الفلسفية المعاصرة حول السببية[1]، نقول إنّه توجد صلة قويّة بين التفكير الافتراضيّ (contrefactuelles) والتفكير السببيّ. فحسب تيار فلسفيّ رائج، نجد أنّ التلفّظ بـ«س تسبب في ط» يوافق التلفّظ بالافتراضين «إذا حدث س، فإنّ ط سيحدث» و«إذا لم يحدث س، فإنّ ط لن يحدث»[2]. ومع ذلك، ورغم أنّه من المعقول أنّ التفكير الافتراضيّ بشريٌ بشكل خاصّ، فإنّ تعليل الصلة بين التفكير الافتراضيّ والتفكير السببيّ في رؤية للمعرفة السببية البشرية ترى بأنّها أكثر من الترابط، ليس تعليلاً واضحاً. والواقع أنّ التفكير الافتراضيّ يهتمّ عموماً بالأحداث المترابطة أكثر من التفسير. إنّه يمثّل غالبا فكرة الرابط الضروريّ الذي يمكن أن يكون النقطة الأولى للاختلاف بين الحيوانات البشرية وغير البشرية. ولكنّه ﴿أي التفكير الافتراضيّ﴾ ليس تفسيراً في حدّ ذاته. ولْنعُد إذن إلى السؤال الأوّليّ: ما هو التفسير؟

1- تمّ اختبارها تجريبياً الآن،(انظر روز 1994، وروز وأولسن1996، 2003، وبنينغتن وروز 2003
cf. Roese1994, Roese & Olson1996,2003, Pennington & Roese2003
2- Pierre Jacob, loi(épistimologie), in Encyclopaedia Universalis.

لقد حان الوقت لإدخال تفريق اقترحه فالدمان (Waldmann,2000,2001) بين تعلّمٍ تنبُئيّ (prédictif) وتعلّم تشخيصيّ (diagnostique): فالأوّل يمرّ من السبب إلى النتيجة؛ أمّا الثاني فيمرّ من النتيجة إلى السبب. ومن بين خصائص التفسير أنّ له اتّجاهاً نحو التعلّم التشخيصيّ. مع أنّ فالدمان يذهب أبعد من هذا التفريق البسيط، قائلاً بأنّ منوالاً ترابُطيّاً صرفاً، لا يمكن أن يهتمّ بمجموع التعلّم السببيّ الاستقرائيّ – التنبّئي والتشخيصيّ في الوقت ذاته – لأنّه ﴿أي المنوال الترابُطيّ الصرف﴾ لا يبالي أصلاً باللا تناسق السببيّ القائم لا على أسباب ونتائج[1]، بل على مؤشّرات وحصائل[2]، ويمكن أن تكون المؤشرات والحصائل إمّا أسباباً أو نتائج على سواء. وقد بيّن فالدمان أنّه حسب انتماء مهمّة مّا إمّا إلى التعلّم التنبّئي أو إلى التعلّم التشخيصيّ، فإنّ بعض النتائج المعروفة للتعلّم الترابطيّ (مثل الاعتراض[3] والحجْب[4]) لا تعمل بطريقة متطابقة. بعبارة أخرى يلعب الاتجاه السببيّ دوراً في التعلّم السببيّ، على النقيض مما تتنبأ به المناويل الترابطيّة.

وقد ذهب مجموعة من الباحثين[5] أبعد من ذلك إذ دافعوا عن رؤية أكثر تجريداً للمعرفة السببية؛ ترتكز على منوال شبكة بايبزية (bayésien)[6] وبيّنوا أنّ البشر يعتمدون على مقولات سببية مجرّدة (مثل الأسباب والنتائج المتعدّدة، السلسلة السببية) لتعلُّم العلاقات السببية.

وهذه هي العلامة الأولى على كون المعرفة السببية الاعتباطية لا تعتمد فقط على الترابط. ومع ذلك، فإنّ المنوال البايبزي الذي اقترحه فالدمان وزملاؤه يعتمد بشكل قويّ دائماً على التغير المشترك للأسباب والنتائج. وينجم عن ذلك سؤال عن معرفة ما إذا كان التغير المشترك هو حقاً العامل المركزيّ للتعلّم السببيّ البشريّ. وقد فحص دنيس وأهن (Dennis & Ahn, 2001) أثر

1- أسباب ونتائج = causes et effets

2- مؤشرات وحصائل = indices et résultats

3- blocking

4- overshadowing

5- Waldmann & Hagmayer1998, Waldmann & Maartignon1999, Hagmayer & Wadmann 2004.

6- المنهج البايبزي، نسبة إلى عالم اللاهوت والرياضيّ الإنجليزيّ توماس بايبز (Thomas Bayes) (ت. 1761م) وهو أوّل من استعمل حساب الاحتمالات ووضع أسساً رياضية للاستدلال الاحتمالي. [المترجم] للتوسع انظر:

Bayes, Thomas, Encyclopaedia Britannica, 2007.

الترتيب في الحكم على العلاقات السببية، بعرْضهما على الأشخاص المختَبَرين معطيات متطابقة من حيث التغيّر المشترك، ولكنها مرتّبة ترتيباً آخر. لقد وضّحا التأثير القويّ للأسبقية، وهو ما يعني أنّ التغيُر المشترك ليس العامل الوحيد للتعلُّم السببيّ، وأنّ نظام مراجعة العقائد يمكن أن يكون عاملاً آخر. ويمكننا أن نجد تعليلاً غير مباشر لهذا الافتراض في العمل التجريبيّ للوفيبوند (Lovibond,2003) – وقد استعمل نموذجاً بسيطاً للخوف الإشراطيّ عند البشر– إذ بيّن أنّ المناويل الترابطيّة يمكن أن يعاد تأويلها بشكل مفيد بوصفها تُشكِّل تعلُماً قضوياً واستدلالياً، بما أنّ الخوف الإشراطيّ عند البشر يعمل بشكل مختلف مع مُثيرات مادّيّة أو مع تعليمات لسانيّة. وقد أنجز أهن وزملاؤه (Ahn,1995) تجارب مفيدة أخرى حول الأثر الحاسم للمعلومة في التغيّر المشترك بالنسبة إلى الأثر الحاسم للمعلومة في الآليّة في الإسناد السببيّ. لقد تصوّروا سلسلة من المهامّ يمكن للأشخاص المُختبَرين – لكي يعطوا تفسيراً سببياً – أن يطرحوا أسئلة إمّا عن التغيّر المشترك (مَن، ماذا) أو عن الآليّة (كيف). وقد وجد الباحثون تفضيلاً للمعلومة المتعلّقة بالآليات السببية على المعلومة المتعلّقة بالتغيّر المشترك في جميع مهامّهم. ولاحظوا أنّ التفسير يُفهم – بسهولة أكبر بوصفه قائماً على الآلية (أي على قوانين عامّة) أكثر من كونه قائماً على التغيّر المشترك. والواقع أنّ التفسيرات المرتكزة على الآلية تتميز بكونها تفسيريّةً حقيقةً لأنّها توليديةً تسمح بشكل مجرّد بالتنبّؤ بوضعيات جديدة. وقد تعلّق إغلمان وهولكمب (Eagleman & Holcombe,2002) بهذه الرؤية للأشياء بشكل غير مباشر، في مناقشتهما مقال هاغار وغيره (Haggard, 2002) المتعلّق بالأحكام الزمنية الذاتية حول انطلاق الحصيلة من العمل بحسب اعتبار القائم بالعمل نتيجة أحد أعماله أو لا. ويُحكَم على الآجال بأنّها أقصر في الحالة الأولى. والتفسير الذي يقترحه إغلمان وهولكمب هو أنّ «أحداثاً تُعرف بوصفها في علاقة سببية، لها حظّ أوفر في أن تكون قريبة زماناً ومكاناً من أحداث لا رابط بينها»(ص235)، وهو ما قد يعلّل أنّه يمكننا استنتاج الترابط ومن ثمّ التجاور الزمنيّ للآليّة السببية.

إجمالاً، فإنّ الحيوانات البشرية وغير البشرية يرتكز كلاهما على الترابط مع المعرفة السببية الاعتباطية (CCA)، غير أنّ البشر لا يتوقّفون

عند هذا الحدّ، بل يستعملون أيضاً مناويل سببية مجرّدة وتفسيرات عامّة. أخيراً، يمكننا أن نضع تعريفاً غير شكليّ للتفسير: إنّ التفسير يتمسّك بآليّة عامّة تسمح بتعالُق نتيجة معيّنة مع سبب معيّن (تكون عناصرهما مترابطة).

هل اللغة هي العلّة في أنّ البشر ليسوا مجرّد حيوانات ترابُطية؟

السؤال الأول الذي يُطرح يمكن أن يكون متعلّقاً بمعرفة ما إذا كان البشر هم الحيوانات الوحيدة التي لا ترضى بالترابط فقط. قطعاً، فإنّ كلبي ماكس لا يتجاوز الترابُط، ولكن حيوانات ذات تكوين أكثر تعقّداً معرفيّاً، نحو الشامبانزي، ألا يمكنها أن تذهب أبعد وتستعمل، كما يفعل ذلك البشر، وإن بشكل أكثر محدودية على الأرجح، مناويلَ سببيةً مجرّدةً وتبحثَ عن تفسيرات عامّة، قد تكون قائمة على آليّات غير مرئية؟ وإذا لم تكن الشامبانزي تفعل ذلك، في حين أنّنا نقوم بذلك بوضوح، فكيف نفسّر هذا التفاوت بيننا وبينها؟

إنّ مسألة معرفة ما إذا كانت الشامبانزي تبحث عن تفسيرات، قد فحصها بوفنيلي ودنفي ليلي(Povinelli et Dunphy- Lelii,2001) في تجربتيْن مبتكَرتيْن وذلك بمقارنة أطفال في في سنّ الروضة (من2 إلى 6 سنوات) وشانبانزي (بين 9 و10 من العمر في التجربة الأولى). وكانت المهمّة في الحالتيْن وضع قوالب واقفة في شاحنة مسطّحة لنقل السلع مكسوّة برفد غير منتظم، ولكن توجد ثقوب تقع في مساحة منتظمة. في كلتا التجربتين، كان ثمة قالب مغشوش: في التجربة الأولى، هذا القالب لم يكن بالإمكان جعْله واقفاً لأنّ حافاته مستديرة؛ وفي التجربة الثانية، كانت القوالب العاديّة والقالب المغشوش متطابقين بصرياً على شكل حرْف L ولكنّ الثقل كان موضوعاً؛ إمّا على الجانب الطويل، أو على الجانب القصير، بما يسمح بتوقيف القالب على جانبه الطويل أو يجعل ذلك مستحيلاً، على التوالي. وكانت النتائج مثيرة للاهتمام: ففي التجربة الثانية، حيث كان الفرق بين القوالب العادية والقوالب المغشوشة غير ظاهر للعيان، حاول 61٪ من الأطفال أن يفحصوا القالب المغشوش لمحاولة فهْم لِمَ لَمْ يقدروا على وضعه في الوضعية المطلوبة. على النقيض من ذلك، لم يفعل ذلك أيّ شانبانزي. وهذا ما يقود إلى افتراض عدم إمكانية الملاحظة(انظر فونك وبوفنيللي، تحت الطبع، ص5.5 (cf. Vonk & Povinelli, sous presse, 5.5) إذ بمقتضاه، فإنّ «أحد

الاختلافات المهمة بين البشر وغيرهم من الأجناس أنّ عقولنا تكوّن مفاهيم تُحيل على كيانات أو على مسارات غير ملاحظة وتفكّر انطلاقاً من هذه القاعدة». ويتابع فونك وبوفنيللي مقترحَيْن «أنّ «العُمق التجريديّ» الكامن، والذي يجعل التفكير في ما هو غير ملاحَظ ممكناً، قد تطوّر على الأرجح بالتوازي مع اللغة الطبيعية» (المرجع نفسه، الصفحة نفسها).

ويبدو أنّ هذا الافتراض يمكن أن تنقضه سلسلة من التجارب التي أجرتها فارلي وفريقها (انظر سيغال وغيره2001، فارلي وسيغال2000، فارلي وغيرها **(cf. Siegal et al.2001, Varley & Siegal 2000, Varley et al. 20012001** حيث بيّنت أنّ مرضى الحُبسة الذين لا يقدرون على إجراء القواعد النحوية، يمكنهم أن ينجحوا في مهامّ التفكير والسببية ونظرية الفكر (ومهامّ **ToM** تقتضي أصلاً ما لا يمكن ملاحظته). وهكذا فإنّ لغةً إجرائية ليست ضرورية لإنجاح مثل تلك المهامّ. قد يبدو هذا مناقضاً لافتراض فونك وبوفنيللي حول وجود رابط بين القدرة على مَفْهَمَة ما لا يمكن ملاحظته واللغة. والحال أنّ فارلي (**Verley, 1998, 45**) لاحظت هي نفسها أنّ مرضاها كانت لهم قدرات لغوية عادية إلى حدود وسط عمر الكهولة، واستنتجت أنّ «هذه النتائج لا علاقة لها مع دور اللغة في تطوّر الفكر. وقد تكون اللغة ضرورية لتصوير المعرفة المركزية لبعض أصناف النشاط المعرفيّ». وقد يكون محيّراً أكثر كونُ الأطفال في سنّ ما قبل تعلّم اللغة يُفترض أنّهم قادرون على التفكير الدقيق ضمن المعرفة السببية الطبيعية(**CCN**). ورغم أنّ هذا يجب أن يميّز بدقّة: فإنّ اختبار الاعتقاد الخاطئ لم يُجْرَ قبل بداية تطوّر اللغة (انظر للمناقشة روبول2004 **cf. Reboul**)، ويمكن تفسير ما يحققه الرضّع في اختبارات الفيزياء الساذجة[1]، كما يقترح ذلك بوفنيللي(**Povinelli2000**)، بقدراتهم الأكثر أساسيةً من تلك التي تمسّكوا بها عموماً. ولْنفترضْ، كما يؤكّد ذلك

1- الفيزياء الساذجة: أي المرتبطة بالأعمال البيولوجية وبالجسم في بيئته. هذه الفيزياء التي يمكن أن نصفها بالذاتية، مستقلة تماماً عن كل مشكل للحقيقة، كما يُطرح في مستوى المنطق والإبستيمولوجيا. عن فصل الإدراك(**perception**) في الموسوعة الكونية الفرنسية (**E.U**) ألّفه جورج ثيناس (**Georges Thinès**). [المترجم]

بعض الباحثين، أنّ المعرفة السببية الطبيعية(CCN) تتطوّر بمرور الزمن (وهو ما لا يتناقض مع افتراض العوامل الفطرية). في هذه الحالة، فإنّ التناقض الظاهر بين افتراض عدم إمكانية الملاحظة وارتباطه باللغة من جهة وبالفكر المجرّد السابق لاكتساب اللغة(pré-linguistique)أو المصاب صاحبه بالحُبسة (aphasique)، يضمحلّ.

ما يبقى غامضاً، هو طريقة ارتباط اللغة بمَفْهَمَة غير الممكن ملاحظته هذه، والتي يرى فونك وبوفنيللي أنّها خاصّة بالجنس البشريّ. ولمحاولة توضيح هذا الرابط، فلْنعُد إلى ما يُقال عامّةً عن تطوّر اللغة. جمهور العلماء يرى أنّها تطوّرت نحو التواصل. بقطع النظر عن تشومسكي الذي لا يقول بتطوّر اللغة – بل يقول إنّها انبثقت بكل بساطة – فقد هاجم هذه النظرة التواصلية في كثير من أبحاثه، لن أشير إلاّ إلى آخرها(Chomsky 2005). إذ ذكر تشومسكي في بداية مقاله عدداً من علماء البيولوجيا البارزين(جاكوب ومونو ولوريا Jacob, Monod, Luria) الذين يشكّون في أنّ التواصل أمكن له أن يمارس ضغطاً انتقائيّاً كافياً لإنتاج اللغة. وبوصفي مختصّة[1] في الفلسفة واللسانيات، ألتزم بهذه الرؤية للأشياء، ما دمت مقتنعة بأنّ للغة أثراً معرفيّاً مهمّاً. ومع ذلك، ومن هذا المنظور، من المفيد أن نتساءل عمّا نقصده بـ «اللغة» عموماً. منوال شهير لتطوّر اللغة هو ذاك الذي اقترحه جاكندوف(Jackendoff 1994) إذ يرى فيه سلسلة من المراحل: تواصلٌ حيوانيّ – لغةٌ طرازية – نحوٌ كلّيّ تشومسكي (UG). ويختلف التواصل الحيوانيّ عن اللغة الطرازية بما يحمله من عدد محدود من المفردات وبعدم قدرته على الانتقال (القدرة على الإحالة على أشياء غائبة أو غير موجودة). أمّا اللغة الطرازية فلها معجم مفتوح وتسمح بملفوظات ذات كلمتين ولكنها لا تحتوي لا على مفردات وظيفية (إنّ – أنّ – الـ – حيث – إلخ.) ولا علم صرف تركيبيّ، وهو ما يميّزها ﴿أي اللغة الطرازية﴾ عن النحو الكلّيّ (UG). وتختلف رؤية تشومسكي عن هذه الرؤية بشكل مفيد : فالنحو الكلّيّ (UG)

1-الكلام لأنّا روبول. [المترجم]

– وقد أصبح الآن مُختزَلاً في عدد محدود من العمليات – قد انبثق بوصفه وظيفةً للتعقّد، وقد انطلق هذا الانبثاق من ضرورة ربط مفاهيم معزولة، وإن كانت كثيرةً بشكل توليدي (لا نهائيّ، افتراضاً) دون أن تستوجب أيّ مسار تطوّريّ، بالمعنى الشديد الملاءمة لذلك. ونلاحظ أنّ هذا الافتراض الذي أطلقه تشومسكي تسانده بعض المناويل الرياضية التي طوّرها نوّاك وزملاؤه (Nowak 2001).

إذا كانت رؤية تشومسكي صحيحةً، فإنّ المرحلة الكبرى تتمثل في ارتفاع عدد المفاهيم التي يمكن أن تكون بالفعل مرحلة تطوّرية حاسمة[1].

وبعبارة أخرى، وإن سلّمنا جدلاً بأنّ افتراض اللغة الطرازية صحيح، فإنّ المرحلة الكبرى يمكن أن تكون المرور من الأنظمة المغلقة التي يتسم بها التواصل الحيوانيّ، إلى الأنظمة المفتوحة التي تتسم بها المعرفة البشرية بغياب الحدود المعجمية أو المفهومية. وغالباً ما لاحظنا أنّ التنقّل لا يوجد في أنظمة التواصل غير البشرية، ويمكننا حتى أن نبرهن على أنّه غير موجود بشكل واضح عند ما يمكن أن يُسمَّوْا متكلّمين أوائل(انظر مناقشة لهذا الموضوع: أندرسن cf. Anderson 2004).

وهذا بدقّة – في ما يبدو لي – ما يسمح بالمرور من نظام مغلق إلى نظام مفتوح بشكل موثوق، وهو ما يسمح، كما سنسجّل ذلك، بتطوير مفاهيم ما هو غير ملاحَظ، والتي نجد أنّها متضمَّنة بقوّة في المعرفة السببية الطبيعية(CCN). أخيراً، كي ننهيَ، نسجّل أنّ التفسيرات الكامنة في المعرفة السببية الاعتباطية (CCA) تستخدم في الغالب المعرفة السببية الطبيعية (CCN).

---

1 Anderson(2004) et Maynard Smith & Szathmary 1999.

خلاصة

لقد حاولتُ أن أبيّن أنّ المعرفة السببية، ورغم وجود جزء مشترك بين الحيوانات البشرية وغير البشرية بموجب الأساس الترابطيّ للمعرفة السببية الاعتباطية (CCA)، لا يمكن أن تُختزَل، مع ذلك، في مجرّد مسار ترابطيّ عند البشر، لأنها تقتضي حاجة إلى التفسير لا توجد عند الحيوانات غير البشرية. هذا الاختلاف العظيم بين المعرفة السببية البشرية وغير البشرية، تمّ تفسيره باعتماد افتراض عدم إمكانية الملاحظة. وقد حاولتُ في القسم الأخير من المقال أن أُجملَ تحليل الطريقة والأسباب التي من أجلها تتصل القدرة البشرية على المَفْهَمَة بشكل حميم بالقدرة البشرية على اللغة[1].

1-نظراً إلى طول قائمة المراجع المستعملة في البحث، فقد آثرنا عدم إيرادها، في ذيل المتن، ويمكن للقارئ المستزيد أن يعود إلى الأصل الفرنسيّ ليجد ضالّته. [المترجم]

الفحص عن الأوائل الدلالية 1965-1992[1]

آنّا فيارزبيكا

الجامعة الوطنية الأسترالية[2]

• تقديم المترجم:

ولدت آنا فيارزبيكا في بولونيا سنة 1938 وهي باحثة لسانية في الجامعة الوطنية الأسترالية، وقد عرفت أساساً ببحوثها في علم الدلالة ودراسة العلاقة بين اللغة والثقافة، وقد ذاع صيتها بنظريتها التي بلورتها على مدى أربعين سنة: وهي نظرية اللغة الطبيعية الواصفة للدلالة (NSM)وتهدف إلى بناء منوال كوني قوامه قائمة من المتصوّرات الأوّلية والكليّات المعجمية. وتتميّز مقاربة فيارزبيكا عن مقاربة الباحثين الهمبولدتيين[3] الجدد بكونها تبني إمكانية المقارنة بين الألسن على أساس وجود نظام من «الأوائل الدلالية» أو «الذرّات الدلالية»، ويطلق مصطلح «الأوائل الدلالية» على المعاني التي تدرك بالحدس ولا تقبل مزيداً من التحليل، وهي تشكل ضمن المستوى العرفاني المستوى العميق للمعجم الذهني للفرد ،وتفترض الباحثة أن عناصر هذه النواة (الأوائل الدلالية) توجد مُعجَمة

1- راجع ترجمة هذا الفصل الدكتور عز الدين المجدوب مشكوراً.

2 A.Wierzbicka, La quête des primitifs sémantiques : 1965-1992, Langue française, n°98, mai 1993, p-p.9-23.
هذا الفصل هو بحث منشور في «مجلة اللغة الفرنسية» ضمن عدد خاص بالأوائل الدلالية، نسّقه بيترز (Bert Peeters)، وقد تولّى نقل بحث اللسانية البولونية الأصل آنّا فيارزبيكاه من الإنجليزية إلى الفرنسية، وعنها نقلناه إلى العربية. [المترجم]
وقد اخترت ترجمة primitive sémantique بأوّل دلاليّ وجمعته على أوائل، ولم أرتض كلمة «بدائيّ» نظراً إلى ما يحفّ بها من دلالة تهجينية ذات أصل أنثروبولوجيّ، يتعلّق بتصنيف الشعوب إلى بدائية ومتطوّرة...

3 نسبةً إلى همبولدت (Wilhelm Humboldt): لسانيّ ورجل سياسة ألماني(1767-1835). بحث، انطلاقاً من دراسته لألسنة شديدة التنوع، عن تجاوز النحو المقارن لتأسيس أنتروبولوجيا عامة، تفحص الصلات بين اللغة والفكر وبين الألسنة والثقافات. ويرى همبولدت أنّ اللسان هو انعكاس فكر كلّ شعب، وروح الشعب تتجلّى عبر اللسان، ويؤكد أنّ اللغة هي خاصّية الفكر البشريّ. نشر سنة1836 كتابه: «حول اختلاف بنية الألسنة البشرية» [المترجم]

(مفردات مستقلة أو لفاظم أو مركبات) في كل الألسن البشرية. إن الأوائل الدلالية في نهاية المطاف عناصر معجمية كونية لا تقبل التعريف. وتجدر الملاحظة إلى أن هذا النمط من التعريف لا يستخدم إلا الأوائل المشتقة من اللغة الطبيعية؛ فلا يسمح باستخدام المصطلحات التقنية أو المنحوتة أو الرموز المنطقية أو المختصرات أو المفاهيم ذات الخصوصية الثقافية. ولهذه اللغة الطبيعية الواصفة للدلالة بنية نظير لبنية اللغة الطبيعية، قوامها معجم تمثله قائمة الأوائل الدلالية، ونحو تشكله مجموعة المبادئ والقواعد التركيبية الأساسية والبسيطة، وهي التي تتحكم في عملية توليف الأوائل الدلالية لبناء التعريف أو القول الشارح دون الوقوع في الدور والتسلسل. تشكّل الأوائل الدلالية ومبادئ توليفها «لغة مصغّرة» لها القدرة التعبيرية نفسها التي للغة الطبيعية. وهذه اللغة الواصفة هي التي تمثل القطب الذي تدور حوله ترجمة كون دلاليّ إلى آخر، للمرور من مجموعة مغلقة إلى أخرى.

ويقع الفصل المترجم بين الصفحتين التاسعة والثالثة والعشرين، من العدد 98 لسنة 1993، من مجلة (<u>**Langue française**</u>) الفرنسية، وقد وضعنا في نصّ الترجمة رقم الصفحة الأصليّة بين قوسين معقوفيْن ﴿...﴾ لمتابعة النصّ الأصليّ إن لزم الأمر. كما تُستحسن العودة إلى قائمة المراجع في النصّ الأصليّ، حيث لم نوردها في نهاية هذه الترجمة نظراً إلى طول تلك القائمة.

❖ **النصّ المترجَم:**

﴿ص9﴾ التصرف في المعاني، بل خلقها: ذاك هو هدف اللغة البشرية والألسنة البشرية. واللسانيات – وهي الدراسة العلمية لهده اللغة ولهده الألسنة – أصبحت مدعوّة منذ ذاك، حسب الصيغة التي نسبها جاكبسن (1962، ص658) إلى وورف، إلى أن تكون «بحثاً عن المعنى». والحال أنّ كل وصف دلالي يستوجب مجموعة عناصر أولية. إننا لا نربح شيئاً إن أردنا إلحاق المجهول بمجهول آخر أو بمجاهيل أخرى؛ ولنا أن نذكر في هذا الصدد بالتعريف الضبابي الذي أعطاه بليز باسكال (1954، ص580) للضوء، بقوله إنه «حركة ضوئية لأجسام مضيئة».

إن كل محاولة تستهدف تعريف الكلمات في لغة ما تعترضها لا محالة مشاكل يمكن تجنبها بفضل مجموعة من الأوائل حتى وإن كانت اعتباطية. إن

وصفاً دلالياً لا يرتكز على عناصر أولية، يتعرض للدور بالفعل أو بالقوة (من ذلك أن معجم روبير الصغير يعرف كلمة (embrasement)(vx) أي «لهب» بوصفها «حريقاً»، ويعرف كلمة incendie «حريق»(1°) بوصفها «نار هائلة تنتشر مسببة أضراراً» ويعرف كلمة feu «نار» (5°) بكونها «لهباً وحريقاً»). وفي الوقت ذاته، لا يمكن إلا أن نلحّ على أنّ جودة الوصف الدلالي تتوقف مباشرة على مجموعة الأوائل المختارة بوصفها نقطة انطلاق. وهذا السبب هو الذي من أجله يُعَدُ بحثُ عالم الدلالة عن مجموعة فضلى مسألةً مهمةً من الدرجة الأولى.

بيد أنّ المتشكك يتساءل «ولكنها فضلى من أيّ زاوية نظر؟». والجواب من وجهة نظر الفهم: إنّه لا بدّ أن يهدف علم الدلالة إلى الإفهام، وكي يحقق الإفهام يجب أن يُلحَق المجهول بالمعلوم، والغامض بالواضح، والملتبس بما هو جليّ. وقد كتبت منذ عشرين سنة ما يلي:

إنّ بناة اللغات الصناعية وهواتها ما انفكّوا يركزون كثيراً على السمة الاعتباطية لـ «لألفاظ الأولية». فهذا نلسون غودمان يقول (1951، ص57) «لا يُلحقُ الباحثُ اللفظَ بالأوائل لأنّه لا يمكن تعريفه؛ بل إنّه يُعتَبر غيرَ قابلٍ للتعريف لأنّه أُخذ بوصفه أولياً في صلب نظام أو آخر... وعموماً فإنّ الألفاظ التي نتبناها بوصفها أوائل في نظام معيّن، يسهل تعريفها في صلب نظام آخر. لا توجد أوائل مطلقة ولا اختيارات فضلى» (أنّا فيارزبيكاه، 1972، ص3).

وسيكون من الوهم الاعتقاد أنّ فكرة من هذا القبيل يمكن أن يكون لها موطئ قدم مناسب في علم دلالة الألسنة الطبيعية. بل لعلّ التسليم بها سيعود إلى ركود البحث ﴿في هذا المجال﴾. من الأكيد أن لا شيء يمنع اللساني من أن يمارس مختلف الألعاب مع اللغة الطبيعية، ولا أن يخترع مجموعات اعتباطية من العناصر الأوّلية يمكنه بواسطتها «أن يعرّف» كلّ ما يريد تعريفه.

﴿ص10﴾إلاّ أنّ ألعاباً من هذا القبيل لا تساهم البتة في التقدّم في معرفتنا بالتواصل والمعرفة البشرية. وقد أورد لايبنتز الملاحظة التالية، منذ ثلاثة قرون:

إذا لم يُفهم شيء ما في ذاته، فلا شيء يمكن فهمُه البتّة، ذلك أنّ ما لا يُمكن أن يُفهَم إلا عبر شيء آخر، لا يمكن أن يُفهَم إلاّ في حدود إمكانية فهم

ذلك الشيء الآخر، وهكذا دواليك؛ بذلك، لنا أن نقول إننا لن نفهم شيئاً ما إلاّ بعد أن نقطّعه إلى أجزاء يمكن أن تُفهَم في حدّ ذاتها. (لايبنتز، 1903، ص430؛ ترجمة عن أصل لاتينيّ).

لن يكون لعلم الدلالة قيمة تفسيرية إلا إذا تمكّن من «تعريف» (أو كشف) معان معقدة وغامضة باعتماد معان بسيطة قابلة لأن تستغني عن التفسير. ولا يمكن لكائن بشريّ أن يفهم قولاً ما (سواء كان قوله أو قول غيره) إلا إذا كان ذلك الملفوظ يتكوّن من عناصر بسيطة يمكن فهمها بشكل مستقلّ، إن صحّت العبارة. وتتواتر هذه الفكرة الأساسية بلا شك في كتابات كبار مفكّري القرن السابع عشر، والغريب في الأمر أنها غابت عنّ اللسانيات الحديثة،. من ذلك أننا نجدها عند ديكارت، عندما يقول:

أضف إلى ذلك، أنّ كثيراً من الأشياء إن رمنا تعريفها، جعلناها أكثر غموضاً، لأنّها لمّا كانت في منتهى البساطة والوضوح، لم يمكنّا أن نفهمها فهماً أفضلَ ولا أن نُدركها إلاّبذاتها .بل يجب أن نضع ضمن الأخطاء الأساسية التي تُرتَكب في العلوم؛ خطأ أولئك الذين يريدون تعريف ما يجب أن يُدرك فحسب، والذين لا يقدرون على تمييز الأشياء الواضحة من الأشياء الغامضة، ولا على التفريق بين ما يستوجب ويستحق أن يُعرَّفَ، من أجل أن يُعرَفَ، وما يمكن أن يكون معروفاً بذاته تمام المعرفة. (ديكارت، 1953، ص899).

في نظر ديكارت، كما في نظر لايبنتز، لا يمكن أن تكون القضيةُ «اختيارَ» مجموعة اعتباطية من الأوائل. بل يتعلق الأمر بتحديد المفاهيم التي ستساهم في تفسير كل الباقي، المفاهيم الأكثر وضوحاً والمفاهيم التي لا يمكن لأيّ تعريف أن يوفّر لها فهماً أفضل.

وقد وجد هذا المبدأ الأساسيّ تطبيقه الأوّل في صلب علم الدلالة المعجميّ. فلاحظ باسكال ما يلي وهو بصدد الحديث عن إمكانية تعريف الكلمات:

كثيراً ما نرى كلمات لا يمكن تعريفها؛ ولو لم تُلحق الطبيعةُ بهذا الخلل فكرةً مماثلةً زوّدت بها الناس قاطبةً، لكانت كلّ العبارات مُبهمةً؛ بدل أن نستعملها بالقدر نفسه من الضمان والثقة، كما لو كانت مُفسَّرةً بطريقة خالية تماماً من اللبس؛ لأنّ الطبيعة ذاتها أعطتنا، دون كلمات، ذكاء أنقى من ذاك الذي تُكسبنا إياه الصناعة أو الفن عبر تفسيراتنا. (باسكال، 1954، ص580).

ويقول أرنولد ونيكول القول نفسه:

يجب ألاّ نُقدم على تعريف كلّ الكلمات، لأنّ ذلك كلّه قد يكون غير مفيد، بل قد يكون من المتعذّر القيام به... ذلك أنّه عندما تكون الفكرة التي يحملها الناس عن شيء ما واضحةً، وعندما يكوّن كلّ الذين يفهمون لساناً ما يكوّنون الفكرة ذاتها بسماعهم لكلمة ما، فإنّه سيكون من غير المفيد تعريف تلك الكلمة، بما أننا نحقق الهدف من التعريف، وهو أنّ الكلمة تكون مرتبطةً بفكرة واضحة ومميّزة...

﴿ص11﴾ أضيف أنّه من المستحيل تعريف كلّ الكلمات. ذلك أنّنا كي نعرّفَ كلمةً، نحتاج ضرورةً إلى كلمات أخرى تعني الفكرةَ التي نريد أن نربطها بتلك الكلمة، وإذا أردنا أيضاً أن نعرّف الكلمات التي استعملناها في تفسير تلك الكلمة، فإنّنا نحتاج إلى كلمات أخرى، وهكذا إلى ما لا نهاية. إذن يجب التوقّف عند ألفاظ أوّلية لا نعرّفها، وسيكون الإفراط في التعريف أو التقصير في التعريف، كلاهما خللاً كبيراً، لأنّنا نقع بهذا أو بذاك في الخلط الذي نزعم اجتنابه. (أرنولد ونيكول، 1965، ص90-91).

إنّ نظرية «ألفبائية الأفكار البشرية» (لايبنتز، 1903، ص435) وُسمت بكونها مثاليةً من حيث إنّه لم يتمكّن لا لايبنتز ولا معاصروه من إنتاج قائمة كاملة بالأوائل الافتراضية التي حلموا بها. ويَحْسُنُ أن نعرض في هذا الصدد تأمّلات مارتان (1966، ص41). إذ لاحظ أنّ المشروع يمثّل صعوبات جمّة، ويواصل الباحث الألمانيّ المختصّ في آثار لايبنتز قائلاً بالخصوص ما يلي:

نفهم أنّ لايبنتز تهرّب من مسألة عدد المفاهيم الأساسية ونوعها، رغم أنّها مسألة تُطرح بشكل طبيعيّ. قد يكون ما جاء به أكثر إقناعاً لو أعطانا على الأقلّ مبادئ توضح خصائص هذا الجدول من المفاهيم الأساسية.

إنّ أفضل المبادئ التي توضح جدول المفاهيم الأساسية توفّرها لنا اللغة، أو بالأحرى الألسنة. بهذا المعنى فإنّ للسانيات فرصة للنجاح حيث فشلت التأمّلات الفلسفية. إنّ مختلف ألسنة العالم أكثرَ من التأمّل الفلسفيّ، هي الكفيلة بإعطاء فكرة عن المفاهيم الأساسية التي يجب أن تكون مندرجة في القائمة. لقد دفع كاتبةَ هذه السطور إلى الاهتمام بالبحث عن الأوائل الدلالية غير الاعتباطية، ﴿أمران﴾ : محاضرة ألقاها البروفيسور

بوغسلفسكي (A.Boguslawski) في جامعة فارصوفيا سنة 1964، قراءة كثير من الأعمال التي صدرت عن مدرسة موسكو الدلالية، ورأس الفريق فيها أبرسيان Ju.D.Apresjan وملتشوك I.Mel´cuk وزلكوفسكيA.Zolkovskij، وكانوا يجتهدون في بناء «لغة دلالية». كان بوغسلفسكي يريد تحقيق ما سماه «الحلم الذهبي» الذي راود عقول الفلاسفة العباقرة منذ ثلاثة قرون، غير أنه يرى أنّ هدفهم الذي رسموه في إطار فلسفيّ قد دخل في حيّز المثاليات، ولا يمكن إنجازه إلاّ إذا قاربناه من زاوية نظر لسانية مكان زاوية النظر الفلسفية المحضة. وأشاطر اليوم أكثر من ذي قبل، بوغسلفسكي قناعة بقيت مقيماً عليها خلال النصف الثاني من الستينات؛ محصلها أنّ مكتسبات اللسانيات الحديثة (الاختبارية والنظرية على سواء) تسمح بطرح مشكل «اللغة الدلالية» للأوائل التصوّرية ضمن زاوية جديدة وأن تجعل منها برنامجَ علم اختباريّ.

❖ القائمة الأولى

تبيّن لي في بداية السبعينات، وعقب فترة طويلة من الدراسات والبحوث، أنّ الوقت حان لتقديم قائمة وقتية بالأوائل الدلالية ﴿ص12﴾ الافتراضية. وقد قلت في هذا السياق:

أنا متأكدة في الوقت الحاضر أن عدتها تتراوح بين العشرة والعشرين. وهاهي ذي قائمة بتلك الأوائل التي أعتبرها الأهمّ: شيء ما، أحدهم، أنا، أنت، عالَم، هذا، رغب، لم يرغب، أثبت، فكّر في، تصوّر، قال، أصبح، كان جزءاً من. (فيارزبيكاه، 1972، ص-ص15-16).

وقد وصف فرشوران (J.Verschueren) (1981، ص322) في مقال ناقش فيه عدداً من مشاكل علم الدلالة المعجميّ، قائمتي الأولى بأنها خالية من أي منطق:

أما المشكلة الخامسة التي لا تقل خطورة عن سابقاتها فتتمثل في افتراض مجموعة كلية من السمات الدلالية التي تنتمي إلى هذه اللغة الذهنية الكونية أو تلك، والذي تتحقق في لسان طبيعي مخصوص عند كلّ عمل تواصليّ. من ذلك قائمة بثلاثة عشر مفهوماً أساسياً وضعتها فيارزبيكا سريعاً(فيارزبيكاه، 1972، 1977): أنا، أنت، أحدهم، شيء ما، عالَم، هذا، رغب، فكّر في، قال، تصوّر، كان جزءاً من، أصبح. إنّه من العسير أن نكتشف في هذه القائمة أدنى

منطق، وكلّ عالِم مختصّ في ميدان ما قادر على إنتاج مفاهيم لا يمكن تحليلها بالاعتماد على مفاهيم فيارزبيكاه الأساسية الثلاثة عشر.

وقد لاحظ لي غودار (C.Goddard) أنّ الطريقة التي رُتبت بها الأوائل، في شكل عرض بسيط، أعطت بلا شكّ انطباعاً بأنّ الأمر يتعلّق بتجميع اعتباطيّ. وقد اقترح غودار في مقال حديث (1990، ص258)، عدداً من العناصر يوجد بعضها في القائمة كما هي في صيغتها الآن (انظر أدناه). غير أني أقول إنّ هذه القائمة «المتسرعة» كانت نتيجة سبع سنين من الاختبارات المكثّفة، وبعض التعريفات التجريبية في عدد كبير من الحقول الدلالية، وفي ألسنة كثيرة في العالم. واحتججت بما يلي دفاعاً عن قائمتي (فيارزبيكاه، 1972، ص16):

﴿أولاً﴾. إنّ العناصر التي تضمّها القائمة مفهومة على نطاق كونيّ ومتجذرة في تجربة باطنية لكل فرد؛ ﴿ثانياً﴾إن العناصر مستقلة بعضها عن بعض؛﴿ثالثا﴾ عند استعمالنا لها يمكن أن نعرف تعريفاً صريحاً عدداً كبيراً من التعابير المختلفة بحيث ندرك حدسيّاً معاني التعابير ذاتها، وندرك أيضاً أوجه الشبه التي تجمعها بتعابير أخرى؛ والاختلافات التي تميّز بعضَها من بعض.

إنّ قائمة من العناصر الأولية تُعلَّلُ بالنتائج التي تسمح بالحصول عليها: هذه هي النقطة الحاسمة التي فاتت فرشوران. وإني أجيب أولئك الذين يكتفون بتأمل مجموعة العناصر التي أقترحها تأملاً عقيماً أن أكثر المجموعات كمالاً من بين المجموعات الممكنة ستبدو لهم كأنّها تجميع «متسرّع». وأعتبر بعد عشرين سنة، اثني عشر عنصراً من بين الأربعة عشر عنصراً الأصلية أوائل صالحة، بل ضرورية. والعنصران اللذان حذفتهما، وسأعود إليهما هما «أصبح» و«عالَم».

يجب الاعتراف — وأنا أعترف طوعاً — أنّ القائمة الأصلية، بالمقارنة مع هذه التي أقترحها اليوم، كانت محدودة جداً؛ ﴿ص13﴾ وقد كان بوغسلفسكي الذي لاحظ لي هذا الأمر وقتها على حقّ. وبمرور السنوات، لمّا امتدّ التحليل إلى مجالات جديدة، بدت هذه الأوائل الاثنا عشر الضروريةُ غيرَ كافية — كما يبدو اليوم أنّ عدداً من التحاليل المقترحة والتي اعتمدت على هذه القائمة الأصلية غير ملائمة. إنّ الاعتقاد بأنّ الأوائل يجب أن يكون «بعضها مستقلاً

عن بعض» (انظر الشاهد أعلاه) هو الذي يفسّر قلة عناصر القائمة الأولى. ويفترض ذلك أنّ الكيانين اللذين يتقاسمان عنصراً مشتركاً، لا يمكن أن يكون كلاهما بسيطاً (أي غير قابلين للقسمة) فإن كانا يتقاسمان عنصراً مشتركاً، كان لهما أجزاء مكوّنة لها، وإذا كانت لهما أجزاء مكونة لها، فقد خرجا عن أن يكونا ممتنعيْن عن القسمة. ومن الواضح أنّ كيانيْن مثل «جزء» و«كامل»، لا يمكن أن يكونَ كلّ منهما بسيطاً (غير قابل للقسمة)، ما دام الكيانان مقترنين بشكل متين. فأحدهما يمكن أن يُحلَّل بالاعتماد على الآخر؛ ألا ترى أن: «كامل» يستلزم «كلّ الأجزاء»، وأن «تفاحة كاملة» تستلزم «كلّ أجزاء التفاحة».

والحال أنّ بعض الأوائل، حتى وهي في صلب القائمة الأصلية،لم تكن مستقلة تماماً عن سائر العناصر. وبشكل أخص «أنا» و«أنت»، لم يكونا مستقلّيْن عن «أحدهم». ومع ذلك، فقد أدركت منذ سنة **1972** أنّ «أنا» و«أنت» لا يمكن أن يُعرَّفا بالاستعانة بـ «أحدهم»، وإلاّ لعُرِّفَ أحدهما بوصفه «الشخص الذي يتكلّم الآن» والآخر بوصفه «الشخص الذي يتكلم معه الشخص الذي يتكلم الآن، يتكلم الآن» (انظر كستانيدا **H.-N.Castaneda, 1966 et 1977** وصورنسن **H.S.Sorensen, 1958** وفيارزبيكاه **1976**أ و**1980**).

ولن نذكر ههنا سوى دليل واحد من بين أدلّة أخرى، محصله أن مفاهيم «الإشفاق على الذات» و«عشق الذات» ترتكز على الأوّل الدلالي «أنا»، لا على مفهوم «أحدهم»، أي على «شخص» يتكلّم. ذلك أن مَن يعشق ذاته، يفكر تقريباً بالطريقة التالية: «أنا ممتاز، الآخرون ليسوا مثلي» (وهو، أو وهي، يحس بشيء حسن بسبب ذلك)؛ والذي يُحس بالإشفاق على نفسه، يفكر بالطريقة التالية: «يحدث لي أمر سيء، لست مثل الآخرين» (وهو أو وهي «يحس بشيء سيء» بسبب ذلك).

ويصعب أن نزعم أنّ مَن يعشق ذاته يفكر كما يلي: «الشخص الذي يتكلّم طيّب جداً». وخلاصة القول، نحن بحاجة إلى هذا وذاك، إلى «أنا» وإلى «أحدهم»، رغم أنّ بينهما قرابة حدسيّاً. وذاك يعني على نحو ما أن، «أنا» يقتضي «أحدهم»؛ ومع ذلك لا يمكن أن يُعرَّف «أنا» بالاعتماد على «أحدهم» – مقابل «الإشفاق على الذات» الذي يمكن أن يُعرَّف بالاعتماد على «أنا» و«سيء» و«وصل إلى» و«أحس».

بالمثل، فإنّـه يمكـن لنـا القـول إنّ الأوائـل الدلاليـة «فكّـر في» و«عَلـمَ» و«رغـبَ» و«أحـس» تمتلـك سـمـة مشتركة: تُحيـل علـى مسـارات أو علـى أحـوال ذهنيةٍ. ومع ذلك، فإنّه مـن الواضـح منـذ البداية أنّه لا مجـال للمصـادرة علـى أنّنـا نـستطيع تعريفهـا، بالاقتـصار – عنـد تعريفهـا – علـى عناصـر واضـحة حدسيّاً (أي يمكنها أن تستغني عن تفاسير لاحقة). إنّ الديكارتيين لم يجدوا صعوبة منـذ ثلاثـة قـرون في فهـم أنّ محـاولات تعريـف «فَكَّـرَ» بكونـه «المعرفـة الذهنيـة» و«أحـسّ» ﴿ص14﴾ بكونـه «مـساراً عاطفيّاً علـى مـستوى الفكـر» أو «رَغِـبَ» بكونـه «مـساراً إراديّاً علـى مـستوى الفكـر» ليـست تعـاريف أنجـع مـن تعريف الضوء بالقول إنّه «حركة ضوئية لأجسام مضيئة».

خلال أكثر مـن عشر سـنوات، رفضت أن أعتمـد في القائمـة – رغـم أنّ الحاجة ما انفكّت تتضح أكثر فأكثر – أوائل كثيرة تبدو مـن أنفـع العناصـر في التحليل الدلاليّ؛ وتتمثل الفكرة الأساسية في إيجاد عناصر غير قابلة للقسمة أو صماء، ولم تكـن عناصـر مثـل «جيّد» و«رديء» أو «بسبب» و«قَدرَ»، مقبولـةً رغم أنّها ليست مستقلةً تماماً عن الأوائل «الحقيقيـة». يبـدو لي – توافقاً مـع اعتقاد أجيال كثيرة من الفلاسفة (انظر على سبيل المثال شـليك M.Schlick, 1930) – أنّ «جيّد» على صلة بـ «رَغِبَ»؛ و«سـيء» يبـدو لي أنّهـا علـى صـلة بـ «جيّد» وبالنفي (وهو مرادف الرفض ومـرادف «عـدم الرغبـة»: «سـيء»، «غـير جيّد»)؛ و«بسبب» يبدو لي على صلة بـ «تَصوَّرَ» (وبـ «إذا» اللاحق بـ «تـصوَّرَ»)؛ و«قَدرَ» يبـدو لي علـى صـلة بـ «إذا» (انظـر أوسـتن J.L.Austin, 1961). وبعـد مدة من الزمن أصبحتُ أُذعن لبداهة عدم تـلازُم العناصـر (القـدرة التوليدية للأوائـل واسـتقلالها بعـضها عـن بعـض)، مـن جهـة، وفكـرة كـون عـدم قابليـة الانقـسام الـدلاليّ والاسـتقلال الحدسـيّ لا يُغطّـي أحـدهما الآخـر مـن جهـة أخرى، وقد قادني ذلك إلى توسيع قائمة الأوائل توسيعاً معتبراً. ونتج عن ذلك تغيّر جذريّ في شكل التفسيرات وطولها.

❖ الأوائل الدلالية والكلّيّات المعجمية

منذ البداية، ماثلت الأوائل الدلالية (وحدات اللغة، بما أنّها مستخلصة مـن لغـة طبيعيـة كالفرنـسية والإنجليزيـة) بأوائـل مفهوميـة (وحـدات الفكـر). وكان الهدف هـو إقامـة قائمـة هـذه الأخيرة؛ وكانـت الفرضية المعتمدة خـلال

هذا المساق هو أنّ اللغة وحدها، أي الألسنة تمكّن من الوصول إليها. والحال أنّه اليوم أكثر من أي وقت مضى أصبح استعمال ميتا-لغة أو «لغة دلالية» تتأسس على كلمات مأخوذة من لغة مّا، يُبرز مسألةَ الكونيّة: بأيّ حقّ يمكنك أن تستعمل كلمات فرنسية من قبيل أنا، أنت، فكّر، علِمَ، رغِبَ من أجل تحديد «الألفبائية الكونية للأفكار البشرية»؟

خلال العقد الأوّل من البحوث، اهتممنا بالأوائل الدلالية (أي بالعناصر الصمّاء والمفهومة مباشرةً) أكثر من اهتمامنا بالكليّات المعجمية؛ بل لعلّ المسألة لم تكد تُطرح. في حين أنّه، على الأقلّ من حيث المبدأ، كانت الإجابة واضحةً. علينا أن نتوقّع تجلّي الأوائل المفهومية الحقيقية في كلّ الألسنة في شكل وحدات معجمية متميزة (بسيطة كانت من الناحية المورفولوجية أم مركّبة). إذا كانت الكلمات الفرنسية فكّر، علِمَ، رغِبَ تسمح باكتشاف وحدات أساسية من الفكر البشريّ، فإنّ كل شيء يحمل على الاعتقاد أنّه توجد في كلّ الألسنة كلمات (ليست بالضرورة أفعالاً) مكافئة لها دلالياً. وهذا يعني أنّ قوائم الأوائل الدلالية التي نجدها في مختلف ألسنة العالم متناظرةٌ، وأنّ البحث عن الأوائل الدلالية يُساوي بحثاً عن الكلّيات المعجمية.

﴿ص15﴾ وشهدت الثمانينات تغيّراً في المنظور. فقد اهتممنا أكثر بالحكم الذي تطمح أن تكون عليه الأوائل الدلالية؛ وهو أن تكون كلّيّات معجميةً. وقد اهتممنا بالكليات المعجمية عموماً، وخصوصاً بتلك التي هيَ في الوقت ذاته أوائل: إنّ افتراض كون الأوائل الدلالية تتحقق في شكل أوائل معجمية، لا يستلزم أن تكون كلّ الكلّيّات أوائلَ. وبدأت أعداد المختصين في ألسنة شديدة الاختلاف (هندية أوروبيّة وغيرها) تزداد، جاؤوا يعززون الصفوف وأخضعوا الألسنة التي يدرسونها إلى وصف يعتمد الأوائل الدلالية[1]. وما انفكّ عدد الألسنة المدروسة والمجالات الدلالية المستغَلّة يرتفعُ. وقد استُخدمت الميتا- لغة لغايات الوصف النحويّ والتداوليّ. وبطبيعة

1- انظر بالخصوص أميكا(F.Ameka(1986, 1987, 1991؛ شابال H.Chappell(1983, 1986a/b)؛ غـودار (C.Goddard(1991؛ هـاركنس(J.Harkins(1986؛ هدسـن (J.Hudson(1986؛ نيومـان (D.Neumann(1987؛ بـيترز (B.Peeters(1989؛ فيارزبيكاه (A.Wierzbicka(1988a, 1991a/b, 1992؛ فيارزبيكاه، تحرير(1990)؛ فيارزبيكاه / غودار، تحرير (1993)؛ ويلكنس (D.Wilkins(1986, 1989.

الحال، فقد تمّ التطرّق، في الوقت ذاته، إلى المشاكل النظرية التي يطرحها البحث في المطابقات المعجمية بين ألسنة كثيرة. ثمة أربع قضايا يجب النظر فيها بشكل خاصّ: التعدد الدلالي والتمييز بين التطابق الدلالي والتداوليّ والبدائل الصرفية (allomorphie) و«البدائل المعجميّة»(allolexie) وانتماء أوّليْن دلاليين متطابقين إلى مقولتين نحويتين مختلفتين.

أ) ينبغي أن نحترز من المماثلة بين هذا الأوّل الدلاليّ وهذه الكلمة (أو اللفظم أو الوحدة المعجمية المركّبة) التابعة للسان الطبيعيّ، بما أنّ هذه الكلمة (أو اللفظم، إلخ.) قد تكون من المشترك؛ والتحديد الذي يفرض نفسه يقع بين الأوّل الدلاليّ المعنيّ والكلمة (أو اللفظم، إلخ.) وقد قُصد به أحد وجوهه. إنّ اشتراك الفعل know الإنجليزيّ ﴿يعني عَرَف، في اللغة العربية﴾ الذي يوافق فعلي wissen et kennen في الألمانية وفعل connaître في اللغة الفرنسية، قد تمّت دراسته في بحث آخر. (فيارزبيكا،Wierzbicka, 1989a et b). ونكتفي بالقول هنا إنّ الأول الدلالي هوknow «wissen / savoir» (مثل « I know: I («did something bad = je sais: j`ai fait quelque chose de mauvais («أعرف أنني فعلت شيئاً ما سيّئاً») وأنه لا يمكن الكشف عن كيفية استعمال الفعل الإنجليزي في الميتالغة إلا بجملة من الشواهد التوضيحية.

ولْنأخذ مثالاً آخر، في حين أنّtu ﴿أنت﴾ في الفرنسية كما هو الحال في الميتالغة الفرنسية أحاديّ الدلالة، فإنّ you ﴿أنت / أنتم﴾في الإنجليزية متعدد الدلالة، فهو يدلّ على المفرد you=tu= أنت، وعلى الجمع you =vous= أنتم. فيوجد إذن you للمفرد وyou للجمع. علينا ألاّ نسلّم بسرعة بوجود التعدد الدلالي؛ إذ ينبغي تعليل ذلك بالاعتماد على اعتبارات لغوية خالصة. إنّ قبول التعدد الدلالي دون تعليله حماقةٌ تشاكل رفضه بشكل مسبق ودغمائيّ. وفي حالة الكلمة الإنجليزية you، يوجد التعليل في التمييز بين الشكلين: yourself(نفسك) وyourselves(أنفسكم). إنّ اختيار أحدهما دون الآخر يُحدِّد الاختيار بين you المفرد وyou الجمع، نحو قولك:

You must defend yourself (عليك أن تدافع عن نفسك)

وقولك:

you must defend yourselves (عليكم أن تدافعوا عن أنفسكم).

ب) التمييز بين التكافؤ الدلالي والتكافؤ التداوليّ، يمكن أن يُمثَّلَ له هو أيضاً بواسطة ضمائر المتكلم والمخاطب. حتى وإن اقتصرنا على دراسة الألسنة الأوروبية فإننا ﴿ص16﴾سنلاحظ أنّ استعمالات **you** المفرد في الإنجليزية و**tu** في الفرنسية و**du** في الألمانية و**ty** في الروسية، يختلف بعضها عن بعض بشكل ملحوظ. وفي عدد كبير من الألسنة، ولا سيما ألسنة جنوب شرقي آسيا، نجد أنّها تضع بدائل متطوّرة لـ «أنا» و«أنت»، ويبدو من الأنسب في بعض الحالات استعمال هذه البدائل مكان الضمير نفسه. ففي محاورة مهذّبة باللغة التايلاندية، يدلّ استعمال المتكلّم ضمائر المتكلم والمخاطب على أنّه غير متحضّر بالمرّة: إذ يجب استعمال عبارات «تدلّ على التواضع» عند الحديث عن النفس، وعبارات «تدلّ على الاحترام» عند التوجّه إلى المخاطب. ومن بين العبارات التي تعوّض ضمير المتكلّم «أنا»، عبارات كثيرة تدلّ على شعر رأس المتكلّم وذروة الرأس، ومن بين العبارات التي تعوّض ضمير المخاطب «أنت»، عبارات كثيرة تحيل على رجلي المخاطب وعلى أخمص قدميه، وربّما الغبار تحت قدميه، والفكرة الكامنة وراء هذا تتمثل في أنّ المتكلّم يضع الجزء الأغلى والأعز في بدنه، أي رأسه، في مستوى الأسفل والأدنى في بدن مخاطبه (انظر كوك**J.R.Cooke, 1968**).

ولكن هذا لا يعني أنّه لا توجد ضمائر في التايلاندية، ولا توجد كلمات مثل «أنا» و«أنت». قد يوجد لسان لا يميّز بين («**lui» et «elle**»)(«هو» و«هي») (في الواقع، عدد كبير من الألسنة، مثل التركية، ليس لها سوى كلمة واحدة للاثنين)؛ ومع ذلك، لا يوجد لسان موصوف يفتقر إلى التمييز بين المتكلّم والمخاطب، أي بين «أنا» و«أنت». في التايلاندية كلمة **chàn** التي تترجمها المعاجم الثنائيةبـ («**je» / «moi**») «أنا» «نفسي»، لها استعمال محدود أكثر من مقابلها في الفرنسية. إذا استعملتها النسوة، تكون محصورة بين ذوات متآلفة وتعبّر عن قدر عال من الحميمية والألفة؛ وإذا استعملها الرجال، دلّت على التفوّق، بل وكذلك على الوقاحة وقلّة الاحترام.

ولّما كان لا يوجد مكوّن دلاليّ ثابت يمكن نسبته إلى**chàn**، إلى جانب المكوّن «أنا»، فإنّ القيود على الاستعمال قد تعود إلى عوامل ثقافية (أي تداولية) لا إلى عوامل دلاليّة. ففي مجتمع ننتظر فيه أن تكون الإحالات على

الذات مرفوقة بعبارات تدلّ على التواضع والدونية، يكون ضمير «أنا» المحض والبسيط موسوماً تداولياً ويفيد الألفة أو الوقاحة.

اليابانية لغة أخرى نقول عنها إنها لا يوجد فيها ضمائر، ليس فيها كلمات تعبّر عن «أنا» أو «أنت». ولكن علينا أن نحترز في الأمر، فاليابانيون يجتهدون كي يتجنّبوا اللجوء إلى ضمائر؛ وذلك لأسباب ثقافية (برنلند D.Barnlund, 1975). إنّ الأدب يقتضي، في اللغة اليابانية، ألاّ نتكلّم بشكل صريح بضمائر «أنا» و«أنت»، وقد طوّرت اللغة قائمة طويلة من الاستراتيجيات التي تمكّن المتكلّمين من الاستجابة لقواعد الأدب دون الوقوع في اللَّبس. توجد في اللغة اليابانية أفعال تُدعى «تشريفية»، لا تُستعمل البتّة فيما يتعلّق بالمتكلّم؛ وثمة أفعال أخرى لا نستعملها البتّة عندما نتحدّث عن المخاطب. وإنّ استعمال هذه الأفعال يجعل الإحالة الصريحة على «أنا» و«أنت» أمراً زائداً. ومع ذلك، فإنّ كلمات «أنا» و«أنت» موجودة في اليابانية وفي التايلاندية، كما في سائر لغات العالم، ويمكن أن تُستعمل إذا استدعت الحاجة ذلك أو حصلت رغبة بذلك. إنّها تُستعمل بشكل أقلّ بكثير ممّا تُستعمل «أنا» و«أنت» في الفرنسية والإنجليزية، ولكن ذلك لا يعني ﴿ص17﴾ عدم وجود تكافؤ دلاليّ. التوافق الدلاليّ مطلقٌ ولكن التوافق التداوليّ يكاد يكون غير موجود. (انظر فيارزبيكاه، 1991 أ / ب، 1992).

ج) ثمة بدائل صرفيّة (**allomorphie**) وبدائل معجميّة (**allolexie**) في حالة الأوائل الدلالية كما في حالة عدد آخر كبير من الكلمات في أغلب ألسنة العالم أو جميعها. إنّ كلمات **Kto-to** في الروسية و**quelqu'un** في الفرنسية و**someone** في الإنجليزية ﴿وأحدهم في اللغة العربية﴾، هي كلمات من غير الممكن تعريفها وتتطابق دلالياً رغم اختلافات استعمالها التي يبرّرها وجودكلّ واحد منها في نظام لسانيّ يختلف عن سواه. إنّ خصوصيات كلّ نظام لسانيّ هي التي تفسّر وجود البدائل (المسمّاة أيضاً بدائل صرفية(**allomorphie**) أو بدائل معجمية(**allolexie**))، من قبيل **kogo-to, komu-to, kem-to, kom-to** وهذه الأخيرة هي صيغة مطاوعة لـ**kto-to**، في اللغة الروسية، أو **qui** و **une personne** التي تمثل الأوّل الدلاليّ نفسه مثل **quelqu'un** في اللغة الفرنسية أو **who, person, one, no-one, everyone** وغيرها، في اللغة الإنجليزية. وكذلك في الفرنسية ليس عندنا فقط **je**، بل أيضاً **me et moi**.

د) إنّ الخصائص النحوية للأوّل الدلاليّ ليست متماثلة بالضرورة بين كلّ ألسنة العالم. Want في الإنجليزية وvouloir في الفرنسية ﴿ورغب في العربية﴾، هي أفعال، أمّا hoshii في اليابانية فهي صفة، ولا يوجد بين صيغة الأفعال وصيغة الصفات أيّ اختلاف ذي بال، من الناحية الدلالية: إنّها ممثلات للأوّل الدلاليّ نفسه (انظر فيارزبيكاه، 1991ب).

هكذا نستنتج أنّه قد أصبح تبعاً لتوسّع القاعدة الاختبارية الذي يكمن وراء البحث عن الأوائل الدلالية، من جهة، وتكثّف البحث عن الكلّيّات المعجمية، من جهة أخرى، من الممكن فهم المشاكل النظرية التي يطرحها هذا المشروع في مجمله فهماً أفضل وتكوين فكرة أوضح وأدقّ عنها .

❖ **القائمة الموسّعة**

سنة 1986 نُظّمت ورشة عمل حول الأوائل الدلالية، في جامعة أدلاد(**Adelaide**) ﴿في أستراليا﴾ .

وكان المنظّمان هما ويلكنز**D.Wilkins** وغودار**C.Goddard**. وقدّم هذا الأخير مداخلة عنونها بـ«أفكار مجنونة حول الور-لغة الدلالية الطبيعية» («**Wild ideas about the natural semantic metalanguage**»)، طُبعت بعد ثلاث سنوات (غودار، 1989). من الواضح اليوم أنّ مداخلة غودار على الخصوص (حيث تجد معظم الأوائل الجديدة أصلها)، والورشة المذكورة، عموماً، قد مثّلا منعرجاً في البحث عن الأوائل الدلالية الكونية وفي تطوّر الميتالغة الدلالية الطبيعية. حالياً، تبدو قائمة الأوائل، كالتالي:

(أسماء) أنا، أنت، أحدهم، شيء ما، هو (أو الناس)
(مسانيد ذهنية) فكّر، علِمَ، قال، أحسّ، رَغِبَ
(أدوات تعريف وتسويرات) هذا، نفسه، غيره، واحد، اثنان، كلّ، كثير
(أعمال وأحداث) فَعَل، وصل إلى
(ميتا- مسانيد) لم يرغبْ (أو لا!)، إن، قَدرَ (أو لعلّ)، مثل، بسبب، جداً
(زمن ومكان) متى (أو زمن)، أين (أو مكان)، بعد (أو قبل)، تحت (أو فوق)
(تقسيمية وتصنيفية) له (أجزاء)، أصناف شتّى
(مقيّمات وواصفات) جيّد، رديء، كبير، صغير

﴿ص18﴾ إنّ مقارنة بين قائمة 1972 (14 عنصراً) وهذه المذكورة أعلاه (35 عنصراً)، تبيّن أنّ عدد العناصر المرشّحة لأن يكون لها حُكْمُ الأوّل الدلاليّ،

قد تجاوزت الضّعف. ومع ذلك، وحتى بعد ربع قرن، ليست القائمة نهائية بالضرورة (رغم كونها أكثر ملاءمة من سابقتها، بلا شكّ). وللتصديق عليها، يجب مواصلة تكثيف البحوث ووصف موادّ تنتمي إلى ألسنة شديدة التنوّع.

وقد لاحظت أنّه لا يوجد لسان في العالم يستعمل الكلمة ذاتها بالنسبة إلى «أنا» و«أنت». ومع ذلك، ماذا لو اكتشفنا من خلال قراءاتنا أنّه يتمّ التعبير في بعض الألسنة عن «عَلِمَ» و«فَكَّر»، مثلا بالكلمة نفسها (تكون لها بذلك دلالتان تستعصيان على التحديد)؟ وبدل الاستنتاج انطلاقاً من ملاحظات مماثلة أنّ هذا المفهوم أو ذاك ليس أوّلاً دلاليّاً، يجب دراسة الواقع اللغويّ بشكل أقرب. وانطلاقاً من تجربتي الخاصة، ننتهي في الأغلب، باكتشاف أسباب تعلّل المصادرة على وجود أوّلين بدل أوّل دلاليّ واحد.

لا توجد في الإيفالوك (ifaluk) وهو لسان ميكرونيزي، والعهدة على لوتز (C.Lutz, 1985)، عنصر «أحسّ» منفصلاً عن عنصر «فكّر». ومع ذلك، يمكن تأويل المعطيات التي قدّمها الكاتب، تأويلاً مختلفاً. من الممكن أنّ لغة الإيفالوك ليس لها فعل يوافق «أحسّ» ولكن يوجد اسم (niferash) يبدو ذا معنيين مختلفين: 1. «أحشاء» و2. «أحسّ». أمّا «(nifrerash) سيء»، فيعني كما يقول لنا لوتز، «أحسّ بأنني لست على ما يرام» (= «أحسّ أو أشعر شيئاً سيّئاً»)، ماديّاً أو عاطفياً. ولا شيء يمنعنا (انظر فيارزبيكاه، 1992)، من اعتبار الاسم (في معناه الثاني) الممثل الإيفالوكي للعنصر «أحسّ». ولفت غودار نظرنا إلى أنّ كلمة (tjuni) (مَعِدَة)، في لغة اليانكونيتجاتجارا (yankunytjatjara) وهي لسان محلّي لسكّان أستراليا الأصليين (aboriginale)، تُستعمل بطريقة مماثلة تماماً. والجمل الفرنسية (« je me sens bien») ﴿«أنا بخير»﴾ و(«je me sens mal») ﴿«لست بخير»﴾، تُترجم حرفيّا كما يلي: (moi estomac bon)﴿أنا المعدة جيدة﴾ و(moi estomac mauvais) ﴿أنا المعدة سيئة﴾. ويمكننا التنبه لحالة هذه الأشياء بالنظر إلى أنّ كلمة (tjuni) لها دلالتان: 1. «معدة» و2. «أحسّ»؛ وأنا أميل إلى الاعتقاد أنّ هذه الكلمة هي التي تمثّل أوّلاً دلاليّاً كونيّاً «أحسّ» (حتى وإن كان الاستعمال العادي لـtjuni يبدو أضيق من الفعل الإنجليزيّ feel ﴿أحسّ﴾ أو الفعل الفرنسيّ éprouver ﴿أحسّ﴾). ويمكننا مضاعفة الأمثلة: ولْنأخذ

مثال لغة مبولا mbula وهي لغة أسترالية (بوغنهاغن R.D.Bugenhagen, 1990, p203) حيث يمكن النظر إلى الاسم lele ﴿مشاعر﴾، في بعض التراكيب، صحبة الفعل yamaana بوصفه ممثل الأوّل الدلاليّ «أحسّ».

وحتى في قائمة «أفضل المرشّحين» لأن يكونوا أوائل دلالية، قد توجد حالات مشكلة. فقد لاحظ لي دكسن (R.M.W.Dixon) أنّ الديربال (dyirbal)، وهي لسان السكان الأصليين بأسترالاي، ليس لها كلمة ولا لفظم يوافق العنصر «عَلِمَ»، بحيث ليس من المؤكّد أنّه يمكننا التعبير باللغة الديربالية عن المعتَقد بأنّ «الله يعلم كلّ شيء». ومن جهة أخرى، وضّح مختصون في ألسنة البابو (papoue) ﴿يتكلم بها سكان منطقة غينيا الجديدة في أقيانوسيا﴾(منهم بالخصوص هيمانJ.Haiman, 1980, p441 وفولاي W.Foley, 1986, p58) صعوبة تحديد العنصر «رَغِبَ» في هذه الألسنة. ومن بين الأوائل الدلالية التي يظلّ التسليم بها محلّ نظر، الأوّل الدلاليّ «انقسم إلى أجزاء»، فهو إشكاليّ بشكل خاصّ: إذ يبدو أنّه غائب عن ﴿ص19﴾ عدد من ألسنة السكان الاصليين لأستراليا (انظر غودار، 1989) وعن بعض الألسنة الأهلية المستعملة في كاليفورنيا (لانغدنM.Langdon). لن نتجاهل ملاحظات من هذا القبيل، كما نتحفّظ من الاعتماد عليها بشكل أعمى. ولْيُسمح لي بأن أتوقّف ههنا، في انتظار نتائج البحوث اللاحقة، عند بعض المراجعات التي حصلت خلال السنين.

من بين العناصر الخمسة التي تنتمي إلى فئة «الأسماء»، بقيت أربعة عناصر منتمية لها بشكل دائم. وحُذف عنصر «العالم» (انظر بوغسلفسكي، 1975) من القائمة: يتعلق الأمر بعنصر لا يمكن أن يكون كليّاً، إذ لا يوجد في في لسان اليانكونيتجاتجارا (yankunytjatjara) (انظر غودار،1989) ولا في لسان مبولا (mbula)(بوغنهاغنR.D.Bugenhagen). أمّا عنصر «هو» (on) فهو إضافة جديدة للقائمة، وهو يوافق كلمة (people) في الإنجليزية، وقد استُعملت بكثرة في دراستي، فيارزبيكاه، 1985.

إنّ قائمة «المحمولات الذهنية» الأصلية تحتوي ستة عناصر: «فكّر»، «أحسّ»، «قال»، «رَغِبَ»، «لم يرغبْ»، «تخيّلَ». ويبدو وقوع «قال» في قائمة المحمولات «الذهنية غريباً للوهلة الأولى، بما أنّه مستعمل للإحالة على عمل

ذهنيّ لا يجب أن تكون له بالضرورة صبغةٌ صوتية (انظر العبارة الإنجيلية: يقول المجنون في قلبه: الله غير موجود»). لقد أخرج أحد العناصر الستة (أعني أحسّ)، من قائمة الأوائل منذ 1980 (انظر فيارزبيكاه، 1980)، ولكن منذ ذاك تمّ قبوله بوصفه في الوقت ذاته كليّاً وضرورياً لوصف الكلمات الدالّة على العواطف والمشاعر ووصف أسماء الأفعال (interjections) والأفعال المحيلة على أعمال لغوية، إلخ، أيضاً. وقد تمت إضافة «علم» إلى القائمة، في حدود سنة 1980 (بوغسلفسكي، 1981 و1989) وبدا ضرورياً بالخصوص لتحليل القوى المضمّنة في القول وفي مجال التعليق الإعرابيّ أو الإتباع (subordination) (انظر فيارزبيكاه، 1987 و1988أ). وقد أضحى واضحاً شيئاً فشيئاً أنّ «عَلِمَ» عنصر كونيّ تماماً، على النقيض من «صحيح»، على سبيل المثال، وهو العنصر الذي يعتبره بعض علماء الدلالة — مخطئين في ذلك — أساسيّاً. أخيراً، إذا كان العنصران لا يريد «وتخيّلَ»، موجودين دائماً هناك، فإنّهما قد تغيّرا من حيث التسمية والحُكْم. إننا نحتاج بلا منازعة إلى مقولات من قبيل «الرفض» و«التخيّل» («غير الواقعيّ»)؛ ومع ذلك، وفي الوقت الحالي، فإنّ «لا» (انظر غودار، 1989) و«إن» قد اتُّخذا ممثّلَين أساسيين (أي ممثّلَين كونيّيْن) لهاتيْن الفكرتيْن.

في الأصل، لا يوجد سوى «مُخصّص» واحد، وهو العنصر «هذا»، الذي يظلّ ضرورياً. وقد اقترح بوغسلفسكي (1966) كلاًّ من «واحد» (العدديّ) و«كلّ»، وقد قُبلا في القائمة أخيراً؛ وقد أزالت بحوث غودار (1989) كلّ شكّ في أهميتهما. إنّ «كلّ» و«نفسه» يفرضان نفسهما إن أردنا تفسير معنى الأجزاء والروابط الشديدة التواتر مثل too (بمعنى أيضاً) وand (بمعنى واو العطف)، في الإنجليزية (غودار، 1986؛ فيارزبيكاه، 1980). ويتطلب وصف الأعداد العنصرين «واحد» و«اثنين»، ويبدو هذا الأخير، الذي اقترحه غودار (1989)، عنصراً ضرورياً في الوصف الدلاليّ لبعض أسماء أجزاء من الجسم، من ذلك العينان والأذنان واليدان. وقد يُضاف إلى ذلك عنصران آخران هما «آخر» و«كثير».

وقد عُوِّضَ «أصبح» بـ «وصل إلى / في»؛ وتمّ تضمين «فَعَلَ» (الذي اقترحه بوغسلفسكي منذ أمد بعيد). الآن يمكنني فهْم ما رفضت فهْمه مدّة طويلة: ذلك أنّ ﴿ص20﴾ الدور الرئيسيّ الذي تقوم به مفاهيم «المُنَفِّذ» (agent) و«الواقع عليه الفعل» (patient) في نحو كلّ الألسنة الموصوفة، يبيّن كم

أنّ مفاهيم «وصل إلى / في» و«فعل» هي أساسية في مَفْهَمَة الإنسان للعالَم. فإن لم أضعها في القائمة الأصلية، فذاك لأنني كنت أعتقد أنها قابلة للقسمة.

إنّ الميتا محمول (méta-prédicat) «قَدر» هو عنصر آخر، يبدو معقّداً، حيث إنّ إضافته قد سهّلت الوصف الدلاليّ وبَسّطت صياغة القواعد التركيبية للتفسيرات (من ذلك مساهمتي الثانية في هذا العدد من المجلّة). صحيح أنّ تعيين العنصر الملائم لهذا الأوّل، في عدد كبير من الألسنة، أمر صعب بشكل خاصّ، لا فقط لأنّ هذا العنصر غالباً ما يشارك في مناويل من التعدّد الدلاليّ(polysémie) شديدة التعقّد، بل أيضاً لأنّ تعجيماته (lexicalisations)، في الغالب، تبدو لفاظم نحوية لا كلمات متميزة.

ومع ذلك، لم تستطع أيّ محاولة لتعريف «قَدرَ» أن تحقّق الإقناع. وقد وصلت إلى استنتاج مفاده أنّ «قَدر»، رغم علاقاته الظاهرة مع «إن»، هو عنصر بسيط دلالياً، وهو ما حرّر تحريراً مباشراً التفسيرات المقدّمة في كثير من المجالات الدلالية.

اقترح غودار (1989، ص53) إضافة الأوّل الدلالي «مِثْل» (كما في تراكيب من قبيل «مثل هذا») إلى قائمة الأوائل. وكلّ شيء يبعث على الاعتقاد أنّ الأمر يتعلّق بميتا محمول كليُ. ولقد تمّ استعمال الوحدات الدالّة على الاستفهام على نطاق واسع، وهي التي تطابق الكلمة الفرنسية (comment) أي كيف. لكنّ كلمة (comment) أي كيف ليست إلا وجهاً آخر من (comme) أي مثل: إن كانت (pourquoi) أي لماذا تطابق (à cause de quoi) أي بسبب ماذا، فإنّ (comment) أي كيف تطابق (comme quoi) وينتُجُ عن ذلك أنّ إضافة (comme) لها المفعول نفسه الذي لـ(pouvoir) ﴿ «قَدرَ»﴾.

وخلال بحوثي، حاولت أن أستعمل مفهوم «الطراز» («prototype»)، والذي لم أغفل عن أهميته في العرفان واللغة البشرية. ولقد تأسس وصفي لمعجم العواطف (فيارزبيكاه، 1972) ووصفي لمعجم القرابة ومعجم الألوان (فيارزبيكاه، 1980)، على مفهوم «الطراز» — ولم يغفل مقدّمو بحوثي (نحو ماكّولي J.D.McCawley, 1983, p.656) عن ذلك.

إلاّ أنّ قوائمي الأولى للأوائل لم تكن تحتوي على أيّ عنصر يسمح بصياغة التفسيرات بشكل بسيط وطبيعيّ: فقد كنت أستعمل عبارات

شارحة من قبيل («on peut penser à X comme à...») ﴿«يمكننا أن نفكّر في س كما في ...»﴾ أو («de la même manière») ﴿«بالطريقة ذاتها»﴾.

إنّ الأوّل الدلاليّ السببيّ («à cause de») ﴿أي «بسبب كذا»﴾ وهو ميتا محمول آخر، هو أيضاً إضافة حديثة. وكثيراً ما ردّد الباحثون أنّ السببية تقوم بدور مهمّ في الطريقة التي نُمَفْهِمُ (conceptualiser) العالَم بها؛ بيد أنّني لبثت فترة طويلة من الزمن قبل أن أقبل بأنّ المفهوم المطابق لها يصعب تعريفه تعريفاً مُقنعاً وأنّه مُعَجَّمٌ (lexicalisé) في كلّ ألسنة العالَم. إنّ وجود علاقات حدسية بين هذا الميتا محمول («à cause de») و(si) ﴿إن﴾، ليس غريباً عن ذلك. من جهة أخرى، كان يصعب عليّ ألاّ آخذ بعين الاعتبار الأمثلة المضادّة التي كانت تطعن في محاولات التعريف، ولا تراكم معطيات كثير من الألسنة تُعيّن وجود («à cause de») ﴿أي «بسبب كذا»﴾ مُعجَّماً. ومن الواضح اليوم أنّ الألسنة التي ليس لها لفظ معجميّ مخصوص يعطي مفهوم («à cause de») ﴿«بسبب كذا»﴾، لا تُضعف قطّ الافتراض القائل بأنّ الأمر يتعلّق بأوّل دلاليّ كلّيّ: لتلك الألسنة، بلا استثناء، في الواقع، كلمات متعددة المعنى تُؤوَّل سببيّاً أو فضائيّاً، ﴿ص21﴾ أو زمنيّاً. وفي لسان اليانكونيتجاتجارا (yankunytjatjara)، لا تطابق الإمالة الدالّة على المفعول منه أو المفعول عنه إلاّ مطابقة مُشرَبة بالغُموض الأوّلَيْن الدلاليَّيْن (à cause de) أي بسبب كذا و(après) أي بَعْدَ؛ ذلك أنّ التعدّد الدلاليّ ﴿فيها﴾ من أجلَى ما يكون(انظر غودار، 1993). ويبدو المُقوّي (très) ﴿أي جداً﴾ وآخر الميتا محمولات راسخ القدم ضمن القائمة سواء من جهة طابعه الكلّيّ المفترض أم من جهة فائدته في الوصف الدلاليّ. يتعلق الأمر مع ذلك بإضافة حديثة، مرّة أخرى. إنّ إلحاق (très) ﴿أي جداً﴾ ﴿بقائمة الأوائل﴾، يسمح بتفسير الفوارق ﴿المحجوبة﴾ التي تقابل بين (grand) و(énorme) أي بين كبير وضخم، وبين (effrayant) و(terrifiant) أي بين مُفزِع ومُرعِب، وبين (bon) و(excellent) أي بين طيّب وجيّد. لا أعني بذلك أنّ كلمة ضخم تعني ببساطة «كبير جداً» ولا أنّ كلمة مُرعب تعني «مُفزِع جداً» ولا أنّ كلمة ممتاز تعني «طيّب جداً»؛ لكن ما أردت قوله هو أنّ العنصر «جداً» هو على الأرجح جزء لا يتجزّأ من المعنى في تلك الكلمات الثلاث.

إنّ المفاهيم الزمنية والفضائية تمثّل ثغرة في قائمة سنة 1972. بعد ثماني سنوات، لم تكن القائمة تحتوي بعد مفهوماً أو مفاهيم زمنية، رغم أنّه قد تمت إضافة العنصر («**endroit**») «مكان»،(أي «أن نُوجَدَ في مكان ما»). وقد كان ماكّولي (**J.D.McCawley, 1983, p.654**) مبتهجاً بهذا الأمر، حين يقول: «إنّ التحليل المبتكر للعلاقات الزمنية باعتماد عناصر «العالم»، «الجزء»، «أصبح» (الفصل السادس) يمثّل، المحاولة الأكثر توفيقاً من بين المحاولات التي تهدف إلى تحليل مفاهيم زمنية بالاعتماد على ألفاظ أو عناصر غير زمنية.» ولكن تبيّن بمرور الوقت أنّ هذه المحاولة «المبتكرة» التي كانت تَهدفُ إلى إقصاء المفاهيم الزمنية، غير ضرورية ولا يمكن التمسّك بها. أمّا القائمَة الأحدث فتحتوي لافقط على عنصر متمحّض للزمنية، بل على عنصريْن: (**quand**) و(**après**) أي «عندما» و«بعد» (أو (**après / avant**) أي «قبل / بعد»). وكان غودار (1989) هو الذي اقترح العنصر «قبل». ويبدو أنّ (**quand**) و(**après**) أي «عندما» و«بعد» مترابطان حقاً، على الأقلّ في وجه من وجوه استعمالهما (بما أنّهما معا زمنيان). إلا أنّهما ليسا أكثر ترابُطاً من ترابط (**je**) أي أنا و(**quelqu'un**) أي أحدهم. إنّهما ليسا مترابطيْن من وجهة نظر تكوّنية.

أشرتُ أعلاه إلى أنّني ضمّنتُ في حدود سنة 1980 عنصر «مكان» في القائمة: لقد شعرت بالحاجة إلى إدراج مفاهيم فضائية قبل مفهوم أو مفاهيم زمنية. وأعترف أنّ الفصل من كتابي الصادر سنة 1972، والذي أقترح فيه تحليل المفاهيم الفضائية بألفاظ غير زمنية، يبدو اليوم غير صالح – وبقطع النظر عمّا قاله ماكّولي، فإنّه بوسعي أن أقول إنّني أعتقد الشيء نفسه في فصل سنة 1980 والذي يهتمّ بتحليل مفاهيم زمنية بألفاظ غير زمنية. إنّ اشتمال الألسنة كافّة في العالم – في نطاق ما نعلم – على كلمات لـ(**quand**) و(**où**) أي «عندما» و«حيث»، يبرهن على مدى أهمّية هذيْن المفهوميْن في مَفْهَمَة الإنسان للعالم.

بما أنّه يبدو أنّ مفهوماً زمنياً واحداً غير كاف، وأننا في حاجة إلى مفهومين، وبما أنه يتوفّر لدينا مفهومان كلّيّان، فقدْ يترتّب على ذلك أنّ مفهوماً فضائياً واحدا غير كافٍ كذلك، وأنّنا نحتاج إلى مفهوميْن فضائيين

أيضاً هما (où) و(au dessus de)، أي («حيث» و«فوق»). ويجب أن تحاول البحوث اللاحقة إثبات ما إذا كان المفهوم الثاني من هذين المفهومين الفضائيين مُعَجَّماً، في جميع لغات العالم. لا شكّ أنّ القارئ قد يتساءل: لماذا «بعد» وليس «قبل»؟ ولماذا «تحت» وليس «فوق»؟ ﴿ص22﴾ والجواب على ذلك أنّ الدراسات المعجمية المنجزة حتى الآن بيّنت أنّ هذه المفاهيم المعتمدة أكثر انتشاراً وأشدّ ضرورية من مقابلاتها. وعلى كلّ حال، فإنّ القيام ببحوث إضافية في هذا السياق، أمر يفرض نفسه.

وتبدو أفكار التشابُه (أن يكون «مثل هذا») والمَقْوَلَة («من جنس» «أجناس مختلفة») متقاربة حدسياً. وتبدو فكرة كون الأشياء التي هي «من الجنس نفسه» (مثل القطط أو أشجار القرو[1] وأزهار النرجس) هي في الوقت نفسه «بعضها مثل بعض»، من أكثر الأفكار طبيعيّةً. ومع ذلك، فإنّ أعمالاً حديثة في مجالات علم النفس المعرفيّ واللسانيات سمحت بملاحظة أنّ المَقْوَلَة البشرية لا يمكن أن تُختزل في مفاهيم من قبيل «التشابه» أو «التماثُل»[2]. إنّ مفهوم «أجناس مختلفة» ضروريّ لوصف كلمات تعود إمّا إلى «أجناس طبيعية» (من قبيل قطّة، قَرْو، نرجس)، وإمّا إلى «أجناس ثقافية» (من قبيل كأس، قارورة، كرسيّ). وقد فتح تضمين هذا الأوّل الدلاليّ (والأوّل «جزء من» / «ذو أجزاء»، المذكور منذ البداية)، فتح الباب أمام الوصف الدلاليّ لهذه الأجناس أو لتلك. (انظر، على سبيل المثال فيارزبيكاه، 1985). لقد لاحظت في كتابي لسنة 1972 أنّ أسماء «الأجناس الطبيعية» لا يمكن تعريفها. لكنني تخلّيت عن هذا الموقف.

بَقِيَ لي أن أتحدّث عن المقيّمات والواصفات. إنّ العنصرين «جيّد» و«رديء» غير موجودين في قائمة 1972 ولا في قائمة 1980. ومع ذلك، فهما ذوا أهمية أساسية لوصف مجموع المفاهيم الأخلاقية وأغلب سمات الطباع وأفعال لا تحصى تحيل على أعمال اللغة (انظر فيارزبيكاه، 1987) والجزء

1- ورد في لسان العرب: «والقَرْوُ أَسْفَلُ النخلة ينقر وينبذ فيه». [المترجم]

2- انظر، على سبيل المثال أتران (S.Atran, 1986)؛ وكاري (S.Carey, 1985)؛ جلمان وكولاي (S.Gelman & J.Coley, 1991)؛ كيل (F.Keil, 1986)؛ مدين وأرتوني (D.Medin & A.Ortony, 1989)؛ ريبس (L.J.Rips, 1989).

الأكبر من معجم العواطف (انظر فيارزبيكاه، 1990)، إلخ. ويبدو في الوقت نفسه أنها كلّيّات راسخة القدم في قائمة الأوائل (انظر هيل D.Hill, 1987). ورغم وجود صلة حدسية بين العنصرين «جيّد» و«رغب»، فإنّ محاولات تحديد الأوّل بالاعتماد على الثاني قد فشلت. وقد تمّ أخيراً إضافة العنصرين «كبير» و«صغير»؛ ولمّا تزل الدراسات التي تهتمّ بهما في بدايتها. أمّا الحجج الحاسمة التي تدعمهما، فهي فشل محاولات تعريفهما وثبوت تعجيمهما في عدد كبير من الألسنة. بقي أن نعرف ما إذا كان هذا التعجيم كليّاً أم لا.

الخلاصة

هذا هو مبلغ البحوث الآن ﴿1993﴾. إذ يحتوى المعجم المصغَّر خمسة وثلاثين عنصراً، ويجب اعتبار نحوٍ منْ ثلاثة أرباعها ثابتةً بشكل معقول. وإنّ أفضل استراتيجية تقود إلى اكتشاف الأبجدية الكلّيّة للفكر البشريّ هي إستراتيجيةُ بناء لا إستراتيجيةُ تأمّلات فلسفية عقيمة. وقد كوّنتُ خلال السنوات التي مضت، بتردّد وبتدرّج، صُوَراً تقريبية لهذه الألفبائية، وجرّبتُها في تحاليل دلالية كثيرة التنوّع ومنتمية إلى ثقافات متغايرة. وقد كان ميلر (G.Miller, 1978, p.76) ﴿ص23﴾ على حقّ بالقول إنّه «على كلّ حال، يجب أن يتوافر عدد كبير من التحاليل المعجمية المفصّلة، إذا أردنا أن نحدّد المفاهيم التي نسعى أن نبوّئها منزلة الذرّات العرفانية التي تسمح ببناء سائر الذرّات».

لماذا نصف اللاوعي بـ «العرفاني[1]»؟

يحمل لفظ «العرفاني» معنيين مختلفين تمام الاختلاف، مما يؤدي أحياناً إلى وقوع الالتباس. إذ يستعمل لفظ «العرفاني» في العلم العرفاني للدلالة على أيّ نوع من أنواع العمليات أو البنى الذهني التي يمكن أن تدرس بألفاظ دقيقة. وأغلب هذه البنى والعمليات وُجدت ليكون الإنسان غير واعٍ بها. هكذا يدخل مسار العصب البصري والعصب السمعي في إطار ما هو عرفاني. وجليٌّ أنّ كلا المسارين لا يدخل تحت الوعي، ما دمنا لا نقدر على الإحاطة خُبْراً بما تشتمل عليه المسارات العصبية المعقّدة التي تؤدّي إلى حصول تجربة إدراكنا السمعيّ والبصريّ. إنّ مظاهر التفكير واللغة، ما نعيه منها وما لا نعيه، تُعدُّ عرفانية؛ وهذه المظاهر تشمل الصوتمية (علم وظائف الأصوات) والنحو والأنساق المفهومية والمعجم الذهني وسائر الاستدلالات غير الواعية على اختلاف ضروبها. كما دُرِس الخيال الذهنيّ والانفعالات وتصوّر محرّك العمليات من منظور عرفانيّ. وتدخل المنظومة العصبية المتصلة بأيّ عملية عرفانية ضمن العلوم العرفانية أيضاً[2].

وقد يكون مردّ الالتباس إلى استعمال صفة «العرفاني» بطرق مختلفة في بعض التقاليد الفلسفية. إذ يقصر بعض الفلاسفة في تلك التقاليد صفة «العرفاني» على البنية المفهومية أو القضَوية فحسب. والحال أنها تشمل – إلى ذلك – القواعد التي تتحكم في بناء عمليات البنى المفهومية أو القضوية. فضلاً على ذلك، فقد نُظر إلى معنى العرفانيّ بوصفه معنى شرط الحقيقة، فهو معنى لا يتحدد داخلياً في الذهن أو في الجسد، بل بالإحالة على أشياء في العالم الخارجيّ. إنّ أغلب ما نعتبره اللاوعي العرفانيّ، لا يُعدّ – عند كثير من الفلاسفة – عرفانياً على الإطلاق.

1- نترجم (cognitivisme) بالعرفانية ونترجم الصفة (cognitif) بعرفاني ومعرفي، دون أن يكون ثمة موجب للخلط بالعرفانية في السياق الصوفي.

2- جورج لايكوف ومارك جونسن، صميم الفلسفة، 1999، ص11.

فلسفة تشومسكي واللسانيات العرفانية[1]

إن المبادئ الأساسية للسانيات تشومسكي مأخوذة مباشرة من ديكارت. المبدأ الأساسي الوحيد الذي رفضه تشومسكي يتمثل في وجود مادة ذهنية وفكرة كون العقل واللغة واعيين كلياً وأنّ أعمالهما متوافرة للتأمل الواعي. والواقع أنّ تشومسكي يستحق أن نقرّ بفضله إذ أسهم في إدخال فكرة اللاوعي العرفاني في العلم العرفاني، وذلك نحو ما طَبّقه في النحو. فبفضل تأثير تشومسكي الواسع، أصبح الجيل الأول من اللسانيين العرفانيين عارفين بالسلسلة الهائلة من الظواهر التي تشكّل اللاوعي العرفاني.

نظرة تشومسكي الشكلانية للغة

ومع ذلك فإنّ صياغة تشومسكي للمنظور الديكارتي تحتوي مظاهر عديدة من الفلسفة الشكلانية. أولاً، ثمة الفكر باعتباره استعارة لغوية، حيث يُمَفْهمُ العقل باعتباره لسانياً في الطبيعة. ثانياً ثمة الفكر باعتباره استعارة رياضية حسابية. فهذا يحرّك، معاً، استعمال «لغات» صورية في الفلسفة الشكلانية لوسم التفكير بعبارات استغلال الرموز، بشكل مستقل عمّا تحيل عليه الرموز.

ولْننظر في بعض التفاصيل التي تبيّن ما أخذه تشومسكي عن الفلسفة الشكلانية: اللغات الصورية: «اللغة» الصورة (كما تُمَفْهَمُ في استعارة اللغة الصورية) هي نظام من الرموز تمفهم الرموز الفردية بوصفها عناصر لسانية فردية وبوصفها متواليات رمزية من متواليات رمزية، فتشكّل «نحو» «اللغة» الشكلية / الصورية.

إنّ الفكرة التقنية الأساسية في نظرية تشومسكي اللسانية هي فكرة اللغة الشكلية التي تتطوّر إلى منطق رياضي. وقد طوّر إميل بوست (Emil Post) النظرية الرياضية للغات الشكلية التي مثّلت مصدر استلهام لدى تشومسكي في نظريته الشكلية في اللغة، ومثّلت أيضاً المتكأ الرياضي لتلك النظرية.

الإعراب عديم الدلالة: إنّ رموز اللغة الشكلية، لا معنى لها في حدّ ذاتها. وتحتاج اللغة الشكلية إلى التأويل كي تصبح ذات معنى.

1- المرجع نفسه، الفصل22، ص-ص469-512.

وهذا صحيح مطلق الصحّة في الفلسفة الشكلية وفي نظرية بوست في اللغات الشكلية. تقنياً، «تنظر» قوانينُ اللغة الشكلية إلى الرموز الشكلية عديمة المعنى في اللغة فحسب.

المعنى بين علمي النحو والدلالة

يعني الجريد في نظام اللسان «طبقةً من العناصر التي تحتلّ موقعاً واحداً». فبالنسبة إلى هيالمسلاف: يمكن مقارنة الجريد بشريط سينمائيّ، وكلُ عضو من أعضائه يمثل صورة واحدة. عندما يشتغل الشريط تتلاحق عناصر الجريد الواحد منها بعد الآخر ويقع إسقاطها على الشاشة، وبذلك توافق الصورةُ على الشاشة موقعَها في النصّ.

هذه المماثلة تشدّ إليها الأنظار شيئاً ما، ومكان أن توضّح مفهوم الجريد إذا بها تنزع نحو تعقيده. وفي الواقع عندما ننظر في علبة الشريط (pellicule) فإننا نرى أن الصورة نفسها تتكرر عدداً من المرات حتى يتمكن الإدراك البصري من تسجيلها وذلك بحسب تردد نظامي مقداره 24 صورة في الثانية. فهل تتركب طبقة العناصر من هذا التكرار للصورة نفسها أم تقع في مجموع هذه العناصر؟ وقد تعادل المماثلة مع الشريط اعتبارَ الجريد كما لو أنه كل اللسان الذي لا تنقصه إلاّ الحركة. كما لو أنّ اللسانيّ الدانمركي أحسّ بالاقتضاءات المنجرّة عن هذه المماثلة، أضاف إثر ذلك قائلاً:

«قد يدلّ ذلك على أنّ الجريد هو نفسه قضية. ولست أعارض ذلك إذا لم يكن الأمر مسألة اصطلاحيةً. القضية والنظام أي النصّ واللسان، يشتركان في أمور كثيرة، إنّهما يشتملان على العناصر ذاتها؛ ويحتويان على القائمات عينها.» (1968/1943، ص.207).

ومن ثمة فإنّ التمييز بين الجريديّ والنسقيّ، والذي نرجو أن يكون نقيّاً والذي يتأسس على التقابل بين النظام والقضية، ينحو نحو الامّحاء في الاعتراف بالعناصر المشتركة بينهما. وقد اهتمّ هيالمسلاف في كتاب لاحق بتعريف الجريد بوصفه «طبقة من العناصر التي يمكنها أن تكون موضوعة في الموقع ذاته من السلسلة» ويميّزه عن المجموعة الفرعية وهي المقولة التي تحتوي عناصر لا يمكنها أن تدخل إلاّ في بعض المواضع من السلسلة لا في غيرها (1963/1966، ص.56-57).

ويمثل هذا التعريف تضييقاً واضحاً للتصور السوسيريّ للجريد. ولكن المفهوم جنى من الإجرائية ما فقده من الثراء؛ ممّا يفسّر إقبال أغلب اللسانيين على أخذ الجريد بهذه الصيغة، وليس كلهم، فهذا هنري فراي(**Henri Frei**) يأسف للاختزال المجرى؛ يقول: «إنّ هيالمسلاف قد زرع الغموض بأخذ الجريد بمعنى الطبقة وبوضع العلاقات النسقية والعلاقات الجريدية ﴿الجدولية = **paradigmatique**﴾ موضع تقابل» (**1974**، ص.**124**).

وقد وضع ياكبسن﴿**Jakobson**﴾ في أساس اللغة التقابل بين الاستعارة والكناية﴿المجاز المرسل﴾ وذلك في مقاله الشهير «مظهران للغة ونوعان من الحُبسة» (**1956/1963**). وتستعمل الاستعارة بوصفها وجه التماثل للتنبّه إلى ظواهر الكيانات المتزامنة والمتزاحمة، في حين أنّ الكناية﴿أو المجاز المرسل﴾ وهو وجه التجاور يوافق عمليات التسلسل والتراتب. وسيصير هذان الصنفان المتقابلان من الاشتغال في أساس اللغة لأنّه فضلاً على التنبيه إلى ضروب الحُبسة المتعدّدة، فإنّهما يمكّنان بالتوليف مع سمات أخرى، من تصنيف النتاجات اللغوية وتحليلها.

وقد عرف هذا التقسيم الثنائيّ نجاحاً فتمّ اعتماده في الأنتروبولوجيا والتحليل النفسيّ اللاكانيّ(نسبة إلى لاكان**Lacan**) تحديداً. وبخلاف سوسير الذي يرفض وضع اصطلاح للبنى الدلالية، فإنّ ياكبسن يضع جوهر اللغة في مستوى البنى الدلالية؛ ولذلك، دون شكّ قال بارط (**Barthes**) عن ذلك المقال «إنّه طعّم المرور من اللسانيات إلى العلامية» (**1964**، ص.**134**). فأن يتعلق الأمر باختيار حقل معطى أو بالخروج عنه، فإنّ ما هو مهمّ في الواقع في كلتا الحالتين، ذو بعد تجميعيّ أو جريديّ. فإذا أمكن لياكبسن أن يعقد تكافؤاً بين الجريديّ والكناية ﴿أو المجاز المرسل﴾، فلأنّه يعتبر أنّ الخلاصة الأخيرة للكناية تتمثل في وضع صلات تجاور بين الكلمات مثل الذي تقوم به الروابط التركيبية الضمنية. ومن جهة أخرى يؤلّف ياكبسن، في مفهومه للاستعارة، كما بيّن ذلك ديكرو(**Ducrot**) بمهارة، بين السمتيْن المحدّدتيْن للجريد وذلك بتقديمه إيّاه مرّة بوصفه علاقة اختيار، ممّا يُلحقه بطبقات الاستبدال عند هيالمسلاف، ويقدّمه أخرى بوصفه علاقة تماثل ذات معنى أوسع(**1972**، ص.**146**).

تشومسكي واستقلال النحو:

وفي مقابل هذا التصوّر للغة حيث تتمّ الروابط التركيبية بين الكلمات وتكون على عاتق انزلاقات داخل الجريد نفسه، نجد قيام النظرية التشومسكية في الوقت ذاته تقريباً. وعلى الرغم من أنّ تشومسكي سيدقق وجهات نظره وسيلطّفها بعد ذلك، فإنّ المكوّن التركيبي المماثل للنحو، هو الذي ينبغي أن يكون موضوع اللسانيات الأساسيّ. وهي العلم الذي يحاول التمييز بين الأقوال المقبولة نحوياً والأقوال غير المقبولة نحوياً، في أحد الألسن وكان مفهوم الدلالة مقصى عن النحو في البداية: «النحو مستقلّ ومنفصل عن المعنى» (1957: 17). من هذا المنظور يتوقف جوهر اللسان على دائرة من القواعد القادرة على توليد عدد لامتناه من الجمل. وهذه الأخيرة لا ينظر إليها إلاّ في مظهرها النسقيّ؛ وما يهمّ هو تشكيلها الجيّد أو الرديء فحسب. وكي يبرز تشومسكي عدم إفادة الاعتبارات الدلالية في إطلاق حكم يتعلّق بنحوية قول أو لا نحويته، اقترح الأمثلة التالية(1957):

- أ- تنام الأفكار الخضراء التي لا لون لها ساخطةً.
- ب- ساخطةً تنام الأفكار الخضراء التي لا لون لها.

ويقدّم تشومسكي هاتين الجملتين باعتبارهما متكافئتين من حيث المعنى («فهماً غير دالّتين بشكل متساوٍ») ولكن الجملة (أ) بالنسبة إليه متينة البناء في حين أنّ الجملة(ب) ليست كذلك. ويستنتج المؤلف أنّ البنية النحوية مستقلة ومنفصلة عن معنى الكلمات وعن معنى الجملة.

وقد تمّت مناقشة هذين المثالين والاستنتاجات التي استخلصها تشومسكي منهما. لكن هذه الانتقادات لم يكن لها أثر؛ إذ كان بعضها ينفي بعضاً. من ذلك أنّ ياكبسن(Jakobson) (1963/1959) اهتمّ ببيان أنّ الجملة (أ) يمكن أن يكون لها معنى، ويمكن أن تظهر في قصيدة حديثة كما يرى ذلك ديل هايمس(Dell Hymes). فبالنسبة إليه «تخلق هذه العلاقات التركيبية جملة تحظى بالمعنى» «وعبارة 'الخضراء التي لا لون لها' تعادل 'الخضراء الشاحبة'». ويستنتج «لماذا لا نقول عن أفكار شخص ما إنّها تنام؟ أخيراً لماذا لا يحيل وصف «ساخطةً» على فكرة جنون النوم؟» (1963/1959: 205). أمّا هيل(Hill) فيرى من جهته أنّ الجملة(ب) هي التي يمكن أن تقع في قصيدة

حديثة. ومن البدهيّ أن يضرب تشومسكي(231: 1961) بالانتقادات التي تمثّلها هذه التحاليل الأسلوبية المتناقضة عُرْض الحائط.

ومنذ ذلك الحين عمد جمع غفير من المؤلّفين إلى الإدلاء بدلوهم في هذه الجملة؛ بل إنّ بعضهم أراد أن يكشف معنى بالدرجة الأولى على النقيض ممّا ذهب إليه تشومسكي. من ذلك أنّ فولفغانغ آيزر(**Wolfgang Iser**) يفضّل موضوع النعاس ويجعل له دلالة حُلمية:

«لا يمكن نقل هذه الجملة في سياق قصيدة كي تغطّيَ معناها إنّها تصف وضعيات حُلُميّة، تلك التي تصدُر عن نقل حلم بالأبيض والأسود إلى حُلم بالألوان وهذا ما يؤدّيه الحال «ساخطةً» – بوصفه سمةً لذلك النقل – من الناحية الدلالية.» (1985: 10-11).

أمّ روبير مارتان (**Robert Martin**)فيقترح تأويلاً أكثر حرْفيّةً، وهو تأويل وإن بدا ماهراً فإنّه لا يقنع كثيراً من الناس، بأشباه تكافؤاته :(**pseudo-équivalences**)

«الفكرة التي تنام ساخطةً هي فكرة منسيّة تماماً، وفكرة خضراء هي فكرة تضعنا في عطلة. وإجمالاً هي أن نكفّ عن أن نكون في عطلة»(1978: 12).

إلاّ أنّ أغلب الكتّاب يجدون لها دلالة مشتقّة في المستوى الثاني. فبالنسبة إلى الفيلسوف جاك بوفريس (**Jacques Bouveresse**)، يرى أنّ:

«دلالة الجملة(لأنّه يعسر أن نعتبر أنها لا معنى لها) هو الاستعمال الذي قام به بعض اللسانيين إثر تشومسكي لاتّهام الخلط الذي نكون قد وقعنا فيه بين اللانحويّة وغياب الدلالة»(1971: 340).

ودون رفض هذا التأويل الشديد البداهة، أرى أنّه علينا تطبيق تحليل لهذه الجملة يراعي بدقّة مقصد تشومسكي المتمثل في إثبات استقلال التركيب وفحص ذلك الاستقلال في ضوء النتيجة المتحصّل عليها. إذا علمنا أنّ لسانيّ معهد مساتشوستس يريد أن يقترح جملة خاليةً من أيّ معنى ولكنها تكون مع ذلك مطابقة للقواعد التركيبية للغة الإنجليزية، فإنّه لنا أن نتساءل ما إذا كانت هذه الجملة تحتوي آثاراً قادرة على توجيهنا إلى الإجراءات التي تمّ «توليدها» بواسطتها.

إنّ ما يصدم لأوّل وهلة، عند النظر في هذه الجملة «تنام الأفكار الخضراء التي لا لون لها ساخطةً»، هو العماء المفهوميّ الذي نأخذ منه

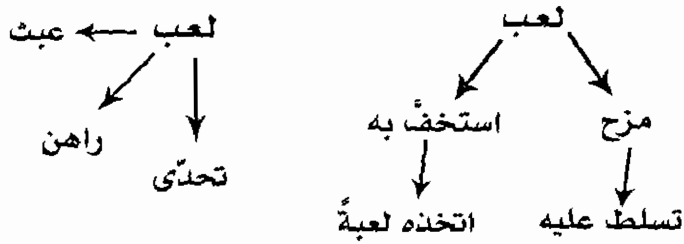
انطباعاً بكون القارئ قد رُميَ في خضمّ الهذيان وبأنّه لا يمكن استخراج أيّ معنى من متتالية(suite) الكلمات المعروضة في تلك الجملة.

والحال أننا إذا ما فحصناها بشيء من الانتباه، ألفيْنا وجود ترجيع سلاسل قائمة على التضادّ بعضُها آخذٌ برقاب بعض. أولى هذه السلاسل تمثلها «الخضراء» و«لا لون لها»، نعت ينفي صفة اللونية وآخر يثبت أحد الألوان. ويبدو أننا هكذا قد عثرنا على منوال إنتاج هذه الجملة بأكملها، المتمثل في الحركة المزدوجة القائمة على إثبات كلمة ونفيها إثر ذلك اعتماداً على مسند مناقض للأوّل. وتوجد سلسلة ثانية قائمة عل التضادّ تتمثل في «الخضراء» و«الأفكار»، ومثل هذا التجميع للكلمات يبدو مستحيلاً، إذ الأفكار لا لون لها من جهة كونها ذات طابع مجرّد. ولكن في علم النفس المشترك يتعارض مفهوم الفكرة مع مفهوم الشعور. وإذا كان اللون الأخضر لا يتلاءم مع المشاعر، فإنّ الأحمر على العكس من ذلك. ولا نحتاج إلى بحث عميق كي نتبيّن أنّ اللون الأحمر على صلة وثيقة بالمشاعر (red with anger) و(to see red) و(to turn red)...[1]. والأخضر - كما بيّن ذلك أغدن(Ogden)(1932-1967)- هو نقيض الأحمر دلالياً، وذلك في دراسته الكلاسيكية عن التقابل(opposition). فإنّه من المناسب تماماً جعلُ اللون الأخضر نعتاً لكلمة «الأفكار» في هذه الجملة. وتطرح الكلمة الموالية سلسلة ثالثة من المفاهيم القائمة على المفارقة وهي «الأفكار» و«تنام»: إذ نقف ههنا على التناقض الأساسيّ في هذه الجملة التي يُسنَد فيها فاعلٌ(«الأفكار») إلى فعلٍ لا يلائمه(«تنام»). ودون أن يستدعيَ تشومسكي علم التحليل النفسيّ ولا نظريّات الأحلام، فإنّ هذا المفكّر لا يذهل عن كون الأفكار والآلية التي تنتجها لا توجد في فترة راحة وخاصّة أثناء النعاس. وفي هذه الحالة أيضاً نجد حركة تنفي قيمة الكلمة الموضوعة كلمةٌ تنقلها. وأخيراً، ثمّة تضادّ بين تعليق الحال(«ساخطةً») بالفعل («تنام»)، ففي حين يحيل النوم إلى معنى الهدوء والراحة، فإنّ الحال ساخطةً تناقض هذه

1-تحدّث الدارسون عن الصلة بين الألوان والأحاسيس وما تدلّ عليه من مشاعر ورموز لونية.(المترجم)

الإحالة، بما ينشئ ضرباً من الجمع بين المتناقضات(*oxymoron*)[1] يبدو أنّ هذه الجملة بنيت بشكل بدهيّ أو بمعنى أدقّ؛ تولّدت بلعبة إسناد مواضيع متناقضة، فكلّ كلمة تضاف إلى الخطّ النسقيّ تؤثّر بنفي الكلمة السابقة لها بشكل نظاميّ:

تنام الأفكار الخضراء التي لا لون لها ساخطةً



إنّ الانتظام الذي يشتغل به هذا المسار في هذه الجملة القصيرة، ينحو نحو بيان أنّ الأمر لا يتعلّق بمصادفة تراكم الكلمات بشكل أصليّ وغير متوقّع، بل باستعمال منتظم للتناقض. وحسب أرسطو، يتولّد عن التناقض بما هو إلغاء لقوانين الفكر، أثر لانعدام المعنى بشكل مطلق. ومن ثمة فمن المعلوم أنّك في التقاليد العقلانية الغربية، إذا أردتَ أنْ تُنشئ جملةً عبثيةً، تضع كلمتيْن أو سلسلتيْن من الكلمات المتناقضة متقابلتيْن. وهذا ما فعله تشومسكي هنا بوضوح ونفترض دون مجازفة كبيرة أنّ نقطة الانطلاق في جملته تتمثل في كلمة «الأفكار» وفي قصده.

1- وجه من وجوه البلاغة الغربية يقوم على الجمع بين المتناقضات في التركيب نفسه نحو قولك:"ثورة هادئة"(المترجم) **oxymore/oxymoron**.

تمهيد تشومسكي لكتاب «اللغة والعرفان»

لجون ييف بولوك(1)

نعّوم تشومسكي(2)

تعدّ دراسة اللغة من بين مجالات التحليل النظامي الأكثر قدماً. وقد تراكمت فيها مجموعة ثرية من النتائج ذات أهمية كبرى خلال تاريخ يعود إلى الهند وإلى اليونان القديمة. وإذا نظرنا إليها من زاوية نظر أخرى بدت لنا فرعاً علمياً ناشئاً. ومجموع الأبحاث التي يقدّمها جون ييف بولوك، لم يتشكّل إلا منذ أربعين سنة، في فترة أُحييت فيها بعض الأفكار المفيدة وأعيد اكتشافها من التقليد اللساني، فتحاً لمسلك في البحث ظهر شديد الخصوبة.

فليس عجيباً أن تثير اللغة تلك الدهشة طوال هذه المدة الطويلة. ويبدو أن اللغة - في الواقع- تمثل حقاً «خاصية الجنس(البشري)» المشتركة أساساً بين الناس، وكائنات أخرى إن كنا لا نعلم، دون أن يكون ثمّة مماثل دالّ لدى تلك الكائنات. ولا يوجد اليوم سبب جدّيّ لوضع الفكرة الديكارتية - القائلة بأنّ القدرة على استعمال العلامات اللسانية للتعبير من الأفكار المتمثلة بشكل حرّ، تشكّل «التفريق الحقيقي بين الإنسان والدابّة»- موضع شكّ.

وعلى مستوى أعم، فإنّ الخصائص الأساسية للغة- ما أمكننا الحكم عليها- هي خصائص استثنائية في العالم البيولوجي، بما فيها الخصيصة الأكثر جوهرية فيما بينها، ونعني كونها لا متناهياً لا تناهياً خفياً. هذه الخاصية المتفردة قد أدهشت غاليلي الذي كان يعتبر أنّ اكتشاف وسيلة توصل لكلّ شخص «أفكارنا الأكثر سرية..(بواسطة) ...أربعة وعشرين حرفاً» هو أكبر اختراع عرفته البشرية، مما جعل نجاح سائر الاختراعات يعتمد على اللامتناهي الخفي للسان الذي تسجله تلك الحروف. بعد ذلك ببضع سنوات، اندهش نحاة بور روايال بـ«هذا الاختراع المذهل المتمثل في

---

1 –Jean-Yves Pollock: Langage et cognition: Introduction au programme minimaliste de la grammaire générative, Préface de Noam Chomsky, Paris, Presses Universitaires de France, (coll.psychologie et sciences de la pensée: collection dirigée par Olivier Houdé) 2ème édition:1998(1ère édition:1997) ,241 p.

2- يقع التمهيد الذي كتبه تشومسكي للكتاب المذكور أعلاه بين الصفحتين XIIIوXIX وهو الذي نترجمه في هذا العمل. وما يرد بين قوسين، عادة، هو من إضافات المترجم توضيحاً وشرحاً.

تركيب ما لا نهاية له من الكلمات انطلاقاً من خمسة وعشرين أو من ثلاثين صوتاً »، وتلك الكلمات المركبة تسمح لنا بأن نبوح للآخرين- الذين لم يطلعوا على عقولنا مع ذلك- بـ «كلّ ما نتصوره وبمختلف حركات أرواحنا». ومن جهة نظر معاصرة، فإننا لا نتحدث عن «اختراع»، ولكن الأمر يصبح «عجيباً» وقابلاً للملاحظة بوصفه نتاج تطور بيولوجي لا نعرف عنه في الظروف الحالية إلا شيئاً قليلاً.

إن الملكة اللغوية يمكن أن تعتبر عقلياً «عضواً ذهنياً» بالمعنى المجرد الذي نتحدث فيه عن نظام قناعة جهاز الدورة الدموية أو عن النظام البصري بوصفهما أعضاء في الجسم.

عملياً، هذا النظام الفرعي للفكر/ هو جزء لا يتجزأ -بشكل حقيقي- من أي مظهر للحياة وللفكر ولتفاعلات الإنسان، وينبغي أن يكون لهذا النظام الفرعي نصيب وافر من النجاح البيولوجي الباهر للجنس البشري. إنّ عالمناً قد يقدم من كوكب المريخ ويلاحظ عقلياً الظواهر المثيرة للفضول والتي تكون الأرض مسرحاً لها، لا يسعه إلا أن يصدم بأهمية ظهور هذا الشكل الوحيد للتنظيم العقلي ودوره. فلا غرابة أن يثير هذا الموضوع ذو الألغاز الكثيرة فضول أولئك الذين يحاولون فهم طبيعتهم الخاصة والمنزلة التي يحتلونها في العالم.

لقد حاول النحو التوليديّ المعاصر على الأقل ملامسة بعض المواضيع التي تشغل التقليد اللساني.

لقد تشكل في سياق ما يسمى أحياناً «الثورة العرفانية» للسنوات الخمسين (من القرن العشرين) وأسهم بشكل حاسم في تطويرها. وسواء أكان اللفظ «الثورة» مشروعاً أولاً، فقد جد تغير كبير في الرؤى: فقد مررنا من دراسة السلوك وآثاره إلى دراسة الآليات الداخلية للفكر وعن الطريقة التي تستعمل بها تلك الآليات في العمل والتأويل، إنّها مقاربة «ذهنية» لا جدال فيها: موضوعها هو «المظهر الذهني» للواقعة الذي يوجد جنباً إلى جنب مع مظاهرها الفيزيائية، الكيميائية، البصرية، إلخ. إنّها تنزع إلى دراسة كائن واقعي في العالم الطبيعي الدماغ، أحواله ووظائفه-، ومن ثمة فهي تعمل على دمج دراسة علم النفس ضمن التطبيقات البيولوجية، إلى حد معين.

من زاوية النظر هذه، فإنّ نحو لسان هو نظرية حالة الدماغ، في ظرف وجود حالة ملكة لغوية للدماغ، كما تنتج عن مسار اكتساب اللسان. أمّا ما نسمّيه أحياناً «نحواً كلّيا»- نستعمل في ذلك اصطلاحاً تقليدياً في إطار مفهومي جديد- فهي نظرية لحالة بداية الملكة اللغوية قبل أن تصطبغ بتجربة من التجارب الخارجية. إنّ دراسة أحوال الدماغ المختلفة هذه، تنتمي عن جدارة إلى علوم الطبيعة وينبغي لها مبدئياً أن تدمج فيها ظواهر من مصادر شتى. إنّ الحالات والتمثلات والمبادئ والشروط المصادر عليها تصف خصائص الدماغ بتجريد الآليات الدماغية التي تنجزها، وهي غير معروفة إلى اليوم، كما يتم ذلك (الوصف) غالباً في علوم الطبيعة. وكما في العلوم عموماً، فان المقاربة المتبناة والافتراضات التي توجهها تعد مشروعة، متى سمحت بتوصيفات مناسبة وبتفسيرات خلاقة وبتعريفنا ببرامج أبحاث خصبة (مثمرة).

لنفرض أنّ ملَكة زيد اللغوية هي في حالة ل. فإنّه يمكننا القول إنّ ل هي لسان مُدَخْلَنٌ (أو لسان- ل) «يولد» ما لا نهاية له من التعابير، يكون كلّ واحد مركباً من الخصائص. وهذه التعابير توفر «تعليمات» لنظام إنجاز زيد، فزيد يتصرف – مجهّزاً بلسانه الداخليّ وبنظام إنجازه التابع له – في مجموعة واسعة من المعارف حول أشكال التعابير ومعانيها، كما يتصرف في قدرة كبيرة على تفسير ما يسمعه وفي التعبير عن فكره وفي استعمال لسانه ل في أغراض متباينة.

لقد استعادت «الثورة العرفانية» وأعادت تشكيل عدد من الحدوس والنتائج والتساؤلات التي ترجع إلى ما يمكن تسميته «الثورة العرفانية الأولى»للقرنين السابع عشر والثامن عشر التي تعد جزءاً لا يتجزأ من الثورة العلمية التي قلبت رأساً على عقب وبشكل جذري فهمنا للعالم. منذ ذلك العهد فهمنا أن اللغة تقتضي «الاستعمال اللامتناهي لمجموعة متناهية من الوسائل»، إذا استعرنا قالباً تعبيرياً استعمله همبولدت[1]. والحال أنّ هذا

1- همبولدت(**Wilhelm Humboldt**): لسانيّ ورجل سياسة ألماني(1767–1835). بحث، انطلاقاً من دراسته لألسنة شديدة التنوع، عن تجاوز النحو المقارن لتأسيس أنتروبولوجيا عامة، تفحص الصلات بين اللغة والفكر وبين الألسنة والثقافات. ويرى همبولدت أنّ اللسان هو انعكاس فكر كلّ شعب، وروح الشعب تتجلّى عبر اللسان، ويؤكد أنّ اللغة هي خاصّية الفكر البشريّ. نشر سنة1836 كتابه: «حول اختلاف بنية الألسنة البشرية».

الحدس اللافت لا يمكن أن تكون له إلا آثار محدودة، ما دامت الأفكار التي يمكن أن تجسده غامضة وضبابية. ولكن تقدم العلوم الصورية في منتصف القرن العشرين وفر بشكل شديد الدقة المفاهيم الضرورية، مما جعل محاولة مبادئ تحديد الحاسوبية[1] التي تولد تعابير لسان ما تحديداً صارماً، أمراً ممكناً للمرة الأولى. إنّ النحو التوليديّ قد استفاد أيضاً من ظروف أخرى مواتية لمباشرة تلك المسائل التقليدية بحظوظ أوفر للنجاح. وقد شهدت دراسة التحولات اللسانية نجاحات كثيرة. وقد مكّنت الأنتروبولوجيا اللسانية من فهم أعمق بكثير لعدد كبير من الألسنة، فَهْم يتهم القوالب الجاهزة. وقد تقدمت بعض المجالات تقدماً ملحوظاً في اللسانيات البنيوية من القرن العشرين، وبالخصوص مجال دراسة الأنظمة الصوتية.

وسرعان ما بيّنت المحاولات الأولى لتحسين برامج أبحاث النحو التوليديّ أنّ الخصائص الأساسية -حتى في الألسنة الأكثر حظاً في الدراسة- كانت تمر مر الكرام. لقد أصبح ظاهراً للعيان أنّ الأنحاء والمعاجم التقليدية الأشد اكتمالاً، لا تلامس إلا سطح الأشياء، وتلك الأنحاء والمعاجم تعطي معلومات لا يستفيد منها إلا قارئ متمكّن من جميع ثروات الملكة اللغوية، وهي تفترض أن خصائص العضو اللغوي ومبادئه- التي هي غير محدّدة ولا هي مصوغة- معروفة. إنّ هذا أمر جائز تماماً إذا استهدفنا تسهيل تعلم لغة ثانية وإعطاء معلومات عن معاني كلمات جديدة وكيفية نطقها؛ أو إذا استهدفنا تكوين نظرة شاملة للخصائص التي تميّز لساناً من آخر. ولكن إذا قصدنا فهم طبيعة الملكة اللغوية والأحوال التي يمكن أن تتخذها (الألسنة-ل)، فإنه يصبح من المستحيل الاستنجاد هكذا بـ «الذكاء العامّ للقارئ» بل إنّ هذا الأخير، هو الذي ينبغي أن يشكّل موضوع الدراسة التي نقوم بها.

ومثلما خضعت مجموعة أوسع من ذلك من الألسنة لبحث يتبنّى صاحبه وجهة نظر واحدة، فقد أصبح واضحاً أن تنوّع أنواع الألسنة، قد كان أمراً مهمّشاً بشكل جذريّ تماماً كتهميش دقة تنظيم الألسنة وتعقيده. ونتبين في الوقت ذاته أن ذلك التنوع وذاك التعقد، إنما ينجمان عن ظواهر سطحية.

1- أي استعمال الحاسوب (**computer**) في العمليات اللسانية.

فالملاحظ القادم من كوكب المريخ ينبغي أن يستنتج عقلياً أنّ الألسنة متطابقة في جوهرها، وإن هي إلاّ تنويعات لموضوع واحد. وهذه الملاحظة ترتكز على حدس آخر للثورة العرفانية الأولى. إنّ الظواهر التي يمكن للطفل قبولها، تحدّد بشكل جذريّ، اللسان الذي يصل إلى معرفته معرفة دقيقة دقة فائقة. ولو لم تحدد خصائص اكتساب اللسان الأساسية مسبقاً في الحالة الأولى للملكة اللغوية؛ لكان اكتساب اللسان من قبيل المعجزات. وهكذا يعود إلى مظهر من مظاهر الإرث الجيني الذي نتقاسمه جميعاً. غير أن الأطفال لم يبرمجوا لتعلم اليابانية أكثر من السواحلية[1] فالألسنة التي يمكن أن يكتسبها البشر، يجب أن تخضع إذن لخصائص أساسية مشتركة.

هكذا ينكشف المشكل المركزي في اللسانيات بحدة: يجب البرهنة في الوقت ذاته أن الألسنة كلها تصب في قالب واحد، ويجب وصف كل خصائص الصوت والمعنى المعقدة التي تتغير سطحياً من لسان إلى آخر، وهو ما نكتشفه ما إن نتابع جدياً عملاً وصفياً صارماً. وهذا الإلزام الثاني يصدر عن شرط الملاءمة لخصائص ذلك اللسان. والنظرية العامة للغة تستجيب لشرط الملاءمة التفسيرية، فهي تعطينا حلاً لما يسمّى أحياناً «المشكل المنطقي الاكتساب» وذلك ببيان كيف أنه يمكن حل هذا المشكل وفق مبدئها(أي النظرية اللغوية)، ممّا يوفّر لنا- عوداً على بدء- إطاراً مفهومياً لدراسة التعلم دراسة ملموسة.

ويوجد ضغط متبادل بين مهمتي البحث هاتين، يبدو أن متابعة الملاءمة الوصفية، تقود إلى مجموعة من أنظمة القواعد، وهي مجموعة أشد تنوعاً وتعقيداً، دائماً، والحال أنّ البحث عن الملاءمة يوقفنا على أنّ بنية الألسنة بنية ثابتة لا تتغير إلا بفعل الزمن. إنّ ذلك الضغط هو الذي حدّد بشكل واسع التعديلات التي شهدها برنامج البحث في النحو التوليدي وحدّد خطوط ذلك البرنامج الكبرى. وتوجد طريقة طبيعية لتجاوز المأزق تتمثل في وضع فكرة تقليدية- كانت تتبنى في الأعمال الأولى النحو التوليدي دون نقاش- موضع التساؤل، هذه الفكرة تقول بأن اللسان هو نظام من القواعد، كلّ قاعدة منها

1- السواحلية(**Swahili**): لسان من ألسنة البانطو(**Bantou**) يُتكلّم به في شرق إفريقيا، وهي اللغة الرسمية في كينيا وتنزانيا.

تختصّ ببعض الألسنة وببعض التراكيب. وهذه الفكرة تقول بأن اللسان هو نظام القواعد، كل قاعدة منها تختص ببعض الألسنة وببعض التراكيب. وحسب هذه الفكرة، توجد قواعد لإنشاء الجمل الموصولية في الإنجليزية والمركّبات الفعلية في اللغة المَجَرية والجمل المبنية أفعالها للمجهول في اللغة اليابانية، إلخ. إنّ ضرورة الاستجابة لشرط الملاءمة التفسيرية تدعونا إلى أن نقضي، بأن ذلك لا يمكن أن يكون صحيحاً. فلقد حَظِيَ هذا البحث بنصيب وافر من الجهد النظري على أمل أن يصل الباحثون إلى تبيّن الأمور المعقدة والمتنوعة التي تخرج عن نطاق ما زُوِّدت به الملَكة اللغوية.

وقد تبلورت هذه المحاولات في الثمانينات في إشكالية مثلث قطيعة مع التقليد النحوي أكثر جذرية من الأعمال الأولى في النحو التوليدي. لقد اطّرح إطار «المبادئ والمعايير» بشكل كلّي مفهوم القاعدة والتركيب النحوي: فليس صحيحاً أنه توجد قواعد لإنشاء الجمل الموصولية في الإنجليزية والمركّبات الفعلية في اللغة المَجَرية أو الجمل المبنية أفعالها للمجهول في اليابانية.

وإنّ التراكيب النحوية التي ألفناها إن هي إلاّ اختلافات تصنيفية يمكن أن تكون لها فائدة وصفية، ولكن ليست لها حقيقة نظرية. أمّا القواعد فهي نتاج مبادئ تنطبق على اللغة في ذاتها وتتفاعل لإنتاج خصائص التعابير اللسانية.

وتتمثل الفكرة المركزية في أنّ الملكة اللغوية يمكن أن تشبه بشبكة كهربائية ثابتة تتصل بعلبة مبدّلات[1].

فالشبكة توافق المبادئ الثابتة للغة، أمّا المبدّلات فتوافق الاختيارات المعيارية التي تفترضها التجربة. ففي وضع معيّن للمبدّلات، نتحصّل على اللغة المَجَرية، وفي وضع آخر تعطينا اليابانية. وكلّ لسان-ل من الألسنة الممكنة توافقه مجموعة خاصة من أوضاع المبدلات. فمن الممكن إذنْ استنتاج خصائص لسان ما انطلاقاً من اختيار خاصّ للقيم بالنسبة إلى تلك المعايير. وتبين الخصائص الأساسية لاكتساب اللغة أكثر من ذلك أن اختيار موضع لمبدل ما، يجب أن يتم على أساس الظواهر المحدودة جداً والتي يمكن للطفل أن يتحصل عليها.

1- مبدّل=commutateur

إنّ هـذا الـذي أتينـا علـى وصـفه، ههنـا، طبعـاً لا يعـدو أن يكـون إلا برنامجاً، وهو بعيد عن أن يشكل نتيجة نهائية. إنّ الاستنتاجات التي توصلنا إليها تخمينياً، لا يتوقع أن تحافظ على شكلها الحالي. ومن نافل القول أن نطلب اليقين من هذه المقاربة رغم صحتها الجوهرية. ورغم ذلك، فقد مثلت هذه المقاربة بما هي برنامج أبحاث نجاحاً كبيراً جداً، وقادت إلى بحث اختباري خصيب يهتم بحشد مهمّ من الألسنة شديدة التنوع أصنافياً، وقد مكنت هذه المقاربة من صياغة أسئلة جديدة ومن اقتراح أجوبة كثيرة ومثيرة. كما عرفت المشاكل المتصلة باكتساب اللغة وبمعالجته الظواهرَ المرضية التي تصيبه، عرفت منعطفاً جديداً كان مثمراً جداً بالتوازي.

وتتمثل المهمة الأساسية في برنامج الأبحاث هذا، في تحيين خصائص المبادئ والمعايير ووصفها، وفي كيفية تفاعلها، وفي تعميم هذه المقاربة على مظاهر لغوية أخرى وعلى استعمال اللغة. وعلى الرغم من أن كثيراً من الأمور تبقى غامضة أو غريبة، فإنّ ثمة قدراً من التقدم قد تحقق كي تطرح أسئلة جديدة، وكي يكون لها حظ من الإجابة عليها. أحد هذه الأسئلة يتعلق بمردودية التنظيم اللغوي. إنّ الملكة اللغوية مضمّنة في هندسة الفكر/ الدماغ العامة. إنها تدخل في علاقة مع أنظمة عرفانية أخرى، تفرض عليها أن تستجيب لشروطها وإلا، فإنّ الملكة لا يمكن استعمالها. ويمكن أن ندرك هذه الشروط بوصفها قيوداً «قرائية» بمعنى أن الأنظمة التي تستعمل التعليمات التي يولدها اللسان-ل يجب عليها أن تؤول تلك التعليمات. إن الأجهزة الحسية- الحركية مثلاً لها خصوصياتها المتميزة التي تفرض على المسار التوليدي للملكة اللغوية قيوداً قرائية معينة. وبالمثل، فإن النظام المفهوميّ يتفاعل كغيره مع الملكة اللغوية ويستعمل أرصدتها. ويمكننا بالاستتباع أن نسأل إلى أي مدى تعد الملكة اللغوية حلاً، «جيداً» للشروط القرائية التي تفرضها عليها الأنظمة التي تتفاعل معها. إلى وقت قريب، لم يكن ممكناً طرح هذا السؤال بشكل جدي. ويبدو أنّ ذلك أصبح ممكناً اليوم، والمحاولات المقامة قصد الحصول على إجابات قد تمخضت عنها نتائج مهمة. بهذه المعنى يمكن القول إن الملكة اللغوية قد أضحت «كاملة» تقريباً. فإن صح ذلك، فإنه يعد نتيجة مذهلة للغاية.

إنّ ما نسمّيه اليوم ﴿1997﴾ «البرنامج الأدنى» **(le programme minimaliste)** هو محاولة للكشف عن تلك المسائل. ويتمثل هدفه في بيان أن القطائع مع هندسة مثلى للغة هي قطائع اصطناعية تطبق بشكل منظم تكنولوجيات تخفي نقصاً حقيقياً في الفهم. وإضافة إلى ذلك، فهو برنامج يفهم منه بيان أن مقاربة أشدّ صرامة وأكثر تشدداً (منه)، يمكن أن تفرز اختبارياً نتائج متماثلة لنتائج البرنامج الأدنى أو أفضل منها؛ ومن دون أن تكون ثمة حاجة إلى العودة إليها(أي إلى نتائج البرنامج الأدنى). وتدرس تلك الحدوس الموجهة في اتجاهات البحث الجاري المتنوعة. وإنّه من السابق لأوانه أن نحكم حكماً ذا قدر من المصداقية على صحة الاتجاهات المتخذة أو حتى على مشروعية المقاربة ذاتها .أما في ما يخصّني أنا ﴿ تشومسكي﴾، فأنا أميل إلى الاعتقاد بأنّ تلك المسائل يمكن أن توضع موضع درس الآن وأن نتائج البحث الأولى تبدو مشجعة.

إنّ جون ييف بولوك هو وجه من الوجوه التي وسمت البحث الذي رسم خطوطه كبرى في دقة وصفاء. وهو بحث يتمثل في هذا التحليل الدال لتطور النحو التوليدي الحديث؛ وللمشاكل التي حاول ذلك النحو دراستها؛ وأصناف الإجابة التي أفرزها. لقد قاد القارئ يداً بيد من الأسس المفهومية إلى حدود البحث المعاصر الذي تم بلوغه، بل ذهب أكثر من ذلك بأن بثّ مؤشرات بحث شخصي غير مسبوق على قدر كبير من الجاذبية. طموحة هي أهداف هذا الكتاب، ويبدو لي أنّه قد تمّ بلوغها بكثير من التوفيق: إن هذا الكتاب يمكن القارئ النبيه من فهم واضح للفكر الذي يؤسس قسماً مهمّاً من البحث المعاصر المهتم باللغة، وبمبادئها القارّة؛ وبتنوع أشكالها الممكن؛ وبالطريقة التي تكتسب بها اللغة وتستعمل؛ وبالمكانة التي تحتلّها في العالم الطبيعيّ.

اللغة وتعدّد المعنى

بخلاف ما ادّعته كاترين كربرات أوريكيوني من أنّ «ظاهرة المشترك، تضطرّنا إلى اعتماد التحليل التجزيئيّ للمعنى»[1]، فإنّ دراسة المشترك لم تشهد ركوناً إلى التحليل السيمي الذي اقترحه بواتييه في الخمسينات[2]، بل حصلت تغييرات منهجية كبيرة. من ذلك أننا ندرس المشترك وفق منوال دلاليّ عرفانيّ يقوم على مفهوم الطراز، فإذا نظرنا، على سبيل المثال، إلى الأفعال الدالّة في اللغة العربية على الأكل: أكل، تلمّظ، قضم، خضم، خمخم[3]، تقشش[4]... تبيّن لنا أنّ فعل (أكل) هو الذي يُعتبر طرازاً ممثلاً لها، وسننظر في شروط انتقاء الطراز. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأفعال الدالّة على هيئات الجلوس: جلس، قعد، احتبى، تربّع، أقعى، احتفز، فرْشط، اضطجع، انسدح... فلا شكّ أنّ (جلس) هو الفعل الطرازيّ في هذا الباب.

لكن ماهي شروط اختيار الطراز؟

حسب النظرية التقليدية، فإنّ الطراز هو الذي تتوفر فيه الشروط الضرورية الكافية[5]، فالأكل أوسع وأكثر استعمالا من التلمّظ (وهو التذوّق) والقضم (وهو الأكل بأطراف الأسنان، لليابس) والخضم (وهو الأكل بجميع الأسنان، للرطب)، والخمخمة (وهو «ضرب من الأكل قبيح»[6]) والتقشش (وهو «أن يطلب الأكل من هنا ومن هنا»[7]). وكذلك بالنسبة إلى الجلوس،

1- Catherine Kerbrat-Orecchioni, sémantique, article in Encyclopaedia Universalis.
2- Ibid.

3- لم نعثر عليها في «لسان العرب».
4- لم نعثر عليها في «لسان العرب».
5- يشير عبد الله صولة إلى أنّ أفراد المقولة يتجمّعون «حول أكثرهم تمثيلاً لهم في انتمائهم إلى تلك المقولة. ويحصل هذا التجميع على التراتب والتفاضل. ومقياس التفاضل إنما هو شدة الشبه بالطراز أو ضعفه». راجع: المعنى القاعدي في المشترك: مبادئ تحديده وطرائق انتشاره، دراسة في نظرية الطراز.
6- الثعالبي، فقه اللغة.
7- نفسه.

فهو أوسع وأكثر استعمالاً من الاحتباء (وهو «إذا جلس الرجل على أليتيه ونصب ساقيه ودعمهما بثوبه أو يديه»[1]) والتربّع (وهو «إذا جمع قدميه في جلوسه ووضع إحداهما تحت الأخرى»[2]) والإقعاء (وهو «إذا ألصق عقبيه بأليتيه»[3]) والاحتفاز (وهو «إذا استقرّ في جلوسه كأنه يريد أن يثور للقيام»[4]) والفرْشطة (وذلك «إذا ألصق أليتيه بالأرض وتوسّد ساقيه»[5]) والاضطجاع (وهو «إذا وضع جنبه بالأرض»[6]) والانسداح (وهو «إذا استلقى وفرج رجليه»[7]). وتنتظم العلاقة بين هذه العناصر وفق علاقات القرابة بينها وبين الطراز، وهو ما يدعوه علماء الدلالة «السلّم الطرازيّ» (**échelle de typicalité**) لا وفق اشتراك تلك العناصر في جملة من الخصائص المشتركة فيما بينها. فـ(أكل) أكثر بروزاً في المجموعة الأولى من العناصر، و(جلس) أكثر بروزاً في المجموعة الثانية[8].

فالطراز (أكل) أقرب العناصر إلى المعنى الثابت وهو (إدخال الطعام إلى الفم)، في حين تتباين علاقات القرابة بين سائر العناصر، فكأنّ (أكل) أصل والبقيّة فروع مع انتباهنا إلى إمكانية وقوع علاقات تقابل جزئية داخل هذه العناصر (مثل التقابل الجزئيّ بين (قضم) و(خضم)) في مستويي (طبيعة المأكول: رطب / يابس) و(كيفية الأكل: بجميع الأسنان / بأطراف الأسنان)؛ والأمر ذاته ينطبق على (جلس) وسائر العناصر التي معه. فأكل بدلالته الطرازية التي تشمل الدلالة التصريحية والحافّة، الموسوعية والمتميزة، يُعدُّ أحسن ممثل للمجموعة.

1- نفسه.
2- نفسه.
3- نفسه.
4- نفسه.
5- نفسه.
6- نفسه.
7- نفسه.
8- وبذلك يكون هذان العنصران أجناسيين، يتضمنان أهمّ المكوّنات التي يُحتاج إليها عند تحديد الدلالة. والانتقاء المعجميّ والدلاليّ لا يعدم أسساً ثقافية يقوم عليها؛ لا بل إنّ المقاربة العرفانية قد كسرت الطوق الذي كان مضروباً على علم الدلالة المعجمية، فانفتحت على علوم الإدراك والأنثروبولوجيا الثقافية وعلم النفس العصبيّ... أي إنّها جعلت علم اللغة ضمن علوم الطبيعة.

غير أنّ ما ذكر آنفاً، من كون أقرب العناصر إلى الطراز هي أكثرها وضوحاً في الانتماء المقوليّ، أمر يقبل النقد، لا بل إنّ مفهوم الطراز ذاته ليس حلاً إعجازيّاً لمشاكل علم الدلالة المعجميّ، على رأي كلود حجاج[1].

معالجة المشترك من زاوية بلاغية

ظهر كتاب جونسن ولايكوف «الاستعارات التي نحيا بها» (1982) بعيد ظهور كتاب ريكور «الاستعارة الحية» (1975) وهذا التقارب الزمني يدلّ على إلحاح مسألة الاستعارة في العودة إلى صدارة الاهتمام اللسانيّ في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي. ولكن ذلك الاهتمام يتصل بزوايا نظر مختلفة. ففي حين نظر ريكور إلى الاستعارة من منطلق فلسفي تأويلي، فإن لايكوف وجنسن نظراً إليها من زاوية نظر دلالية تتعلق بمحاولة محاصرة ظاهرة الاستعارة في الكلام اليومي، حيث تنتشر آلاف الاستعارات دون أن تجد النظرية التي تفحصها.

غير أنّ هذا الأمر لا يعنينا في حدّ ذاته، فهو يفيض عن اهتمامنا المخصوص بمبحث المشترك، ولكننا نهتم به من جهة من أثاره الاهتمام غير التقليدي بالاستعارة في تنشيط القول وتجديده بشكل جذريّ، في مبحث مجاور لمبحث الاستعارة ونعني هنا المشترك. وهنا نتساءل كيف أثّرت المقاربات التي اهتمت بالاستعارة في دراسة المشترك؟ وقبل ذلك ما هوالارتباط المعرفيّ بين الاستعارة والمشترك في الدلالة والبلاغة والمعجم؟.

قبل التطرق على هذه المسائل المعقدة نودّ أن نبيّن، بإيجاز، تطوّر النظر في مسألة الاستعارة في اللسانيات الحديثة. فقد كان باب الاستعارة من أثرى البلاغة الكلاسيكية، غير أنّ جمود تلك البلاغة قد أثّر تأثيراً سلبياً في مختلف فروعها، مما جعلها متكلسة تفتقر إلى الحيوية والديناميكية. وهذا ما يفسر الهبّة العلمية والفلسفية الحديثة نسبياً، التي وضعت نصب عينيها إخراج الاستعارة من التناول الإيقوني الجافّ الذي جُمّدت فيه ضمن مباحث البلاغة الكلاسيكية.

ودون النظر في المؤثرات العديدة التي ساهمت في تغيير هذه النظرة التي كانت سائدة لمبحث الاستعارة (من قبيل الثورات العلمية التي عرفها الإنسان

1- C.K.Orecchioni, sémantique, article in Encyclopaedia Universalis.

في العصر الحديث والمعاصر وما شكلته من تحدٍّ للغة القديمة باستعاراتها التقليدية ﴿يكفي النظر إلى البعد الرمزي لتفاحة نيوتن﴾، حركة الفن الحديث في الشعر ﴿الشعر الحر﴾ والنثر ﴿الرواية والمسرحية والمقالة﴾ والرسم ﴿بمختلف مدارسه﴾ ...)، فإننا نعتبر أنّ تشكّل المدارس اللسانية الحديثة قد رشّح الظواهر اللغوية لتنال حظاً من الدراسة الموضوعية ﴿غير المعيارية وغير المعنية بوضع قوائم، كما هو الحال في النحو والبلاغة التقليديين﴾، التي تتأسس على وعي علميّ بتشعب الظاهرة الاستعارية وبمختلف مظاهرها الأنثروبولوجية واللسانية والفكرية والفلسفية العميقة.

ولمّا كانت الاستعارة في السياق الغربيّ مختلفة عنها في التقاليد البلاغية العربية، فقد كان لزاماً على الباحثين أن يعوا بهذه الفوارق قبل مباشرة تلقي النظريات الغربية في هذا السياق. فالاستعارة عندهم هي نظير التشبيه البليغ في البلاغة العربية. غير أنّ هذا الاختلاف الفنّيّ ليس الوحيد، ولكن أيضاً يجب ألاّ يحجب عنّا أنّ قضية اعتبار الاستعارة «تشبيهاً منسيّاً»، تظل من القضايا المشتركة بين كلتا البلاغتين. ودون أن نهمل سياقات تطور البلاغة الغربية إلى حدود (نظريات البلاغة الجديدة: الحجاج والتداولية، ونظريات البلاغة الحديثة: الأسلوبية والإنشائية) وما انجر عنها من إعادة نظر في الرصيد الاستعاريّ متناً ونظرية، خصوصاً مع إعلان ميلاد بلاغة الإشهار ومقاربات بلاغة النصّ العلميّ. فضلاً على عودة مبحث الاستعارة إلى مركز الاهتمام من قبل الفلاسفة والمناطقة، بل وحتى علماء الرياضيات.

الفضاء واللغة: المشترك الفعلي

ننطلق في هذا العمل من افتراضيّ عمل:

- الأول: أنه يمكن تنظيم ظاهرة المشترك الدلاليّ في اللغة من خلال اعتماد منوال عرفانيّ.

- الثاني: أنّ المشترك الفعليّ هو الجسر الذي تتمّ عبره معالجة المشترك في اللغة العربية.

ويمكن أن نعتبر هذه المنطلقات موجّهات للدراسة، إذ نعتمد المنوال العرفانيّ إطاراً نظريّاً لدراسة ظاهرة الاشتراك الدّلاليّ، ونحاول إجراء بعض التطبيقات على اللغة العربية، لاختبار وجاهة الطرح العرفانيّ في هذا السياق.

0. مقدمة

0.1 النظام الدلاليّ:

تعالج العلاقة بين «الألفاظ المشتركة» و«المعاني الملتبسة»[1] في سياق المقاربة التقليدية وفق ثنائيات ثابتة: الإطلاق والتعيين، الترادف والتضاد، التواطؤ والتباين... وذلك في سياق كون دلاليّ متناسق مضبوط لا يتطرق إليه انحراف إلاّ وجد طريقه إلى كشف السبيل إلى حلّه وإرجاعه إلى «سواء السبيل».

ومن هذا المنطلق عرفت دراسة المشترك تقليدياً ضرباً من الإجماع على تنزيلها منزلة الظاهرة العرَضية التي يجب إخضاعها إلى المنوال العامّ، وهو ما اختصره الأصوليون والمناطقة في عبارة مفادها أنّ الأصل هو اللفظ الواحد للمعنى الواحد، ولكن لمّا كانت الألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية، فقد تمّ اللجوء إلى الاشتراك ليمتدّ سلطان اللغة إلى معان كثيرة لم يكن ليطولها لولا اتساع اللفظ ليدلّ على أكثر من معنى. يقول السيوطي: «ومن الناس من أوْجب وقوعَه – قال: لأنّ المعانيَ غيرُ متناهيةٍ والألفاظ متناهية، فإذا وُزّع لزِم الاشتراك.»[2] ويقول الغزالي: «إنّ الْأَلْفَاظَ الْمُتَعَدِّدَةَ بِالْإِضَافَةِ إلَى

1- استعرنا الصفتين «الاشتراك» في الألفاظ و«الالتباس» في المعاني من ابن عبد ربه «العقد الفريد».

2- السيوطي، المزهر

الْمُسَمَّيَات الْمُتَعَدِّدَة عَلَى أَرْبَعَة مَنَازِلَ، وَلْنَخْتَرِعْ لَهَا أَرْبَعَةَ أَلْفَاظ وَهِيَ: الْمُتَرَادِفَةُ وَالْمُتَبَايِنَةُ وَالْمُتَوَاطِئَةُ وَالْمُشْتَرَكَةُ»[1]. ويبيّن الغزالي أنّ الاشتراك لا يعني الوقوع في التناقض بالضرورة: «فَإِنْ اتَّحَدَ اللَّفْظُ دُونَ الْمَعْنَى لَمْ يَتَنَاقَضَا»[2].

غير أنّ تقسيمات العلاقات بين الألفاظ والمعاني مهما انضبطت، فقد تعترضها بعض الحالات غير النظامية التي تشذّ عن الانتماء الصريح إلى أحد تلك الضروب. بل قد تُحمل اللفظة على بابين، فلا يمكن حشرها بالإطلاق في باب حتى نعرضها على السياقات التي ترد فيها.

0.2. في العناية بالمشترك

يكاد المشترك الفعليّ يكون مهملاً لا من حيث الإشارة إلى وجوده، بل من حيث دراسته، في المدوّنة التراثية، إذ يعتبر النحاة أنّ الأسماء هي أكثر الألفاظ، والاشتراك فيها أقلّ من الحروف والأفعال، يقول السيوطي: «وذهب بعضهم إلى أنّ الاشتراك أغْلبُ – قال: لأنّ الحروفَ بأسْرِها مشتركة بشهادة النُحَاة، والأفعال الماضية مشتركةٌ بين الخبَر والدُعاء؛ والمضارعَ كذلك، وهو أيضاً مشْتَرَكٌ بين الحال والاستقبال، والأسماء كثيرٌ فيها الاشتراك؛ فإذا ضَمَمْناها إلى قسمي الحروف والأفعال كان الاشتراكُ أغلبَ»[3]. غير أنّ معنى الاشتراك، بين الأفعال في هذا الشاهد يبدو مقصوراً على ناحيتي الدلالتين البلاغية والزمانية، دون ناحية الدلالة المعجمية.

فإذا قلّبت النظر في أمثلة الاشتراك وجدتها اسمية جميعها أو أغلبها، فكأنّ الاشتراك الفعليّ مثّل مسكوتاً عنه، ولكن ترى لماذا؟

لا نكاد نقطع بجواب حاسم على هذا السؤال، ولكن قد يكون مردّ ذلك إلى خصوصية الفعل: فالفعل عنصر لغويّ مركّب، وأغلب سياقات الحديث عن الاشتراك ترد في التعريف والتمثيل، ومعلوم أنّ البساطة مطلوبة في هذه المواضع، فلذلك لم يُعتدّ باتخاذ الفعل مثالاً أو بدراسته في نطاق المشترك. ثمّ إنّ الفعل يكوّن جملة كاملة، ما دام الفاعل مستكناً في الفعل، فمن ثمّة يصبح

1- الغزالي، المستصفى.
2- الغزالي، المستصفى.
3- السيوطي، المزهر.

الحديث عن اشتراك في الفعل إنّما هو اشتراك في جملة كاملة (فعل + فاعل) أو (فعل + فاعل + مفعول) وهذا يخرج عن الحدّ المرسوم تراثياً، وهو النظر في علاقة الاشتراك بين الألفاظ المفردة ومعانيها؛ فالفعل يحتوي بالفعل ﴿لا فقط بالقوة﴾ على علاقة إسنادية، ومن ثمّ فلا غرابة أن يُتخلّى عن إيراده في معرض تعريف المشترك.

ولعلّ من أسباب عدم اعتماد الفعل تمثيلاً في دراسة المشترك، غياب تصوّر لدراسة المشترك يعوّل على النظر في هذا المبحث من منطلق أقسام الكلام، فإذا غاب هذا التصوّر، فلا غرابة في إهمال دراسة المشترك الفعليّ.

هذا فضلاً على حصول ضرب من القطع في دراسة المشترك، يتمثل في النظر إلى هذه الظاهرة نظراً يقصرها على الناحية المعجمية الدلالية، ولا يربطها بأبعاد بلاغية وتداولية وتواصلية ومعرفية... تثري الدراسة بمنظورات متميزة[1].

أولاً: المعنى النواة والمعاني المحيطة به

من طرق معالجة المشترك اعتبارُ وجود «معنى نواة» يكون مشتركاً بين كلّ استعمالات الفعل نفسه، وكلّ معنى مخصوص يتخذه ذلك الفعل إنّما يحدّده السياق، ويمكن اشتقاق ذلك المعنى المخصوص من المعنى النواة، سواء بإضافة مُعينمات أو عبر القيام بعمليات دلالية أخرى (كالاتساع المجازيّ). إذ نميّز على سبيل المثال بين معنى نواة، ماديّ في العموم وبين معانٍ مُحيطة به مشتقّة من ذلك المعنى الماديّ. هذا الموقف هو في الغالب موقف المعجميين الذين يضعون معاجم تميّز بين المعاني المختلفة للفعل نفسه. من ذلك أنّهم يقابلون بين «المعاني المادّية» و«المعاني المجازية».

إنّ البحث عن المعنى النواة (إذا سلّمنا بوجوده) ليس سهلاً. فليس من البدهيّ دائماً أن نجد في لغة مّا معنى نواة قابلاً لأن يُحتسَب مع كلّ الاستعمالات؛ وليس من البدهيّ أيضاً أنّه يوجد دائماً معنى نواة يسم المدلول العميق لفعل مّا، حيث يتمّ تفعيل الدلالات المخصوصة عبر إضافة الشروط المقامية الوحيدة.

1- من ذلك دراسة المشترك بين العامّيات العربية: فكلمة (عيش) تعني في ليبيا العصيدة وتعني في مصر الخبز وتعني في البحرين الأرز، ولعلّ مردّ الاشتراك في هذه اللفظة أنها رغم اختلاف ماصدقاتها، فإنها ذات دلالة طرازية، إذ تُطلق كلمة (عيش)، في هذه العاميات العربية على غالب قوت أهل البلد، أو قل على الطعام الشديد الانتشار فيه.

1.1. المشترك الفعليّ وثنائية المَعْلَم / المنتقل

بخلاف ما ادّعته كاترين كربرات أوريكيوني من أنّ «ظاهرة المشترك، تضطرّنا إلى اعتماد التحليل التجزيئيّ للمعنى»[1]، فإنّ دراسة المشترك لم تشهد ركوناً إلى التحليل السيميّ الذي اقترحه بواتييه في الخمسينات[2]، بل حصلت تغييرات منهجية كبيرة. من ذلك أننا ندرس المشترك وفق منوال دلاليّ عرفانيّ يقوم على مفهوم الطراز، وتنتظم العلاقة بين هذه العناصر وفق علاقات القرابة بينها وبين الطراز، وهو ما يدعوه علماء الدلالة «السلّم الطرازيّ» (échelle de typicalité) لا وفق اشتراك تلك العناصر في جملة من الخصائص المشتركة فيما بينها.

غير أنّ ما ذكر آنفاً، من كون أقرب العناصر إلى الطراز هي أكثرها وضوحاً في الانتماء المقوليّ، أمر يقبل النقد، لا بل إنّ مفهوم الطراز ذاته ليس حلاً إعجازيّاً لمشاكل علم الدلالة المعجميّ، على رأي كلود حجاج[3].

وإذا حاولنا النظر من منطلق تصنيف زمرة أكل وفق ثنائية المعلم والمتنقل التي اقترحها لانغكير[4]، ألفينا أنّها على النحو التالي:

1- أكل زيد خبزاً.

2- لا تستعمل لغة أكلوني البراغيث.

3- أكلتهم الأرض. (ابن منظور، لسان العرب)

4- رجلي تأكلني (عامّيّة)

5- فلان أكلني في مالي (عامّيّة)

6- فلان أكلني في عرقي. (عامّيّة)

7- أكلت طريحة. (عامّيّة)

فالمثال 1 استعمل فيه الفعل (أكل) استعمالاً نظامياً يوافق المعنى المعتاد في المعجم ويستجيب للدلالة الأولى التي لهذا الفعل. أمّا الاستعمال في 2 فيدلّ على معنى مخصوص وهو استعمال الفعل (أكلوني) في صيغة لهجة معيّنة،

1- Catherine Kerbrat-Orecchioni, sémantique, article in Encyclopaedia Universalis.
2- Ibid.
3- C.K.Orecchioni, sémantique, article in Encyclopaedia Universalis.
4- Langacker,R.,W.,1987,Foundations of cognitive grammar, Vol.I. Theoretical Prerequisites, Stanford, Stanford University Press.

بشكل يجعله علماً على تلك اللهجة. فهنا يتجاوز الفعل دلالته الأصلية ليصبح معبّراً عن دلالة مطلقة لعلّها قريبة من الميتالغة، حيث لا يدلّ اللفظ على ما هو خارج نظام اللغة، بل هو يدلّ على اللغة ذاتها، منعكساً عليها. أمّا في 3 فالدلالة تتعلق بالموت نظراً إلى طبيعة الآكل (الأرض) فتمّت استعارة الأكل للموت والدفن في القبر. في حين يدلّ استعمال (أكل) في 4 على حصول ضرب من الحكّة بسبب تخدّر الرِّجْل. أمّا (أكل) في 5 فتدلّ على عدم ردّ المال على صاحبه، فكأنّه أكله. وفي 6 يدلّ استعمال (أكل) على استغلال عامل وعدم دفع أجرته. في حين يدلّ استعمال (أكل) في 7 على وقوع الضرب على المتكلّم.

طبعاً أوردنا في الأمثلة السابقة، بعض الاستعمالات العامّيّة، نظراً إلى رغبتنا في الإحاطة بأكبر عدد ممكن من الاستعمالات الجارية لهذا الفعل. والحاصل أنّ (أكل) فعل متعدّد الدلالات وذو استعمالات متعدّدة بحسب السياقات. ويمكن التفطّن إلى وجود معنى جامع (أصليّ) تنبثق عنه سائر المعاني.

أكل: وجود قائم بالأكل

وجود مادّة مأكولة

وجود علاقة بين الآكل والمأكول له (قد تكون إيجابية من قبيل:

8- أكل زيد في بيتي

وذلك في سياق قرى الضيف، وهو مثمّن قيمياً، بحسب المنظومة القيمية العربية، وقد تكون سلبية من قبيل 9و10).

ويمكن دراسة أمثلة أخرى:

9- ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ﴿البقرة : 188﴾

فقد ورد في تفسير ابن كثير: «قال عليّ ابن أبي طلحة، وعن ابن عباس: هذا في الرجل يكون عليه مال، وليس عليه فيه بيّنة، فيجحد المال ويخاصم إلى الحكّام، وهو يعرف أنّ الحقّ عليه، وهو يعلم أنه آثم آكل حرامٍ»[1]. فأكل

1- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي [700 - 774 هـ]، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1420هـ - 1999 م، ج1، ص521.

الأموال، حسب ابن كثير، يعني جحدها .أمّا محمد الطاهر بن عاشور فيقول في تفسيره «التحرير والتنوير»: «والأكل حقيقته إدخال الطعام إلى المعدة من الفم وهو هنا استعارة للأخذ بقصد الانتفاع دون إرجاع؛ لأنّ ذلك الأخذ يشبه الأكل من جميع جهاته، ولذلك لا يطلق على إحراق مال الغير اسم الأكل ولا يطلق على القرض والوديعة اسم الأكل، وليس الأكل هنا استعارة تمثيلية؛ إذ لا مناسبة بين هيئة آخذ مال غيره لنفسه بقصد عدم إرجاعه وهيئة الأكل كما لا يخفى»[1]. ويفصّل البغويّ في تفسيره ضروب الأكل قائلاً: «والأكل بالباطل أنواع، قد يكون بطريق الغصب والنهب وقد يكون بطريق اللهو كالقمار وأجرة المُغنّي ونحوهما، وقد يكون بطريق الرشوة والخيانة»[2].

10- ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ ﴿آل عمران : 130﴾

11- ﴿ وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴾ ﴿النساء : 2﴾

12- ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ ﴿النساء : 29﴾

نلاحظ أن معنى الأكل في الأمثلة من 9 إلى 12 هو الأكل المجازي في حين أنّ معنى الأكل في 13 و14 هو الأكل بمعناه الحقيقيّ. انظر:

13- ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ ﴿الأنعام : 119﴾

1- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير.

2- أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي [ت 516 هـ]، معالم التنزيل، تحقيق محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 1417 هـ - 1997 م، ج1، ص210.

14- ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ ﴿الأنعام : 121﴾

بل إنّ هاتين الآيتين الأخيرتين من المتشابه، فضلاً عن ورودهما في السورة ذاتها متجاورتين، ممّا يحقّق انسجام السياقين المقاميّ والمقاليّ.

ويمكن النظر في بعض الأمثلة التي توضّح بعض ضروب العلاقة الرابطة بين المعلم والمتنقل:

15- خرج زيد من البيت.

16- خرج المريض من الإغماء.

17- خرج من عقله. (عاميّة)

18- خرج بيده على رأسه. (عاميّة)

19- خرج وقتُ الصلاة؟

20- خرج على النظام القائم.

فالمتنقل يبني علاقة بالمعلم تختلف باختلاف هذا الأخير، وباختلاف المنظور الذي يُنظر من خلاله إلى حدث الخروج. ففي(15) كان الخروج من معلم – مكان، أمّا في (16) فالخروج من معلم – حالة (حالة صحية: مرض، عرَض، ..)، وفي (17) كان الخروج بمعنى مجازيّ يعبّر عن جنون المتنقل، وفي (18) يعبّر الخروج في هيئة معيّنة هي كناية تدلّ على عدم حصول المتنقل على نصيب أو حقّ أو مكسب. وفي (19) يدلّ الخروج على انتهاء الوقت، وهو ما يعني أنّ من سيُؤدّي تلك الصلاة سيقضيها فائتةً، فقد فاته أن يُصلّيَها لوقتها. أمّا في (20) فقد تمّ الخروج على هيئة اعتبارية، فهي يعني الثورة والعصيان وشقّ عصا الطاعة.

والملاحظ أنّ الفاعل في الأمثلة من (15) إلى (18) و(20) بشريّ (مع أنّه قد يكون حيواناً أليفاً في (`15) خرج القط من البيت) أمّا في(19) فالفاعل زمنٌ، ممّا يدلّ على مجازية العلاقة الإسنادية بين الفعل (الخروج) والفاعل (وقت الصلاة) لأنّ الوقت في سيولة، ولكن يمكن التمثيل على هذا التصوّر بالشكل التالي:

حان وقت الصلاة / دخل وقت الصلاة / خرج وقت الصلاة

والطريف في المثال (19) أنّه يربط بين فعل (خرج) وهو ذو دلالة مكانية من حيث المعنى القاعديّ الأصليّ، و(وقت) وهو اسم يدلّ معجمياً على الزمان.

وباستقراء الأمثلة السابقة نتبيّن أنّ الخروج يتمحور حول:

1❖ خروج من حقل إدراكيّ

2❖ خروج من حقل عرفانيّ

3❖ خروج من منطقة مراقبة أو صلاحية

4❖ تغيّر عن حال عاديّة

ولعلّ مثل هذه الملاحظات، تشكّل لبنات لرسم الخريطة العرفانية لمتكلّمي اللغة العربية تساعدهم على تبيّن المعاني المحتملة للأفعال القائمة على الاشتراك من قبيل فعل (خرج).

ثانياً: المشترك الفعلي ونظريات الطراز والأوائل الدلالية

المَقْوَلة والطُرُز والنمطية في اللسان

يرى كثير من اللسانيين أنّ مفهوم الطراز ومفهوم المَقْوَلة لهما تطبيقات مُحفِّزة في علم الدلالة المعجميّ وفي اللسانيات النصّية أيضاً وفي الإعراب والصرف وحتى في الصوتمية. ويتحفّظ آخرون مثل فوكس (**C.Fuchs**) وراستييه (**F.Rastier**) وحتى كلايبار (**G.Kleiber, 1999**) الذي اشتغل كثيراً على نظرية الطرز، يتحفظون على ذلك تحفّظاً.

إنّ نظرية الطراز هي نظرية المَقْوَلة، ولمّا كانت كذلك، فإنّها ليست نظرية دلالة الكلمة أوّلاً. إنّ لفظ دلالة في تسمية الطراز أو حتى عبارة مقولة دلالية، لا تغطّي عند علماء النفس الحقائق ذاتها التي نجدها عند علماء اللسان. إذ يمكن أن يستعمل علماء النفس الطراز للحديث عن المفاهيم والتمثلات الذهنية، في حين أنّ اللسانيين يربطون الطراز في الغالب؛ سواء بالكلّيات اللسانية (النوامات **les noèmes** أو الأوائل الدلالية) أو بعلامات لسانية دقيقة.

إنّ تاريخ علم الدلالة المعجميّ يتأرجح بين مقاربة مستقلّة ومقاربة نفسية مربوطة بالمَعيش (**le vécu**). وقد تفاعل علم الدلالة البنيويّ ضدّ

المنظور النفسيّ لعلم الدلالة التاريخية النفسية، أمّا اليوم فإنّ الكفّة تترجّح لفائدة الاتجاه الآخر. وفي تاريخ علم الدلالة المعجميّ بوصفه فرعاً من اللسانيات، يتعلق الأمر بالأحرى، برجوع جزئيّ للمواقف المنهجية للتقاليد قبل البنيوية، التاريخية الفيلولوجية، في البحث الدلاليّ.

وإنّ البديل المنهجيّ الأساسيّ في تاريخ علم الدلالة المعجميّ هو التمييز بين الثنائيتين: علم الدلالة بما هو مقاربة موضوعية مستقلة وبما هو مقاربة نفسية وعلم الدلالة المربوط بالمعيش.

الأوائل الدلالية

يمكن النظر إلى وجود أفعال أساسية تمثل الحصيلة الدنيا من الأفعال التي ينطلق الاشتراك منها وعنها تتفرّع الاستعمالات. فمن هذه الأفعال نذكر: عَلِمَ، فعل، رغب، وصل، قدر، قال، اختبر، فكّر

وقد استقينا هذه القائمة من الأفعال الأوّلية من محاولات بعض علماء الدلالة الذين حاولوا استخراج قائمة مستقصية من الأوائل الدلالية في اللغة[1]. ويرى بعض الباحثين أنّ الأوائل الدلالية من الكلّيات المتعالية على اللغات، ومن ثمّة فهي أكثر تجريداً من مفاهيم أخرى، كالأركتيب (**archétype**) الذي اقترحه ديكليه[2].

إنّ الأوائل الدلالية تتحقّق في شكل كلّيّات معجمية[3]، من ذلك:

21- قال زيد قولاً سديداً.

22- قال زيد بمقالة المعتزلة في قضية أفعال العباد.

23- قال زيد ولم يفعل.

24- قلت في نفسي: سأذهب في نزهة غداً.

25- قالوا بصوت واحد: لا نوافق على ذلك.

26- قال الله تعالى: «قل هو الله أحد».

ففعل (قال) في الأمثلة (من 21 إلى 26) لا يدلّ دلالة واحدة، بل دلالات

1- ولا نظنّ أنّ اللغة العربية تشذّ عن الاحتواء على عناصر هذه القائمة من الأوائل الدلالية.

2- انظر ملاحظة عبد الله صولة، المعنى القاعدي في المشترك: مبادئ تحديده وطرائق انتشاره، دراسة في نظرية الطراز

3- **Anna Wierzbicka, La quête des primitifs sémantiques : 1965-1992, Langue française, n°98, mai 1993, p-p.9-23.**

متعددة. فقال في (21) بمعنى: تلفّظ، أمّا في (22) فبمعنى اعتقد، وأمّا في (23) فتعني عدم الفعل، وفي (24) تعني كلاماً نفسياً ﴿دون إصدار صوت في الغالب﴾، وفي (25) تدلّ على الكلام بشكل جماعيّ بصوت مسموع. أمّا في (26) فتدلّ قال الأولى على نسبة الكلام إلى الله، أمّا قُلْ، في الآية، فهي جزء من كلام الله وتنجز عملا إنشائياً هو الأمر.

طبعاً، فعل القول من أكثر الأفعال اشتراكاً، في اللغات ومن بينها اللغة العربية، لكثرة وروده وتشعّب وجوهه وأدائه معاني غزيرة [1].

3- المشترك الفعلي والنماذج العرفانية العليا

تقع الدلالة الثابتة أو النموذج العرفانيّ الأعلى أو المنوال العرفانيّ المؤمثل أو المشهد أو الخطاطة (*schema*) فوق اللغة [2]؛ فهي تتعالى على الحقيقة والمجاز، إذ يقعان في اللغة [3]. ويمكن لنا أن ننظر في التحليل العرفانيّ باعتباره قائماً على الإدراك السابق للتقسيمات البلاغية أو النحوية ذات البعد الميتالغوي، فقوام التحليل العرفانيّ هو تسليط الضوء على المبادئ الدلالية الطبيعية (لا الصناعية : المنطقية – النحوية – البلاغية ...). فالمنوال العرفانيّ المؤمثل لـ «أكل» هو – كما يقول ابن عاشور – «إدخال الطعام إلى المعدة من الفم» [4] غير أنّ الأمثلة المضروبة (من 2 إلى 7)، أعلاه، لا يكفي فيها القول إنّ المعنى الثابت كاف لتحليل دلالة (أكل) في الأمثلة المذكورة، إلاّ أن نستعين بهذا المنوال العرفانيّ المؤمثل في رصد علاقات التشابه الأسريّ بين الدلالات المتفرّعة عنه.

إنّ النحو العرفانيّ يرتكز - كما يرى ديكليه - على تحديد الثوابت العرفانية في اللغة [5]. ففعل (couler) في اللغة الفرنسية يدلّ على معنى

1- انظر محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب، في النظرية النحوية العربية، تأسيس «نحو النصّ»، جامعة منوبة – كلية الآداب منوبة / المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001، ج2، ص- ص615-650.

2- فيارزبيكاه، الأوائل الدلالية، مرجع مذكور أعلاه.

3- نفسه.

4- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير.

5- **J.-P.Desclés, réflexions sur les grammaires cognitifs, modèles linguistiques, 1994.**

طرازيّ مؤمثل رغم تعدد معانيه يتمثل في وجود سائل يتغير مكانه. والأمثلة التي تضرب في هذا السياق هي:

أ- سال الماء، حيث يوجد تدفق للفاعل وهو الماء «l'eau coule»

ب- سالت المزهرية، «le vase coule»والمقصود هو سيلان الماء الذي تحتوي عليه المزهرية، فالفاعل النحويّ ليس هو الذي حصل منه السيلان.

ج- ❊سال المركب ﴿غَرِقَ﴾ «le bateau a coulé»فالمقصود هو دخول الماء إلى المركب مما تسبب في إغراقه.

ويمكن أن نلحق بهذه الأمثلة مثالاً عربياً، اعتمده عبد القاهر الجرجانيّ، في بعض تحاليله:

«والخاصّيّ النادر الذي لا تجده إلا في كلام الفحول، ولا يقوى عليه إلا أفراد الرجال، كقوله، من الطويل:

وسالت بأعناق المطيّ الأباطح

أراد أنّها سارت سيراً حثيثاً في غاية السرعة، وكانت سرعة في لين وسلاسة، كأنه كانت سيولاً وقعت في تلك الأباطح فجرت بها. ومثل هذه الاستعارة في الحسن واللطف وغلوّ الطبقة في هذه اللفظة بعينها قول الآخر (من البسيط):

سالت عليه شعاب الحيّ حين دعا ... أنصاره بوجوه كالدنانير

أراد أنّه مطاع في الحيّ، وأنّهم يسرعون إلى نصرته، وأنه لا يدعوهم لحرب، أو نازل خطب إلاّ أتوه وكثروا عليه، وازدحموا حواليه، حتى تجدهم كالسيول تجيء من ههنا وههنا، وتنصبّ من هذا المسيل وذلك، حتى يغصّ بها الوادي ويطفح منها»[(1)].

ولعلّ المعنى القاعديّ المذكور أعلاه لفعل (سال) لا ينطبق على ما قاله الجرجاني لأنّ قوام أمثلته على الاستعارة، ومن شرط الاشتراك أن تدلّ اللفظة على معناها لا على جهة المجاز، والاستعارة من المجاز، إلاّ إذا أخذنا برأي ابن الأثير في هذا السياق، يقول: «فإنّ الواضع لهذه اللغة العربية التي هي أحسن اللغات نظر إلى ما يحتاج إليه أرباب الفصاحة والبلاغة فيما

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق د. محمد التنجي، بيروت، دارالكتاب العربي، 1995، ص71.

يصوغونه من نظم ونثر، ورأى أن من مهمّات ذلك التجنيس، ولا يقوم به إلا الأسماء المشتركة التي هي كل اسم واحد دلّ على مسمّيين فصاعدا، فوضعها من أجل ذلك، وهذا الموضع يتجاذبه جانبان يترجّح أحدهما على الآخر وبيانه أن التحسين يقضي بوضع الأسماء المشتركة، ووضعها يذهب بفائدة البيان عند إطلاق اللفظ، وعلى هذا فإن وضعها الواضع ذهب بفائدة البيان، وإن لم يضع ذهب بفائدة التحسين، لكنه إن وضع استدرك ما ذهب من فائدة البيان بالقرينة، وإن لم يضع لم يستدرك ما ذهب من فائدة التحسين، فترجّح حينئذ جانبا الوضع فوضع.»[1]

إنّ العلاقة بين الاشتراك والاستعارة علاقة معقّدة عرفانياً، لا فقط باعتبار إشكاليات الدراسة العرفانية لكلتا الظاهرتين، بل أيضاً لما يحفّ بتناولهما من مغبّة الوقوع في تسويق الآراء النظرية الجاهزة. خصوصاً إذا نظرنا إلى المقاربة السوسيولسانية التي تنظر لمثال من قبيل:

- جاء خالي. (تقولها بنت صغيرة تشاهد أخا أمها قد وصل) فتنهاها أمّها قائلة:

- لا تقولي خالي ولكن قولي سيدي!

فالذي دعا الأمّ إلى نهي ابنتها عن تسمية الخال بالتسمية الأجناسية المعتادة لغوياً، هو توقّي الوقوع في المشترك بين:

- خالي بمعنى أخِ الأم، منسوباً إلى ضمير المتكلم.

و- خالي بمعنى فارغ

فالدلالة السلبية للمحمل الثاني قد تستدعي في بعض السياقات الثقافية والعُرفية، التي لا يُؤمن فيها اللبسُ، العدولَ عن اللفظة الملتبسة وتعويضها بلفظة تفيد التشريف دون الوقوع في المشترك وهي لفظة (سيدي)؛ صحيح أنّ اللفظتين مختلفتان: فإحداهما اسم والأخرى صفة، ولكن الاشتراك لا يستثني الألفاظ المختلفة مقوليّاً (الأسماء والصفات والأفعال والحروف)، وكذا الأمر بالنسبة إلى ظاهرة الجناس؛ حيث كثيراً ما ترتكز على «اللعب» على الانتماء إلى مقولتين مختلفتين نحوياً، والمثال المشهور (سمّيته يحيى

1- ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر.

ليحيا)، فالأولى اسم والثانية فعل؛ ولعلّ هذا يعدّ مدخلاً آخر لدراسة المشترك من حيث علاقته بالجناس والتداخل بين المقولات النحوية، وإن كان مناط اهتمامنا، في هذا البحث، هي مقولة الفعلية فحسب.

حدّ الفعل:

كان المناطقة الإغريق يعرفون الفعل بأنّه «كلمة ذات دلالة تحمل ناحية زمانية»[1]، ولا يخرج النحو العربيّ عن هذا الحدّ للفعل، فهذا سيبويه يعرّفه في باب «علم ما الكلم من العربية»، قائلاً: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع.

فأمّا بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد. وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت.»[2] وهو ما يوضّحه الزمخشري في حدّه للفعل: «الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان. ومن خصائصه صحّة دخول قد، وحرفي الاستقبال، والجوازم، ولحوق المتصل البارز من الضمائر، وتاء التأنيث الساكنة نحو قولك: قد فعل يفعل وسيفعل وسوف يفعل ولم يفعل وفعلت ويفعلن وافعلي وفعلت.»[3] أمّا النحاة المتأخرون فجعلوا ينظرون إلى الفعل باعتبار ما يطرأ عليه من أحوال، فرأوا تميُّزه بالتاء: ضمير المتكلم (تُ) والمخاطب (تَ) والمخاطبة (ت)، فضلاً عن الياء مع ضمير أنت، وغير ذلك من الأحوال التي ينفرد بها الفعل[4]. وحدّ الإستراباذي الفعل بأنّه: «الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»[5].

فالملاحظ أنّ حدّ الفعل في النحو العربيّ، لم يخرج عمّا ذهب إليه المناطقة الإغريق، وهو ما يجعلنا نعتبر أنّ اللسانيات الحديثة، قد خرجت عن هذا التعريف القديم، فقد أصبح علماء اللسان اليوم يعرّفون الفعل بالنظر إلى أنّ «الخطاب الذي تُستعمل فيه هذه الكلمة هو خطاب إنسان لا يدرك

1- Robert Sctrick, parties du discourse, article in Encyclopaeia Universalis, version éléctronique.

2- سيبويه، الكتاب، ج1، ص3، باب هذا علم الكلم من العربية.

3- الزمخشري، المفصّل في صنعة الإعراب.

4- انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص23.

5- الرضيّ الإستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص30.

الأشياء فقط، ولكنه «يسلّط عليها حُكْما ويؤكّدها»، بشكل يجعل هذا الصنف من الكلمات يجمع، بالصدفة، إلى هذه الوظيفة التلفّظية، سمات الشخص والعدد والزمن»[1].

ومناط اهتمامنا ليس الفعل من حيث كونه قسماً من أقسام الكلام النظامية في النحو، بل من حيث هو مقولة تقع فيها ظاهرة الاشتراك، ومربط الفرس في البحث هي الخصائص التي يتسم بها الاشتراك الفعليّ. هل توجد خصائص لهذا الضرب من الاشتراك؟ وإن وُجدت، فما هي تلك الخصائص؟ وما الذي يمكن استنتاجه من مقارنتها بخصائص الاشتراك في الأسماء أو الصفات أو الحروف؟

وقصد الوصول إلى البحث في هذه المسائل، فقد اعتمدنا على مقاربة دلالية عرفانية، قد تجنح أحياناً إلى اعتماد المنهج المقارنيّ، عند الحاجة إلى ذلك.

❖ المشترك الفعلي:

يجد بعض الباحثين في المشترك الفعليّ، من زاوية نظر المعالجة الآلية للغة، أنفسهم في معرض قياس استعمالات الأفعال بعضها على بعض، من أجل مقاربة الحدود غير الباتّة بين معاني تلك الأفعال المختلفة:

ففعل (jouer) في الفرنسية يحتمل كثيراً من المعاني منها: لعب – راهن – أدى دوراً. ويشير جاكيه إلى الحاجة إلى منوال يفسّر الاسترسال القائم بين بعض هذه المعاني المتقاربة[2]. هذا الباحث نفسه يرى أن الاشتراك ضروب وليس ضرباً واحداً. إذ يبيّن التباس المشترك بالجناس وبالمجاز المرسل وبالاستعارة. ويتحدث عن الفهم المعجَم لاستعمال قائم على الاشتراك، عندما يكون ذلك الفهم جزءاً لا يتجزأ من الطاقة الدلالية للوحدة المشتركة، مميِّزا إيّاه عن فهم يتأسس على استدلال ينطلق من قاعدة عامّة، والمقصود بالقاعدة العامة هي قاعدة المماثلة، كما في الاستعارة أو التعلق برابطة وظيفية أو بنيوية، كما في المجاز المرسل[3]. من ذلك أنّ كلمة (lapin)

---

1 Robert Sctrick, Parties du discours, article in Encyclopaedia Universalis, version éléctronique.

2- Guillaume Jacquet, 2005, Polysémie verbale et calcul du sens, Thèse de doctorat, Ecole des hautes études en sciences sociales, Lattice, CNRS, p18.

3- Ibid, p30.

«أرنب» في الفرنسية، تدلّ على (لحم الأرنب) وعلى (المعطف المصنوع من فرو الأرنب). فدلالة (lapin) على هذين المعنيين لا تخرج عن طاقتها الدلالية المعجَمة. ويضرب مثال الجملة:

Le lapin sur l'autoroute «الأرنب في الطريق السيارة»

فهو يحتمل الدلالتين (الحيوان، المعطف)

ولعلّه من المفيد الإشارة إلى أنّ اعتماد النظرية الاسمية، قد يؤدّي إلى رفض المشترك، واعتباره غير متميّز بخصائص معيّنة، إذ كلّ وحدة لغوية هي ذات معنى من ناحية، وهي تحتاج إلى السياق لكي يُكمل (أو يُحيّن) معناها ذاك، من ناحية أخرى. أمّا النظرية المقابلة للنظرية الاسمية، ونعني النظرية الجوهرية، فقد بيّن راستييه أنّه يمكن أن نُلحق بها مختلف نظريات القوالب والطُرُز والأركتيب المعجميّ والتي تعود كلها إلى نواة معنوية لا تقبل التجزئة[1]. هذه النواة يسميها الباحثون تسميات مختلفة فهي عند كوليولي «شكل خطاطيّ» وعند بوتييه «وجه صريح»، أمّا لانغاكير فيسميها «رسما خطاطياً»، في حين يدعوها ديكليه «أركتيباً عرفانياً»، أمّا كاديوه وفيزاتي فيسميانها «موتيفا»[2]. وتنتهي النظرية الجوهرية، هي الأخرى، حسب رأي كلايبار، فيما ينقله عنه جاكيه، إلى رفض المشترك أيضاً. إذ لا تميُز للوحدة القائمة على المشترك، ما دامت كلّ وحدة تنطلق من نواة معنوية واحدة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، أعلاه.

المشترك الفعلي والبناء التركيبيّ

دراسة لفعل(لعب)

❖تلخيص

يُعتبر المشترك الذي تتّصف به الوحدات اللسانية أحد العوائق التي تعترض التحليل الدلاليّ للنصوص خلال المعالجة الآليّة للّغة (TAL) من ذلك أنّ فعل (لعب) يختلف معناه باختلاف السياق: فـ :

يلعب على المزمار (بمعنى يعزف)

أمّا: يلعب مع ابنه (فيعني: يمزح معه) .

1- Ibid, p32.
2- Ibid, p32.

ويعتبر «التأسيس الديناميكي للمعنى» إحدى المقاربات لمعالجة حالات غموض المعنى، وهو منوال اقترحه فكتوري وفوكس (1996) (B.Victorri C.Fuchs) إذ نُلحق في هذا المنوال بكل وحدة قائمة على المشترك، فضاءً دلاليّاً، ويُعتبر معنى الوحدة في قول معطى هو نتيجة تفاعل ديناميكي مع الوحدات الأخرى الحاضرة في القول ذاته.

ونريد أن نبيّن في هذا العمل أنّ الأبنية الفعلية هي عناصر من نصّ مصاحب (co-texte) تتعلّق بالمسار الديناميكي لبناء معنى الفعل. شأنها في ذلك شأن النّصّ المُصاحب المُعجميّ. فالمقصد الذي نرمي إليه يتمثّل في بيان أنّ الأبنية الفعلية تحملُ معنى أصليّاً جوهريّاً (intrinsèque) ﴿كما يرى ذلك غولد بورغ، 1995، Goldberg﴾ وهي تسمح بحصر معنى الفعل في منوالنا حصراً آليّاً.

تمهيد

يُعدّ المشترك ظاهرة لسانية بارزة، تمسّ أقسامَ الكلام الثلاثةَ، ولعلّ الفعل- وهو أحد الأقسام- بما يتميّز به من «ثقل» وتحمُلٍ لكثرة من المقولات- يقبل الانضواء ضمن المشترك بشكل واسع، ومن ثمّة فقد قامت المحاولات من أجل ضبط طرائق دوران المعنى على اللفظ اعتماداً على اختلاف السياقات.

ويعدّ المثال الذي نقدّمه (فعل لعب) مناسباً لإبراز بعض الإشكاليات التي تتّصل بمعالجة ظاهرة المشترك معالجةً آليةً، وفق نظرية تنشيط المناطق وسيأتي بيانُها خلال التحليل.

وقد اعتمدنا فصلاً أنشأه غيوم جاكيه (Guillaume Jacquet) وجدناه في الأنترنات وحاولنا مقارنةَ ما طبّقه الباحثُ على الفرنسية، بما يمكن أن نجعله بديلاً له يُطبّق على العربية، واللافت أن كلّ معنى من معاني (jouer) وجدنا له مرادفاً لا في العربية عموماً، بل في بعض المعاجم التي نظرنا فيها خصوصاً («لسان العرب» و«المنجد في اللغة والأعلام»).

1. الإشكالية

تعتبر ظاهرة المشترك عائقاً أمام المعالجة الآلية للّغات في تحليل النصوص دلاليّاً. وتقتضي هذه الظاهرة الحاضرة دائماً في اللغات الطبيعية، أنّ معنى الوحدة يتبع الملفوظ الذي تُستعمل فيه. أمّا إطار العمل الذي نشتغل

فيه، فهو بناءُ أداة تسمح بإزالة الغموض آلياً عن فعل من المشترك على ضوء البناء الفعليّ.

ليس من العسير عرض أقوالٍ يكون البناءُ الفعليُ فيها حاسماً في تحديد إعطاء معنى للفعل من ذلك:

1- حسب له حساباً (قدّره وأعطاه قيمة)

2- حسب المبلغَ (عدّده وأحصاه)

ويعتبر فعل (لعب) من فئة الأفعال القائمة على المشترك بكثافة وهذا ما جعل كثيراً من اللسانيين يهتمون به نحو كاديو ولِلان وورومي ولوباز **(Cadiot,1999;Leland; 2001; Romero-Lopes;2002)**،)

ويختلف معنى فعل لعب باختلاف القول الذي يوجد فيه، وتبين الأقوال الأربعة التالية أثر النص المصاحب في تفسير معنى هذا القول:

-أثر النصّ المصاحب المعجميّ:

3- إنّه يلعب على القيثارة (يعزف، يلهو)

4- إنه يلعب على المنحة (يراهن، يُقامر)

-أثر النصّ المصاحب التركيبي(وهو نوع من البناء الفعلي):

5- لعب بشيء (مارَس، زاول)

6- لعب دوراً (قلّد، مثّل)

والمثال الأخير يخطّئه المنجد في اللغة والأعلام («والصواب: مثّل دوراً»).

ومع ذلك، فلا يوجد معنى لبناء ما أو بناء لمعنى ما إلاّ نادراً. إنّ أخذ البناء الفعليّ في الاعتبار لمعالجة مشكلة المشترك يستوجب إطاراً نظرياً يسمح بالاهتمام بهذه الدقائق المعنوية. وهذا ما نريد إنجازه في الجزء الأول من هذا المقال، أمّا الجزء الثاني فنفصل فيه القول في المناهج التي ينبغي أن تسمح لنا بحساب تأثير البناء الفعلي في بناء معنى الفعل. أخيراً، فإننا نعرض نتائج تجريب أوّل لمنوالنا على أبنية حرفية﴿**prépositionnelle**﴾ للفعل ﴿لَعِبَ﴾.

2. الإطار النظريّ

نقترح وضع هذه الدراسة في إطار نظريّ معتمدين بالتوازي مع ذلك منواليْن: أحدهما منوال النحو البنائيّ الذي طوّره أدال غولدبرغ﴿ **Adèle Goldberg,1995**﴾ إذ تحمل التراكيب النحوية وخاصة التراكيب الفعلية، عند غولدبرغ، المعنى بمعزل عن المحتوى المعجميّ الذي تتضمّنه الوحدات اللسانية.

أمّا المنوال الثاني، فهو الذي اقترحه فكتوري وفوكس﴿B.Victorri& C.Fuchs,1996﴾ إذ نُلحق بكلّ وحدة قائمة على المشترك فضاءً دلاليّاً يمثّل مجموع معانيه معنى الوحدة في ملفوظ معطى هو نتيجة تفاعل ديناميكي مع الوحدات الأخرى الحاضرة في الملفوظ الذي يقود إلى تحديد جهة الفضاء الدلاليّ المفيد في هذا الملفوظ.

وتتمثل الفكرة التي توحّد هذين المنوالين، في اعتبار أنّ التراكيب الفعلية هي عناصر من النصّ المصاحب تساهم في المسار الديناميكي لبناء معنى الفعل، شأنها في ذلك شأن النص المصاحب المعجميّ. فكل تركيب يتّصل بجهة معيّنة في الفضاء الدلاليّ، وهو فضاء يحتوي كل المعاني المحتسبة مع هذا التركيب، وذلك مثلما هو الحال بالنسبة إلى الوحدات المعجمية المصاحبة.

3. الطريقة

نتوفّر في رحاب مخبر لاتيس ((Lattice على برمجية إعلامية تدعى فيزوزين ((Visusyn تم تطويرها تحت إشراف فكتوري. وتسمح هذه البرمجية آلياً بتكوين فضاء دلاليّ يتصل بوحدة معجمية(Victorri& Ploux, 1998) وفي ما يلي تقديم موجز لها:

3.1. تمثيل غرافي (تصويريّ) لفضاء دلاليّ:

لكي نتمكّن من اقتراح تمثيل الفضاء الدلالي لوحدة (معجمية) ينبغي أوّلاً أن ننجح في تمثيل كل معنى من معانيها. فإذا ما أردنا أن نحدّد كل معنى بمرادفات تعوّضه، فإنّ مرادفاً واحداً لا يكفي في العادة، بما أن مرادفات فعل في المشترك قد تكون من المشترك هي الأخرى.

فكان الاتّجاه إلى استعمال المعجم الإلكتروني للمترادفات في اللغة الفرنسية الذي أنشأه مخبر (CRISCO)؛ فهو يمكّننا لا من قائمة بمرادفات وحدة معينة، بل يعطينا أيضاً قائمة بـ«زُمَر»((«cliques» المترادفات. إنّ لفظ «زُمْرَة» المقترض من نظرية التصوير (théorie des graphes)، يوافق تصويراً ملحقاً بالكامل، أي هو تصوير تلتقي فيه الرؤوس فيما بينها مباشرة. وههنا نجد أن زُمرة مرادفات فعل (لعب) هي مجموعة من المترادفات التي تحتوي (لعب) وحيث إن كل عنصر مرادف لغيره:

لعب لعب عبث
مزح استخفّ به
تحدّى راهَن
تسلّط عليه اتّخذه لعبةً

الرسم1

بالنسبة إلى التمثيل الغرافي، تمثّل كل نقطة زمرة من المرادفات، أي معنى محدداً للفعل المدروس. وتتعلق المسافة بين زمرتين بخصيصتين: فكلّما كانت لزمرتين مرادفات مشتركة أكثر، كانتا أقرب. وكلّما كان أحد المرادفات كُلّيَّ الحُضور ((omniprésent في مجموع الزُمَر، قلّ تأثيره في المسافة ﴿Ploux, Victorri,1998; Précision du calcul: Victorri,2002﴾. وباختيارنا بُعديْن يشتّتان فضاء الزُمَر أكثر(و ذلك في إطار تحليل توزيعيّ للتوافقات)، فإننا نتحصّل على تمثيل غرافيّ في D2، لكل زُمَر المرادفات (أُنظر الرسم1).

يمكن أن نلاحظ انطلاقاً من الرسم1 أن توزيع زمرنا في الفضاء الدلالي للفعل (لعب) ليس متجانساً، وأن «فروع المعنى» تتموضع بدقة. هذا المنوال الذي نقترحه يضع ثلاثة «فروع» أساسية موضع بداهة هي في الأعلى المعاني الدائرة حول: «لعب، عبث، راهن، تحدّى»، وفي الأسفل على اليمين: «هزل، مزح، لعب، تفكّه، لها»، ثم في الأسفل على اليسار «قلّد، تظاهر بـ، زيّف، لعب، تصنّع».

فالفكرة (التي يقوم عليها العمل) تتمثل في استغلال هذا الفضاء الدلاليّ لإزالة الغموض عن فعل (لعب) القائم على المشترك. والواقع أنه إذ نشّطَ عنصرٌ سياقيٌ مصاحبٌ للعب بعض المناطق في الفضاء الدلاليّ وكبح أخرى، فإننا نستطيع أن نصل بين هذا السياق المصاحب والمعنى الذي يفرضه على الفعل (لعب) في قول معيّن. وهذا ما وقع تطويره مؤخراً في برمجية (Visusyn)، عبر قيس درجة تجانس العنصر السياقي المصاحب مع كل زمرة في الفضاء الدلالي.

2.3.حساب درجة انسجام عنصر سياقيّ مصاحب:

يتمثل الهدف في تمثيل تأثير عنصر سياقي مصاحب في معنى وحدة قائمة على المشترك بتكوين منطقة المعاني المقبولة آلياً في الفضاء الدلاليّ وذلك بحضور عنصر سياقيّ مصاحب (عن كتاب لفكتوري ومانغان

وفرانسوا(Victorri, Mangan et François) سيظهر قريباً). ولذلك سنعتمد مدونة فرانتكست (frantext) التي توفّر لنا عدداً من التواردات المختبرة للعناصر السياقية المصاحبة مع وحدة قائمة على المشترك مع كل مرادفاتها.

انطلاقاً من هذه المعطيات، نحسب «درجة انسجام» العنصر السياقيّ المصاحب مع زُمرة فعلية. درجة الانسجام هذه تقع بين 0و 1، ترتفع كلّما قلّت تواردات العنصر السياقي المصاحب في المدوّنة مع كل فعل من الزمرة (تدقيق الحساب، فكتوري،2002)

لقد استُعملت هذه الطريقةُ بنجاح في دراسة تأثير اسم متحكّم (régissant) في صفات قائمة على المشترك (فكتوري، 1998 وفنون، 2002، Venant) وإجمالاً، فإنّ هذا المنوال يسمح بحساب مناطق المعنى النشطة للصّفة (جافّ) حساباً آلياً، وهي قريبة من جهة زمر أخرى نحو (مجفّف، قاحل، عقيم، جافّ) أكثر من زمر نحو (صارم، خشن، جافّ، قاس). فإذا طبّقنا هذه الطريقة على أفعال قائمة على المشترك بدراسة تأثير اسم رأس المركب الأساسي، فإننا نتحصّل على نتائج مهمة. لكنّ حدود المقاربة المعجمية، تظهر سريعاً. وفي الواقع، فإنّه من غير الممكن التمييز بين القولين التاليين:

7- إنها تلعب (دور) البنت الصغيرة. (تمثّل)

8- إنها تلعب مع بنتها. (تُداعب)

يحتوي هذان القولان رأسَ المركّب نفسَه (بنت) والحال أن معنى (لعب) ليس هو نفسه البتّة. فعلينا إذَنْ أَن نهتمّ بناحية التراكيب الفعلية في معنى الفعل.

4. الدراسة الأولى حول التراكيب الفعلية:

نهدف إلى استخراج المعاني المختلفة لفعل ما من أجل تركيب فعليّ معيّن. وفي هذا يقترب هدفنا من إنشاء معجم- نحو (غروس، 1989 ،Gross). لكن الطريقة التي نعتمدها تختلف عن منهج النحو التحويليّ تماماً. فلا تتحدّد مختلف المعاني المسندة إلى تركيب فعلي بحسب دراسة لسانية لكلّ فعل، ولكن بحسب الحسابات المتواترة المجراة على مدونة مرجعية. ونقطة التقابل الأخرى، تتمثل في أنّ الفضاءات الدلالية في هذه المقاربة التي نعتمدها هي فضاءات مسترسلة. ومن ثمة، فإنّ المعانيَ التي نريد الحصول عليها لتركيب فعلي معطى، لا تمثّلها مجموعةُ أقوال تمثيلية، ولكن يمثّلها تنشيطُ مناطقَ في فضائنا الدلاليّ.

المشترك اللفظيّ في الدراسات العربية المعاصرة

تمهيد:

ما المشترك؟ هذا سؤال على قدر سذاجته الظاهرة فإنّه يقيّد المجيب عنه بشروط تجعل الحدّ دليلاً على الإجراء والمفهومَ محيطاً بالتطبيق. ولعلّ تعريف المشترك في بعض المعاجم المختصّة يكون مدخلاً بسيطاً للاقتراب منه، فقد جاء في تعريفات الجرجانيّ أنّ «المشترك ﴿هو﴾ ما وضع لمعنى كثير بوضع كثير كالعين لاشتراكه بين المعاني ومعنى الكثرة ما يقابل القلّة فيدخل فيه المشترك بين المعنيين فقط كالقرء والشفق فيكون مشتركاً بالنسبة إلى الجميع ومجملا بالنسبة إلى كلّ واحد فيكون مشتركاً بالنسبة إلى الجميع ومجملاً بالنسبة إلى كل واحد، والاشتراك بين الشيئين إن كان بالنوع يسمّى مماثلة كاشتراك زيد وعمرو في الإنسانية، وإن كان بالجنس يسمّى مجانسة كاشتراك إنسان وفرس في الحيوانية، وإن كان بالعرَض أو كان في الكمّ يسمّى مادّة كاشتراك ذراع من خشب وذراع من ثوب في الطول، وإن كان في الكيف يسمّى مشابهة كاشتراك الإنسان والحجر في السواد، وإن كان بالمضاف يسمّى مناسبة كاشتراك زيد وعمرو في بنوّة بكر، وإن كان بالشكل يسمّى مشاكلة كاشتراك الأرض والهواء في الكريّة، وإن كان بالوضع المخصوص يسمّى موازنة؛ وهو ألاّ يختلف البعد بينهما كسطح كلّ فلَك، وإن كان بالأطراف يسمّى مطابقة كاشتراك الإجّانتين في الأطراف»[1] ﴿الإجّانة: الخشبة التي يدقّ بها القصّار﴾.

فهذا التعريف الموسّع للمشترك يحتاج من الباحث في علم الدلالة وقفة تأمّل:

1- الشريف الجرجاني: التعريفات، ص-ص.274-275 (نسخة إلكترونية ضمن موسوعة هبة الجزيرة)

إذ الجاري في العرف أنّ المعنى الذي يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن المشترك هو ما يؤدّيه التمثيل بلفظة العين والقرء، فاللفظ واحد والمعاني كثيرة، وهذا الحدّ هو الذي جعل الاشتراك مقابلاً ضدّيّاً للترادف، يقول الجرجاني: «المترادف هو ما كان معناه واحداً وأسماؤه كثيرة وهو ضدّ المشترك»[1]. أمّا التشقيقات التي جاء بها حدّ المشترك عند السيد الجرجاني وتواترت في الموسوعات الكبرى نحو «كشّاف اصطلاحات الفنون» للتهانوي، فقد تفيد من زاوية النظر الدلالية المنطقية، أمّا من منظورنا اللساني الدلاليّ فلا نعتمدها إلاّ من باب الاستئناس.

فإذا تقرّر أنّ المشترك نقيض الترادف، تبيّن لنا أهمّية ما عوّل عليه بعض الباحثين المعاصرين من ربط اللفظة القائمة على المشترك بـ «فضاء دلاليّ» بحيث يكون معنى الوحدة القائمة على المشترك حصيلة تفاعل دلالي مع الملفوظات الواردة معها في السياق ذاته[2].

لئن تعرّضت كثير من الكتب لقضية المشترك اللفظيّ في العربية قديماً وحديثا فإنّها مع ذلك لم تضع في اهتماماتها طرح الأسئلة الأساسية –في نظرنا– من ذلك: كيف ترتبط الوحدات المعجمية المندرجة ضمن المشترك اللفظي فيما بينها؟ وما هو القانون الضابط لانتظامها؟ ولماذا يختلف عدد «الكلمات» القائمة على المشترك من وحدة إلى أخرى؟ وما الذي يميّز المشترك اللفظي من ظواهر قد تلتبس بها؛ نحو الجناس التامّ والتورية والاقتراض المعجميّ والاستعارة والمجاز؟ وهل نكتفي بتصنيف هذه الظواهر بحسب انتمائها إلى اختصاصات معرفية مختلفة، فنقول أمّا الجناس والتورية والاستعارة والمجاز المرسل، فمن البلاغة؛ وأمّا المشترك اللفظيّ والاقتراض المعجميّ فمن المعجم(علم «متن اللغة»)؟. وهذه الإجابة لا تشفي غليل المجتهد في فهم المسائل وإن اكتفى بها المقتصد بُلْغَةً.

1- نفسه، ص.253.

2- أورده غيوم جاكيه متحدّثا عن منهج فكتوري وفوكس في كتابهما :

Victorri B., Fuchs C. (1996), La *polysémie*, construction dynamique du sens, Paris, Hermès

انظر مقال جاكيه:

Guillaume Jacquet(2003), Polysémie verbale et construction syntaxique : étude sur le verbe jouer.

غير أنّ الأسئلة السابقة تفتح على الباحث باب أخذ نماذج من الإجابات لا نعثر عليها في المصنفات التراثية أو المُحدثة باللسان العربي – إلا أشتاتاً يسيرة أو حدوساً متفرّقة – بل يقتبسها المقتبس من مظانّها في الكتب اللسانية الغربية التي اعتنت بالمشترك اللفظي عناية واضحة[1] بل لعلّ الباحث يجد مشقّة في تبيّن الكثرة الكاثرة من النظريات التي تقدّم مقترحات لفحص هذه الظاهرة، فضلاً على العمليات الإجرائية التي تطبّق ما تجيء به النظرية، على اللّغات الحيّة.

أمّا مناط المشقّة، فلا يقتصر على الناحية الكمّيّة، بل يتعلّق أيضاً بالناحية الكيفية: فلعلّ الباحث لا يقف على المنوال الأحسن من حيث الكفاية التفسيرية لمعالجة المشترك اللفظي في اللغة العربية. إذ لا نرى أنّ معاناة التطبيق – على الرغم من أهميتها – تكفي لتعليل وجاهة نظرية أو منوال دون غيره.

وثمّة صعوبة أخرى تخصّ مقاربة المشترك اللفظي: هل يحسن أن يعدّه الباحث مسألة معجمية صرفة؟ أم يحتاج إلى أن يأخذ بعين الاعتبار امتداداته التركيبية-السياقية؟ أي بعبارة أخرى: هل تدرس الوحدة اللغوية القائمة على المشترك معزولة عن الجملة والنص أم تتناول بالدرس في سياقيها التركيبي والخطابي؟

أهداف البحث

نحاول الوقوف على مفهوم المشترك اللفظي في التراث النحويّ وبيان أسس تعامل النحاة واللغويين القدامى معه. كما نحاول تبيّن إمكانيات تجديد النظر في هذه الظاهرة عبر الاستفادة من المقاربات اللسانية المعاصرة، من خلال تلمّس مسالك حديثة لتطوير فهم الظاهرة، وذلك بربطها بنظريات لسانية معاصرة رصدت للمشترك اللفظي حيّزاً من الأهمّية وقدراً من الاهتمام.

1- من الكتب المهمة في هذا السياق نذكر:

-Georges Kleiber,1999,Problèmes de sémantique, la polysémie en questions, Presses Universitaires du Septentrion.

-Bernard Victorri & Catherine Fuchs,1996,La polysémie, construction dynamique du sens, Paris, Hermes.

فمحاولتنا تنهض من وجه أول على وصف حصيلة المنظور التراثي للمشترك اللفظيّ، ويقوم على توجيه النظر إلى إمكانيات تحسين معالجة هذه الظاهرة على ضوء مقترحات التيارات الحديثة في اللسانيات، من وجه ثان.

ويقوم العمل على تخليص «المشترك اللفظي» من رواسب الآراء «غير العلمية» (بمفهومنا الحديث للعلم) التي تلصق بالظاهرة اعتبارات تتجاوز الحقل المعرفي إلى الخلفية الإيديولوجية(على ما نقرّ به من تدافع بين الأمرين لا يخفى)، من وجه ثالث.

كما يقوم العمل بتبني بعض النظريات اللسانية الحديثة بشرط تعديلها كي توافق نظام اللسان العربي وما ينهض عليه معجمه وإعرابه ودلالته من «خصوصية» لا نغالي في تقديرها بقدر ما لا نسرف في إنكارها.

صعوبات العمل

اعترضتنا بعض الصعوبات المتصلة بهذه المقاربة لعل أهمها مكابدة النصوص الأجنبية لتبين المرتكزات النظرية والتطبيقية التي تقوم عليها النظريات اللسانية الحديثة التي اهتمت بالمشترك اللفظيْ.

وهذه المكابدة تتمثل في قلق الباحث وحيرته؛ هل يتقمص النظرية وما فهمها إلا بعد لأي، أم يعدّلها(أو قد «يشوّهها» - ربما-) كي توافق نظام اللسان العربي. ولم يقرّ القرار على أن تكون لنا الخيرة في ذلك حتى وقرت في النفس جملةٌ من المعايير حكّمناها في النظريات طرّاً وألزمنا بها جميع تصرفاتنا حتى تستقيم «قناة» البحث صلبة واضحة.

ومن الصعوبات الأخرى، تشتت المداخل وكثرة المجالات التي تحتضن المشترك اللفظي احتضان «الانتماء»أو «الولاء» أو «التبنّي».

والحق أن الحسم في غض الطرف عن جداول مفيدة في تبين علاقات المشترك الدلالية والعلمية بمختلف فروع المعرفة، أمر مؤسف، غير أن الحاجة إلى التعمق فرضت علينا تشذيب الروافد وتقليص التفرعات كيلا ينشعب النظر ولا تتفرّق بنا السبل.

أقسام العمل

يمكن تقسيم العمل وفق المزاوجة المقصودة بين المقاربة التاريخية والمقاربة الآنية. إذ نتناول المشترك اللفظي في إطار النظرية التراثية ثم في إطار النظرية اللسانية والعرفانية المعاصرة، لنتبين العناصر الثابتة في معالجة الظاهرة، والعناصر المتغيرة التي تختلف باختلاف السياق المعرفي والحضاري. كما نعمد إلى تبين قضية المشترك اللفظي بمعزل عن غيرها من قضايا المعجم والدلالة؛ لنفهم الآليات الخاصة التي تحكم انتظامها والعلاقات الداخلية التي تميزها وتسمح لها بتحقيق التفرد والسريان في كل لسان تقريباً : بمعنى أن المشترك اللفظي يبقى أمراً مخصوصاً ذا ضوابط محددة لا يطوله التهميش، رغم ما قد يطرحه حضوره من حرج الإغماض وقلق إحداث الالتباس، كما أنه يظل مشتركاً شائعاً بين الألسن رغم ما يدعيه بعض القائلين باندراج هذه المسألة في باب «شجاعة العربية» أو «الإعجاز القرآني» وهي أطروحات إلى التمجيد و«الأدلجة» أميل منها إلى العلم، ما لم يأت أصحابها بحجج دوامغ تعلّل دعوى اختصاص العربية بفضل تبحّر في هذه الظاهرة، واعتبار النصّ القرآني أجمع ما يكون على هذه المسألة.

والرأي عندنا أن الحسم عسير في هذا الباب، يتخوف من اقتحامه الجسور، لما قد يُرمى به من رقّة الدين أو اتباع سمت مدعي إزالة القداسة عن النص المقدس. غير أن الإنصاف يقتضي بذل الوسع في ترجيح أحد الأمرين:

إمّا القول- كما يقول أكثر السلف والباحثين العرب المحدثين الناقلين الوارثين- بأنّ العربية تشتمل على ظاهرة المشترك اللفظيّ اشتمالاً لا تدانيها فيه لغة، وما ذلك إلا لأنّ المشترك (هو) من أنواع الإعجاز القرآني، فالذي ينكر هذا الأمر يحشر ضمن المخالف الذي لا يوافق إجماع العلماء على هذه المسألة.

وإما اعتبار «المشترك اللفظي» ظاهرة طبيعية تتنزل في إطار اللسان الطبيعي، ولها أسبابها الموضوعية التي تحكم نشأتها وتسير تناول الناس لها بمعزل عن الخلفيات الدينية أو الإيديولوجية التي توظف المعرفة اللغوية لتحقيق مقصد تأثيري، هو في هذا السياق القول بالإعجاز.

ولعلّ المنظور الثاني، يسعفنا بتجنّب الخوض في المسألة الشائكة المتعلّقة بقانون التأويل، فإذا كان «القرآن حمّالاً ذا وجوه»[1] فهل يعني ذلك فسح المجال لكلّ مذهب ولكلّ نحْلة أن تجد لها «مقعد صدق» أو تثبت وجودها ووجاهة تأويلها للوجود، على أساس تأويل تختلف المسافة بينه وبين منطوق النصّ ومفهومه. وإذا كان إثباتُ الإعجاز الغايةَ المقصدَ بمبحث المشترك اللفظيّ أم مبحث الوجوه والنظائر كما جرت عليه مصنّفات علوم القرآن، فأيّ وجاهة لتجديد النظر في هذا المبحث، إذا انطلق الباحث من المنطلقات التراثية ذاتها؟ والسؤال الأعسر من ذلك، كيف يتحلّل الباحث اليوم من تلك المسلّمات الإيمانية،﴿التي يظنّ العلم الحديث أنّها تحول دون موضوعية البحث في الظاهرة﴾ دون أن يُحدث شرخاً في المنظومة المعرفية التي تقع فيها ظاهرة المشترك؟

فهل يمكن للباحث أن يخلّص المشترك اللفظي من استتباعاته الإعجازية، ومع ذلك لا يحكم عليه بالتجنّي وإعمال الموضوعية في غير موضعها؟

لو كنّا في سياق معرفيّ آخر، لبدت الأسئلة المطروحة أعلاه متجاوَزة بائدة غير ذات أساس، أمّا وقد اعترف الجمهور بأنّنا «حضارة نصّ»، فقد كان لزاماً أن يتمنطق الباحث بهذه الأسئلة ويتوخى كلّ سبيل لتوجيه آلة البحث حيث ينبغي لها أن تسير.

ولمّا كان من أهدافنا أن نجرّب الخوض في لغة العرب بمناهج لسانية معرفية ذهنية(**approche linguistique cognitive**) اصطنعها وارتضاها غيرهم في غير لغة العرب، فقد حاولنا أن نتوسّل طريقة مقارنية تفصيلية راجعنا بها معالجة بعض النماذج من الكلمات القائمة على المشترك، ونقلنا النظر من اللغة الغربية إلى اللسان العربي، متبيّنين نقاط الالتقاء ونقاط الاختلاف في المقاربتين، زاعمين الوقوف على علامات تهدي الناظر إلى الجوامع المشتركة: القوانين الكلية العامة (**les universaux**)، والتصرفات الخصوصية التي تسم كل لغة في معالجة هذه الظاهرة.

1- جاء في لسان العرب لابن منظور، مادة (ح م ل): «وفي حديث عليّ: لا تناظروهم بالقرآن فإنّ القرآن حمّال ذو وجوه، أي يُحمل عليه كلّ تأويل فيحتمله، وذو وجوه أي ذو معان مختلفة.»

ولم نُفْرِطْ في اعتماد المناويل الغربية كيلا نُتَّهم برطانة المستعجمين، كما لم نولع بردّ محدثهم إلى تالدنا ردّاً حماسياً بارداً لا يسنده برهان ولا تنهض به حجّة، بل حسبنا أن نعاين النماذج التطبيقية لحالات المشترك اللفظي معاينة مستبصرة تأخذ بمجامع النظريات ولا تتحيّز إلاّ إلى أكثرها صلابة في التفسير وأغزرها عمقاً في التحليل وأحسنها مورداً في الاستنتاج.

كما نهض العمل بعرض جهود القدامى والمحدثين في رصد المشترك اللفظي وتحليله وتفسيره، وبيّنّا أسس المنهج الذي اتّبعوه في أعمالهم، ورددنا الكثرة إلى مبادئ كلّية معدودة تفسّر التشابه العظيم الذي تقوم عليه مصنّفات هذا الباب. كما أشرنا إلى وقوع أغلب الباحثين العرب المحدثين أسرى نظرة تقليدية نمطية، رغم ما يوهم به عرضهم لبعض الآراء اللسانية الغربية الحديثة، من جدّة أو تطوير، بقيا في حيز الممكن لا في واقع المنجز.ولعلّ ما توهّمناه من خانات فارغة، سنحاول تعميره- قدر المستطاع- لنسدّ خلّة ونرأب صدعاً بدا لنا في مقاربة المحدثين لظاهرة المشترك اللفظي.

ولعلّ مردّ الخلل الأساسيّ- فيما نحدس- يقوم على النظر إلى اللغة باعتبارها كائناً متعالياً لا بوصفها مؤسسة اجتماعية محايثة. فالباحثون العرب المحدثون قلّما أشاروا إلى توقّف الجهود المعجمية واللسانية عند حدود تحقيق الرصيد القديم ودرسه وتقديمه دون مدّ النظر للعربية اليوم، هل تولّدت فيها حالات جديدة من المشترك؟ وهل يمكن صناعة معجم يوثّق ما يوجد من مشترك في المعجم الذهني المعاصر؟ وهل إنّ طرائق تولّد المشترك اليوم موازية أو مشابهة أو مغايرة لتولد المشترك قديماً؟ أي هل إنّ وحدة الظاهرة- متى سلّمنا بذلك- قد تتحقّق رغم تفرّق أسباب حصولها؟ فضلاً على التداخل الذي يقوم في المعجم بين ما هو من قبيل الأسلوب الفردي (الكلام) وما هو منتمٍ إلى النظام الوضعيّ (اللسان)، هل يُسهم التحاور بين المستويين في إثراء التدافع الدلاليّ الذي ينشئه المشترك اللفظيّ؟

لقد تبيّن لنا في هذا العصر أنّ طرائق تولّد المفردات لا تخضع لنحو سيبويه المعقّد؛ بل تحكمها حاجات مقامية مخصوصة لتحقيق التواصل والتفاهم بين المتخاطبين، ممّا يجعل نحو اللغة النموذجية/ المعيارية متقلّص التأثير سواء في توليد المفردات أم في تفسير بروزها (نعني المفردات القائمة

على المشترك)، ومن ثمة، تلوح الحاجة أكيدة إلى توسيع النحو ليستوعب إجراءات توليدية- قد لا تنتمي إلى صميمه- حتى يسيطر على «إمبراطورية»[1] المعنى.

وإذا نظرنا إلى مسألة الاشتراك اللفظي في بعدها الحضاري، تبيّن لنا أنّ التقدم الصناعي الغربي قد فرض علينا ضرباً من التحدّي (لا فقط التكنولوجي والعلمي بل اللغويّ أيضاً) من ذلك أنّ بعض علماء الاجتماع يتحدّثون عن وقوعنا تحت طائلة «تخلّف لغويّ» (يؤثّر نفسيّاً واجتماعيّاً في سلوكنا وتعاملنا مع ذواتنا ومع الأشياء ومع العالم، إضافة إلى وقوعنا تحت طائلة الازدواج اللساني القسري، ومتى رفضنا ذلك انحشرنا ضمن انغلاق وتقوقع يُفضي إلى الوقوع في براثن المفارقة بين التمتّع بالرفاه الماديّ وعدم استيعاب أسراره ولغته)، ولعلّ ما نذهب إليه في تحليل هذه الصفة يمكن عرضه كما يلي: من ينتج الشيء له أحقّية تسميته، فإذا اشتريت منه ذلك الشيء، فأنت بين أن تهجّنه بأن تولد له في لغتك اسماً تصطلح عليه المجامع الغربية البعيدة غالباً عن واقع الاستعمال الحيوي (لأسباب عديدة ليس هذا مجال عرضها) أو يفشو بين الناس أو أن تستورد مع الشيء اسمَه كما هو، أو تعوّضه بمخارج صوتية أكثر مماثلة لقياس اللغة العربية ومثال ذلك أنّه وُضع لتعريب الكلمة الأجنبية (**télévision**) عدد من المقترحات العربية والمعرّبة والدخيلة: مِرْناة، إذاعة مرئية، تلفاز، تلفزيون... فالناظر في هذا المثال يحسّ الفوضى من المترادفات التي تفرز تضخّماً لغوياً لا يعكس توسّعاً في الاستعمال وحرّية في الإحداث بقدر ما يؤشّر على ضعف التنسيق وتحكيم الأهواء في الاقتباس أو التوليد.

والملاحظ أنّ المقترحات الصفوية (المرناة) هي أبعد المقترحات عن الاستعمال والانتشار (والأدهى أنّها تُهجر حتّى من قبل واضعيها، هذا إذا لم تعد محلّ تندّر وفكاهة أو استعراض عضلات أو بيان تخلّف العرب والعربية بالاستتباع وتشتّت جهودهم).

1- هذا تعريب لعنوان مؤلف جماعي تطرق إلى ظاهرة المشترك، من عدة زوايا نظر:
- Collectif, La polysémie ou l'*empire* des sens,2003, Presses Universitaires de Lille.

فكأنّ مرناة وإذاعة مرئية وتلفاز وتلفزيون دوالّ لمدلول واحد ولمرجع واحد، فقلق التسمية لا يؤلّف بين تلك المفردات شبكة من الألفاظ المشتركة، بقدر ما ينطق عن تباين آليات التوليد:

❖مرناة: فعل رنا+ وزن مفعال= اسم آلة.

نظريا يبدو هذا المقترح أنزع المقترحات إلى الاستجابة إلى روح العربية، غير أنّه أضعف المقترحات عن جمع الناس حوله.

❖إذاعة مرئية: مركّب نعتي يوحي بالتوازي مع الإذاعة المسموعة ويوحي أيضاً بالرغبة في التقريب، بما يبين غربة الآلة عن السياق الذي تولّد فيه المصطلح.

❖تلفاز: جذر دخيل (ت/ل/ف/ز)+ وزن فعلال= مقترح يوحي بالاجتهاد في المواءمة بين الأصل الأعجمي ومقتضيات النحو العربي، يراعي القدرة على التصريف والاشتقاق والجمع.

❖تلفزيون: دخيل، ومع ذلك فهو أكثر المقترحات ذيوعاً وأشدها انتشاراً بين الناس.

ولعلّ مصدر المحدث أو توليد المصطلح يفسّر إمّا سرعة قبول المقترح أو ذبوله ووأده في المهد، فضلاً على جملة من عوامل أخرى- ليس المقام مقام تفصيل لها.

ولعلّ من أسباب تكاثُف المشترك في العربية المعاصرة أنّ العرب لا تعرف المفهوم ولا المرجع أثناء مخاض الولادة والإبداع، بل تصطدم به جاهزاً، فتُهرع إلى التصدي إلى «خطره» عبر وضع المصطلح. وشتّان بين احتضان المفهوم وبين وضع المصطلح: بل إنّ الأمرين ينبغي أن يتكاملا ويقع التنسيق بينهما لا أن يتمّ بترُ الصلة بينهما.

❖الاشتراك اللفظي في دراسات المحدثين: (محمد نور الدين المنجد)

عرض الباحث محمد نور الدين المنجد في كتابه «الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم، بين النظرية والتطبيق» (دمشق، دار الفكر، 1998) إلى الاشتراك اللفظي في جهود السابقين مقسماً إيّاهم حسب اختصاصاتهم المعرفية: لغويين وأصوليين ومناطقة وعلماء في علوم القرآن.

فأمّا اللغويون، فقد ذكر الباحث أنّ سيبويه (ت.180هـ) هو أوّل من ذكر المشترك في تقسيمات الكلام، إذ قال في كتابه: «اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين... واتفاق اللفظين والمعنى مختلف، قولك: وجدت عليه من الموجدة ووجدت إذا أردت وجدان الضالّة «وأشباه هذا كثير» («الكتاب» 1/ 7-8) واكتفى سيبويه بهذه الإشارة على المشترك من غير تعقيد أو تنظير للمصطلح» (ص29).

وتعرض الباحث إلى جهد لغويّ آخر لاحق هو ابن فارس (ت.395هـ) الذي ذكر المشترك في باب أجناس الكلام ﴿...﴾فقال: «ومنه اتفاق اللفظ واختلاف المعنى، كقولنا: عين الماء، وعين المال، وعين الركبة، وعين الميزان...»(الصاحبي، ص.327) وأفرد باباً في كتابه عرف فيه المشترك «معنى الاشتراك: أن تكون اللفظة محتملة لمعنيين أو أكثر كقوله (فليلقه)مشترك بين الخبر وبين الأمر، كأنه قال: فاقذفيه في اليم يلقه اليم. ومحتمل أن يكون اليم أمراً بإلقائه... ومن الباب قوله : «ذرني ومن خلقت وحيدا»﴿المدثر: **11**﴾ فهذا مشترك محتمل أن يكون لله جلّ ثناؤه لأنّه انفرد بخلقه ومحتمل أن يكون: خلقه وحيداً فريدا من ماله وولده» (الصاحبي، ص.456).

ويشير الباحث إلى توسع ابن فارس في مفهوم الاشتراك إذ خرج به من إطار الألفاظ إلى مجال البنى التركيبية فالمثال الأوّل (من سورة طه) الاشتراك حاصل بين أسلوبي الخبر والأمر، والثاني (من سورة المدثر) جرى الاشتراك بين تركيب الحال من الفاعل والحال من المفعول (ص.30)

وبيَّن الباحث اختلاف آراء القدماء في وقوع المشترك فتراوحت بين إثبات المشترك ونفيه، واختلفت بين حصره وتوسيعه.

فابن جنّي يثبت الاشتراك للحروف والأسماء والأفعال، يقول «من» و «ولا» و«إن» ونحو ذلك، لم يقتصر بها على معنى واحد، لأنّها حروف وقعت مشتركة كما وقعت الأسماء مشتركة نحو الصدى، فإنّه ما يعارض الصوت، وهو بدن الميّت، وهو طائر يخرج فيما يدّعون من رأس القتيل إذا لم يؤخذ بثأره، وهو أيضاً الرجل الجيّد الرعية للمال في قولهم: هو صدى مال... ونحوه ممّا اتفق لفظه واختلف معناه، وكما وقعت الأفعال المشتركة، نحو وجدت في الحزن

ووجدت في الغضب ووجدت في الغنى ووجدت في الضالة ووجدت بمعنى علمت ونحو ذلك، فكذلك جاء نحو هذا في الحروف «﴿الخصائص3/ 112-113﴾.

ولمّا كان الباحث لا يميّز بين النحاة والمعجميين، جامعاً إيّاهم باعتبار أنّ ما ينتجونه «كتب اللغة» سواء أكانت كتباً نحوية أم معاجمَ، فقد أبرز أنّ الفيروزآبادي صاحب «القاموس المحيط» ومثله الزبيدي صاحب «تاج العروس» على التوسّع في باب المشترك، فرووا أنّ لكلمة (الحوب) مثلاً ثلاثين معنى، وأن لكلمة (العجوز) سبعة وسبعين معنى ذكرها صاحب القاموس واستدرك عليه صاحب التاج بضعة وعشرين معنى لم يذكرها الفيروز آبادي (ص.31).

غير أنّ طائفة أخرى من اللغويين قد أنكرت المشترك نحو ابن درستويه (ت.347هـ) الذي ضيّق مفهوم المشترك وأخرج منه كلّ ما يمكن ردّ معانيه إلى معنى عامّ يجمعها، جاء عنه في «المزهر» ﴿للسيوطي (ت.911هـ)﴾: «قال ابن درستويه في شرح الفصيح- وقد ذكر لفظة (وجد) واختلاف معانيها- هذه اللفظة من أقوى حجج من يزعم أنّ من كلام العرب ما يتفق لفظه ويختلف معناه، لأنّ سيبويه ذكره في أوّل كتابه، وجعله من الأصول المتقدّمة، فظنّ من لم يتأمّل المعاني ولم يتحقّق الحقائق أنّ هذا لفظ واحد قد جاء لمعان مختلفة، وإنّما هذه المعاني كلّها شيء واحد، وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شرّاً، ولكن فرّقوا بين المصادر، لأنّ المفعولات كانت مختلفة»، ويقول أيضاً: «فإذا اتفق البناءان في الكلمة والحروف ثم جاءا لمعنيين مختلفين، لم يكن بد من رجوعهما إلى معنى واحد يشتركان فيه فيصيران متّفقي اللفظ والمعنى» (ص.331-32)، ويعلّق الباحث على تصورات ابن درستويه للمشترك فيعتبر أنه «ملمح جديد في معالم المشترك ﴿...﴾ ألا وهو المعنى العام الذي يستغرق أبعاضه، فكان ابن درستويه يردّ المعاني المختلفة إلى أصل واحد يضمّ تلك الفروع ويعتمد عليه في إنكار المشترك.» (ص.32).

أمّا سبب رفض ابن درستويه للاشتراك فلأنّه يرى أنّ اللغة موضوعة للإبانة، والاشتراك تعمية تتنافى مع هذا الغرض، يقول: «فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين أو أحدهما ضد الآخر، لما كان ذلك إبانة، بل تعمية وتغطية» ﴿المزهر1/ 385﴾، ومع ذلك فإن ابن درستويه يقول بالقليل من المشترك فيستدرك قائلاً: «ولكن يجيء الشيء النادر من هذا

لعلل» ﴿نفسه﴾ وعلل النادر عنده تتمثل في تداخل اللهجات أو الحذف والاختصار، يقول: «وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين أو لحذف واختصار وقع في الكلام حتى اشتبه اللفظان وخفي سبب ذلك على السامع وتأوّل فيه الخطأ»﴿نفسه﴾ .

ويتابع أبو هلال العسكري (ت.395هـ) مذهب سابقه ﴿ابن درستويه﴾، يقول أبو هلال: «وقال بعض النحويين: لا يجوز أن يدلّ اللفظ الواحد على معنيين مختلفين حتى تضاف علامة لكلّ واحد منهما، فإن لم يكن فيه لذلك علامة أشكل وألبس على المخاطب، وليس من الحكمة وضع الأدلة المشكلة إلاّ أن يدفع إلى ذلك ضرورة أو علة، ولا يجيء في الكلام غير ذلك إلاّ ما شذّ وقلّ»﴿الفروق في اللغة، ص.14﴾.

وقد أقام ابن درستويه والعسكريّ رفضهما للاشتراك على أساس القول بالتوقيف، معتمدين على تفسير ظاهري للآية ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ ﴿البقرة، الآية31﴾ والحال أنّ ابن جنّي ﴿القائل بالاصطلاح على الأرجح﴾ ذهب إلى أنّ المقصود إقدار آدم على صناعة اللغة والاصطلاح عليها .

وقد أنكر أبو علي الفارسي(ت.377هـ) «أن يكون المشترك أصيلاً في الوضع اللغوي، وعلل وجوده بتداخل اللهجات والاستعارة،»ويقول: اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً، ولكنه من لغات تداخلت أو تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب، فتصير بمنزلة الأصل«﴿المخصص، ج.13،ص.259﴾» (ص.34)

ثم نظر الباحث محمد نور الدين المنجد في الأسباب التي علّل بها القدماء حدوث الاشتراك، فبيّن أنّ الأسباب الجوهرية في حدوث المشترك اللفظي تتمثل في «تداخل اللهجات والاستعارة[1] والحذف والتطوّر الدلالي الذي يلحق المعنى العامّ للّفظ فيصرفه إلى معان أخرى تنطوي على شيء من ذلك المعنى العامّ الذي ينتظم في تلك المعاني، وتختلف بعد ذلك في دلالتها الخاصة بما لا يخرج من ذلك المعنى الشامل»(ص.34).

1- بمعنى الاقتراض المعجمي لا بالمفهوم البلاغي للاستعارة.

«ويضيف ابن فارس﴿...﴾ سببا آخر ﴿...﴾ ألا وهو المجاورة والسببية: »قال علماؤنا: العرب تسمي الشيء باسم الشيء إذا كان مجاوراً له أو كان منه بسبب، ومن ذلك تسميتهم السحاب ماء والمطر سماء، وتجاوزوا ذلك إلى أن سموا النبت سماء، قال شاعرهم: ﴿الوافر﴾

إذا نزل السماء بأرض قوم ❖ رعيناه وإن كانوا غضابا

وذكر ناس أنّ من هذا الباب قوله جلّ ثناؤه﴿ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ﴾ ﴿الزُمَر: 6﴾، يعني: خلق، وإنّما جاز أن يقول: أنزل، لأنّ الأنعام لا تقوم إلاّ بالنبات والنبات لا يقوم إلا بالماء، والله جلّ ثناؤه ينزل الماء من السماء. قال: ومثله: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا ﴾ ﴿الأعراف: 26﴾، وهو جل ثناؤه إنّما أنزل الماء، لكن اللباس من القطن والقطن لا يكون إلا بالماء« ﴿الصاحبي،110-111﴾.

غير أن القدماء لم يتأوّلوا آية ﴿ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ ﴾ ﴿ الحديد: 25﴾ هذا التأويلَ المجازيَّ وقد بين علماء المعادن في العصر الحديث أنّ الإنزال يُفهم بمعناه الحقيقيّ ولا يسع تأويله- كما هو عليه الحال في أمثلة أخرى- ذلك أنّ الحديد نزل على الأرض من نيازك وأجرام سماوية، وقد عدّ بعض المفسّرين هذه الآية محتويةً على مظهر من مظاهر الإعجاز العلمي للقرآن. إذ لم يكن العرب ولا معاصروهم عند نزول الوحي عارفين بأنّ معدن الحديد الذي يستخرجونه من الأرض، ليس أصله أرضياً.

وههنا يطرح تساؤل: ما الذي جعل القدماء، لغويين ومفسرين، يذهبون إلى بيان كيفية انطباق الشاهد (القرآني) على المعنى المتعارف عليه في بعض الحالات، في حين أنّهم يتوقّفون عن بيان تلك الكيفية في حالات أخرى؟

وبعبارة أخرى، ما الذي كان يقودهم في التأويل فيوجّههم إلى تفصيل القول عند شاهد وإجمال الكلام في سياق شاهد آخر؟

نحـــدس بـــأنّ ثمـــة نظريـــة ثاويـــة تتمثـــل في «سلـــسلة»أو «استرسـال»﴿continuum﴾ مـن المسلّمات «الماقبليـة» تسيّر عمليـة التأويـل وقـد تؤدّي مـرة إلى إقـرار المشترك ولكنّها –في الغالـب– تجنـح إلى دفعـه وحصره إلى أضيق حدّ ممكن.

ولعلّ اعتبار أغلب القدماء أنّ المشترك يوقع في الغموض والالتباس هـو الذي أدّى بهم إلى تقليص حضوره ما وسعهم ذلك.

ويـرى أحمـد مختـار عمـر أسـباباً أخـرى-غـير المذكورة آنفـاً- لحـدوث الاشتراك عنـد القدماء منهـا: القلب المكاني مثل: دام ودمـى والإبدال مثل: حنك وحلك، ونقل الكلمة إلى المصطلح العلمـي مثـل: التوجيـه لغـة والتوجيـه اصطلاحاً في علم العروض، ومن ذلك أيضاً أنواع المجاز كالعلاقـة السببية أو إطلاق اسم الجزء على الكل أو إعطاء الشيء اسم مكانه[1].

وقد ناقش محمد نـور الـدين المنجد مثالاً ضربه الإمام الـرازي علـى الاشتراك: «إن المواضعة تابعة لأغراض المتكلم، وقد يكون غرضه تعريف ذلك الشيء على الإجمال، بحيث يكون ذكر التفصيل سبباً للمفسدة، كما رُوي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال للكافر الذي سأله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت ذهابهما إلى الغار: من هو؟ فقال: رجل يهديني السبيل. ولأنّه ربما لا يكون واثقاً بصحّة الشيء على التعيين، إلا أنّه واثق بصحة وجود أحدهما لا محالة، فحينئذ يطلق اللفظ المشترك لئلا يكذب ويكذب، ولا يظهر جهله بذلك، فإنّ أي معنى يصحّ فله أن يقول: إنّه كانَ مرادي»﴿المحصول، ق1،ج1، ص.364﴾ يناقش الباحث هذا المثال قائلاً: «بيد أن في المثال الذي ذكره الرازي نظراً، فقول أبي بكر لا نظنّه يحمل على الاشتراك، وإنّما هو تورية والتورية من البلاغة والاشتراك شيء والعوامل البلاغية شيء آخر﴿...﴾ ثم إنّ هذه التورية تتضمّن المجاز في دلالة السبيل على الدين أو الإسلام أو طريق الجنّة أو ما شابه»﴿الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ص.44﴾ والحال أنّ استدراك الباحث على الإمام الرازي

1- انظر كتابه علم الدلالة، وما جاء به أحمد مختار عمر ليس غريباً عن التقاليب الخليلية التي وسّع النظر فيها ابن جنّي عبر إجرائه ضروباً من الاشتقاق كثيرة وعبر حديثه عن«تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني».

لا موجب له في تقديرنا، فما دام الباحث يقرّ بأنّ الاشتراك ظاهرة لغوية معجمية والتورية ظاهرة بلاغية بديعية، فما الذي يمنع أن يصدق الوصفان على المثال الواحد؟ ولكن تختلف المنظورات: فمن جهة علاقة الدال بالمدلول، نتبين اشتراكاً معجمياً، بمعنى أن الدال واحد ومدلولاته متعددة. وأمّا من جهة «العمل اللغوي»الذي حقّقه القائل، فهو أن يخفي عن مخاطبه مقصده الحقيقي عبر توسّل معاريض الكلام، وتلك هي التورية: أي أن يكون للفظة معنيان قريب غير مقصود وبعيد هو المقصود. ومن ثمّة فلا تعارض بين أن تكون الكلمة من المشترك اللفظي قائمة على التورية في آن. غير أن المحلّل يعتبرها من المشترك إذا كانت زاوية نظره معجمية، في حين يعدّها البلاغيّ تورية بحكم خصوصية منظوره.

ولنا مع ذلك أن نبيّن أنّ المشترك ينظر إليه من زاوية النظام اللغوي: أي من حيث البناء المجرّد، في حين أنّ التورية لا تقع إلاّ في سياق مخصوص: أي إنّها تُدرس في نطاق الاستعمال، أي داخل خطاب ما أو نصّ ما، لأنّها أسلوب من أساليب البلاغة ووجه من وجوه البديع.

والاشتراك يعدّ ظاهرة نظامية «طبيعية»، أمّا التورية فتقوم على ضرب من التصرّف الأسلوبي، فتعتبر نوعاً من السلوك الفردي، بما يطبعها بطابع استهداف تحقيق مقصد التأثير بالقول القائم على التورية، في حين أنّ الاشتراك ظاهرة «موضوعية» تتصف بها بعض الكلمات، وليس الفرد مسؤولاً عن وضعها أو ابتكارها؛ بل يوفّرها له الرصيد المعجمي في اللغة.

معاني الرؤية

دراسة معجمية دلالية لفعل (رأى) في اللغة العربية

1- حدّ الرؤية:

أ - لغةً:

إنّ الناظر في المعاجم اللغوية يقف في مدخل (رأى) على عدة معان، منها معنيان كبيران هما الرؤية الحسية والرؤية القلبية، نضيف إليهما الرؤية المجازية:

الرؤية الحسية:

❖ رأى بمعنى نظر:

ورد في «لسان العرب» ما يلي: «الرُّؤيَة بالعَيْن تَتَعدَّى إلى مفعول واحد وبمعنى العِلْم تتعدَّى إلى مفعولين، يقال: رأى زيداً عالماً ورَأى رَأْياً ورُؤْيَةً ورَاءَةً مثل راعَة وقال: ابن سيده الرُّؤيَةُ النَّظَرُ بالعَيْن والقَلْب» [(1)].

وتشتقّ من (رأى) صيغ تدلّ على حسن المنظر، من قبيل «ويقال امرأةٌ لها رُواءٌ إذا كانت حَسَنَةَ المَرْآة والمَرْأى كقولك المَنْظَرَة والمَنْظر.»﴿وعن﴾ الجوهري المَرْآةُ بالفتح على مَفْعَلَة، المَنْظر الحَسن، يقال: امرأةٌ حَسَنَةُ المَرْآة والمَرْأى، وفلان حسنٌ في مَرْآة العَين، أي في النَّظَر. وفي المَثل: تُخْبِرُ عن مَجْهوله مَرْآتُه، أي ظاهرُه يدلُ على باطنه. وفي حديث الرُّؤْيا: فإذا رجلٌ كَريهُ المَرْآة أي قَبيحُ المَنْظر. يقال: رجل حَسَنُ المَرْأى والمَرْآة حسن في مَرْآة العين، وهي مَفْعَلَة من الرؤية. والتَّرْئِيَةُ حُسْنُ البَهاء وحُسْنُ المنظر، اسم لا مصدر. قال ابن مقبل:

أمَّا الرُّواءُ ففينا حَدُ تَرْئِيَة ❖❖❖ مثل الجبال التي بالجِزْعِ منْ إضَمِ

وقوله عزّ وجلّ: ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ﴾ (مريم: 74) قرئت (رئْياً) بوزن (رِعْياً) وقرئت (رِيّاً). قال الفرّاء: الرِّئْيُ المَنْظَر.

1- ابن منظور، لسان العرب، مادة (ر، ء، ي)، ج14، ص291.

❖ ملاحظة: سنعتمد هذا المعجم فقط نموذجاً.

❖ رأى بمعنى ظهر:

وقال الأخفش: «الرِّيُ ما ظَهَر عليه مما رأيْت. وقال الفراء: أهْلُ المدينة يَقْرؤُونها ريّاً بغير همز، قال: وهو وجه جيد من رأيْت لأنّه مع آيات لسن مهموزات الأواخر»[1].

ووزن تفاعل يفيد مع مادّة (رأى) تكلّف الرؤية: «قال شمر قوله تَراءَيْنا الهلالَ أي تَكَلَّفْنا النَّظَر إليه هل نَراهُ أم لا»[2].

وكل مزيد من (رأى) يدلّ على معنى تتضمنه دلالة الوزن، من ذلك أنّ «اسْتَرْأى الشيءَ: اسْتَدْعَى رُؤيَتَه، وأرَيْتُه إياه إراءَةً وإراءً» المصدر. عن سيبويه قال: الهاء للتعويض وتركها على أن لا تعوّض وَهَمّ مما يُعَوِّضُونَ بعد الحذف ولا يُعَوِّضون وراءَيْت الرجلَ مُراآةً ورِياءً أرَيْته أنّي على خلاف ما أنا عليه. وفي التنزيل: ﴿ بَطَرًا وَرِئَآءَ ٱلنَّاسِ ﴾ (الأنفال: 47) وفيه الذين هُمْ يُراؤونَ يعني المنافقين أي إذا صَلَّى المؤمنون صَلَّوا معَهم يُراؤُونهُم أنَّهم على ما هم عليه، وفلان مُراء وقومٌ مُراؤُونَ والإسم الرِّياءُ يقال فَعَلَ ذلك رياءً وسُمْعَةً وتقول من الرِّياء يُسْتَرْأى فلانٌ كما تقول يُسْتَحْمَقُ ويُسْتَعْقَلُ عن أبي عمرو ويقال: راءَى فلان الناسَ يُرائيهمْ مُراآةً وراياهم مُراياةً على القَلْب بمعنىً وراءَيْته مُراآةً ورِياءً قابَلْته فرأَيْته وكذلك تَراءَيْته قال أبو ذؤيب:

«أبَى اللهُ إلا أن يُقيدَكَ بَعْدَما ❖❖❖ تَراءَيْتُموني من قَريبٍ ومَوْدِقِ

يقول: أقاد الله منك عَلانيَةً ولم يُقدْ غيلَة»[3].

ووزن (تَمَفْعَلَ) أيضاً من الأوزان التي تُستعمل مع مادّة (ر، ء، ي)، فقد جاء في الحديث: «لا يتَمَرْأى أحدُكم في الماء لا يَنْظُر وَجْهَه فيه. وَزْنُه يتَمَفْعَل من الرُّؤْية، كما حكاه سيبويه من قول العرب: تَمَسْكَنَ من المَسْكَنة»[4].

ولوزن (تفاعل) دلالات خاصة، إذ يقال: «تَراءَى النَّخْلُ: ظَهَرَت أَلوانُ بُسْرِه، عن أبي حنيفة، وكلُه من رُؤْيَة العين»[5]. إضافة إلى معنى المشاركة حيث

1- نفسه.
2- نفسه.
3- نفسه.
4- نفسه.
5- نفسه.

«﴿...﴾ يقال تَراءَى القومُ إذا رَأى بعضُهُم بعضاً وتَراءى لي الشيءُ أي ظَهَر حتى رَأَيْته وإسناد التَّرائي إلى النَّارَيْن مجازٌ من قولهم دَاري تَنْظُر إلى دار فلان أي تُقابِلُها يقول ناراهما مُخْتَلفتان هذه تَدْعو إلى اللّه وهذه تدعو إلى الشيطان فكيف تتَّفقان ؟»[1]. ومن الاستعمالات المسكوكة في كلام العرب قولهم: «دُورُ القوم منّاً رِئَاءٌ»: أي مُنْتَهَى البَصَر حيثُ نَرَاهُم، وهُمْ منّي مَرْأىً ﴿...﴾ ومعناه هو منّي بحيثُ أرَاهُ وأسْمَعُه». وفي تقدير العدد، يقال: «هُمْ رِئَاءُ أي ألْفٌ زُهَاءُ ألْفٍ فيما تَرَى العَيْنُ».

❖ أرأت بمعنى حملت:

ومن معاني الرؤية ظهور الحمل على الأنثى، فيقال: «أرْأَت الناقةُ والشاةُ من المَعَز والضَّأْن، بتَقْدير أرْعَتْ، وهي مُرْءٍ ومُرْئِيَةٌ: رؤيَ في ضَرْعها الحَمْلُ، واسْتُبِينَ وعَظُمَ ضَرْعُهَا، وكذلك المَرْأة وجميعُ الحَوامل إلا في الحَافر والسَّبُع. وأرْأَت العَنْزُ وَرِمَ حَياؤُها عن ابن الأعرابي وتَبَيَّنَ ذلك فيها»[2] ونقل ابن منظور عن «التهذيب»: «أرْأَت العَنْزُ خاصَّة ولا يقال للنَّعْجة أرْأتْ ولكن يقال أثْقَلَت لأن حَياءَها لا يَظْهَر. وأرْأى الرجلُ إذا اسْوَدَّ ضَرْعُ شاته»[3].

هكذا نستخلص من استعراض معاني الرؤية الحسّيّة، أنّها تفيد: النظر، الظهور، الحمل (للأنثى)، وهذه المعاني يمكن إجمالها في كونها تتعلق بإدراك عن طريق حاسة البصر لواقعة ما، ويمكن تمثيل هذه المعاني وفق الترتيب التالي:

رأى: - نظر: رأى زيد عمراً.
- تبادل النظر: تراءى القوم.
- تكلّف النظر: تراءينا الهلال.
- قابل: راءيتُ فلاناً.
تراءيتموهُ.
- نظر إلى وجهه: تمرأى فلان في الماء.
- ظهر: تراءى النخل. (ظهرت ألوان بُسره)

1- نفسه.
2- نفسه.
3- نفسه.

أرأت الناقة. (رُئيَ في ضرعها الحملُ واستُبين وعَظُمَ ضرعُها)

فكأنّ النواة المعنوية الواحدة لفعل الرؤية، لم تمنع الصيغ الفعلية والاستعمالات الاشتقاقية المختلفة من تنويع الدلالات، حتى تراوحت بين إدراك عامّ عبر البصر وبين إدراك مخصوص لحال معيّنة، والملاحظ أنّ اختلاف المرئيات (أي مفاعيل الرؤية = مَن تقع الرؤية عليهم؛ من حيث الجنس والعدد) يسهم في تغيير المعنى إسهاماً أساسياً؛ فإذا كان مفعول الرؤية هو ذات الرائي، كان المقصود مشاهدة صورة الرائي على سطح يعكس الصورة (تمرأى)، أمّا إذا كان مفعول الرؤية أشخاصاً آخرين، فإنّ دلالة الرؤية تصبح النظر المتبادل (تراءى)، وأمّا إذا كان مفعول الرؤية أنثى فإنّ دلالة الفعل تتجه لإبراز ظهور علامات الحمل عليها (أرأت)...

مع العلم أنّ هذه الأفعال (تراءى – تمرأى - أرأى)، لازمةٌ، غير أنّ الفاعل نحوياً مفعول به دلالياً.

- الرؤية القلبية:

يتعلّق أمر الرؤية القلبية بحصول علم أو إدراك تجاه المرئيّ، وقد جاء في لسان العرب: «رأيت زيداً حَليماً عَلمْتُه وهو على المَثَل برُؤْيَة العَيْن»[1]. ويستعرض ابن منظور عدداً من التأويلات التي تتصل بفعل الرؤية كما ورد في بعض آيات الذكر الحكيم، يقول: «وقوله عز وجل» ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ (من الآية 23 من سورة آل عمران / أو من الآية 44 من سورة النساء أو الآية 51 من سورة النساء أيضاً). قيل: معناه أَلَمْ تَعْلَم أي أَلَمْ يَنْتَه علْمُكَ إلى هَؤُلاء ومَعْناه اعْرِفْهُم يعني علماء أهل الكتاب، أعطاهم الله عِلْم نُبُوَّة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم بأنه مكتوب عندهم في التوراة والإنجيل يَأْمرُهم بالمَعْروف ويَنْهاهُمْ عن المُنْكر. وقال بعضهم: (أَلَمْ تَرَ) أَلَمْ تُخْبرْ، وتأْويلُهُ سُؤالٌ فيه إعْلامٌ وتَأْويلُه أَعْلِنْ قصتَّهُم. وقد تكرر في الحديث: أَلَمْ تَرَ إلى فلان وأَلَمْ تَرَ إلى كذا، وهي كلمة تقولها العربُ عند التَّعَجُّب من

1- نفسه.

الشيء وعند تَنْبيه المخاطب، كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ ﴾ (البقرة، 243) ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ (آل عمران، 23) أي أَلَمْ تَعْجَبْ لفعْلِهم، وأَلَمْ يَنْتَه شأْنُهُم إليك»[1].

ونجد من دلالات (رأى) القَلَبية، في «لسان العرب»، معنى: فكّر، يقول ابن منظور: «وقوله في حديث عمر رضي الله عنه - وذَكَر المُتْعَة - ارْتَأَى امْرُؤٌ بعدَ ذلك ما شاءَ أنْ يَرْتَئِيَ، أي فكَّر وتأنَّى ﴿...﴾ وهو افْتَعَل من رُؤْيَة القَلْب أو من الرَّأْي»[2].

ويمكن حصر المعاني التي تتفرع عن الرؤية القلبية في ما يلي:

رأى= عَلِمَ / عَرَفَ

أَخْبَرَ

عَجِبَ

فكَّرَ / تأنّى

وجميع هذه الأفعال متعدّية سواء بنفسها أو بحرف جرّ (إلى).

- الرؤية المجازية:

جرت العادة أن يتمّ الاقتصار في دراسة معاني (رأى)، على صنفين: الحسيّة والقلبية، غير أنّ متابعة النظر في معاني هذا الفعل أوقفتنا على ضرورة عدم التسليم بالوقوف عند هذين الصنفين فحسب، إذ نحدس بوجود معان أخرى، ليست حسّيّة ولا قلبية ولكنها واردة في استعمالات (رأى) على وجه المجاز.

ثمّة معان سياقية يعسر تجريدها وتخليصها من مقام القول، في هذه الشواهد القرآنية، فضلاً على تعدد التأويل للمثال الواحد، ممّا يجعل الدلالات غزيرة متكاثرة نظراً إلى تعدد القراءات وتنوّع التأويلات؛ إذ يورد ابن منظور معانيَ ليست من قبيل الدلالة الحسية ولا الدلالة القلبية، بل هي دلالة مجازية. يقول: (ورُوِي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أنا بَرِيءٌ

1- نفسه.
2- نفسه.

من كُلِّ مُسْلِمٍ مَعَ مُشْرِك قيل لِمَ يا رسول الله ؟ قال لا تَراءَى نَارَاهُما. قال ابنُ الأثير: أي يَلْزَمُ المُسْلِمَ ويجب عليه أن يُباعدَ مَنْزِلَه عن مَنْزِل المُشْرِك ولا يَنْزِل بالموضع الذي إذا أُوقدَتْ فيه نارُه تَلُوح وتَظْهَرُ لنَار المُشْرِك إذا أَوْقَدَها في مَنْزِله ولكنه يَنْزِل معَ المُسْلمين في دَارهم وإنما كره مُجَاوَرَة المُشْرِكين لأنهم لا عَهْدَ لهم ولا أمَانَ وحَثَّ المُسلمين عَلَى الهِجْرة. وقال أبو عبيد: معنى الحديث أنَّ المسلم لا يَحِلُّ له أن يَسْكُنَ بلادَ المُشْرِكين فيكونَ مَعَهم بقَدر ما يَرَى كلُّ واحد منهم نارَ صاحبه. والأصل في تَراءَى تَتَراءَى فحذف إحدى التاءين تخفيفاً ويقال تَراءَينا فلاناً أي تَلاقَيْنا فَرَأَيْتُه ورآني. وقال أبو الهيثم في قوله لا تَراءَى نارَاهُما: أي لا يَتَّسِمُ المُسْلِم بسِمَةِ المُشْرِك ولا يَتَشَبَّه به في هَدْيِه وشَكْلِه ولا يَتَخَلَّق بأخْلاقه، من قولك: ما نَارُ بَعِيرِكَ؟ أي ما سِمةُ بعيرِكَ، وقَولهم: دَاري تَرَى دَارَ فلانٍ أي تُقابِلُها.) وقال ابن مقبل: ﴿من الطويل﴾. سَلِ الدَّار مِنْ جَنْبَيْ حَبيرٍ فَواحِفَ ❖❖❖ إلى ما رأى هَضْبَ القَلِيبِ المصَبَّح

أراد إلى ما قابَلَه [1].

ويمكن استخلاص المعاني المجازية لفعل (رأى)، كما يلي:

رأى=تلاقى (تراءينا فلاناً)

تقارب (تراءت الناران)

قابل (داري ترى دار فلان)

اتسم بسمته / تشبّه به / تخلّق بأخلاقه (تراءت الناران)

والملاحظ أنّ المعاني الثلاثة الأولى تتصل بالبعد المكانيّ، حيث يقع تجاور وقرب بين شخصين (من الناس أو الدور أو النيران)، ولعلّه يمكن لنا الحديث عن دلالة فضائية، يمكن دراستها وفق ثنائية: المَعْلَم والمنتقل[2]، على النحو التالي:

1- نفسه.

2- المعلم والمنتقل (landmark and trajector) ثنائية اصطلاحية وضعها أحد الباحثين في علم الدلالة المعرفي وهو لانغاكير (Langacker) ويعتبر أنّ كلّ قول يحتوي على عنصر محور أو نقطة استدلال يسميه معلماً، في حين أنّ العنصر الثاني المتعلق به هو عنصر متحرك يسميه متنقلاً. انظر كتابه في جزأين:

- Langacker,R.,W.,1987,Foundations of cognitive grammar, Vol.I. Theoretical Prerequisites, Stanford, Stanford University Press.
- Langacker,R.,W.,1991, Foundations of cognitive grammar, Vol .II. Descriptive Application, Stanford, Stanford University Press

- تراءينا فلانا.

حصول رؤية متبادلة بين طرفين، مما يجعل طرفي الرؤية لحظة التراثي ثابتين أمّا حركة الرؤية فذات اتجاهين متعاكسين:

من (أ) نحو (ب)

وفي الوقت نفسه من (ب) نحو (أ)

مما يؤدّي إلى حصول ضرب من التناظر الهندسيّ بين الذوات المترائية.

أمّا المثال الثاني:

- تراءت الناران.

فيمكن أن يتمّ تحليله وفق طرق عديدة، منها:

أوّلاً: التركيز على الناحية المجازيّة، حيث يقوم هذا المثال على التعبير بالدار والمقصود هم أهل الدار، وهو من مجاز الحذف، كما في قوله تعالى:

﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ (يوسف، 82)، أي واسأل أهل القرية. وهو مجاز مرسل علاقته المحلية يقوم على ذكر المحلّ والمقصود الحالّ.

ثانيا: يمكن أن ننظر في هذا المعنى من جهة كونه يقوم على تنشيط منطقة معيّنة[1]، يقع تبئيرها: فالنار علامة وجود سكان، ووجود السكان يعني وجود منزل، فترائي النارين يقتضي ترائي المنزلين كما يقتضي ترائي الناس الذين يقطنون هذين المنزلين. ومن ثمّة فثمة تعويل في هذه الجملة (تراءت الناران) على تداعيات كنائية تجعل من المتأكّد معرفة سبب اختيار عنصر (النار) ليُسند إليه فعل الترائي بالذات.

---

1 نظرية المنطقة النشطة (active zone theory) للانغاكير، المذكور في الهامش السابق، وقد قدّمها كلايبار (G. Kleiber) وتقوم على اعتبار أنّ قائل القول لا يركّز على جميع عناصره بالطريقة نفسها، فبعض العناصر مفعّلة أكثر من الأخرى، مثال ذلك:

- عضّني الكلب

ففي الواقع لم يعضّني «الكلب كله» بل أنيابه وهذا الكلب لم يعضّ (ني) أنا كلّي، بل جزءاً منّي، يدي أو ساقي... وبذلك فإنّ المقاربة التي تعتمد على نظرية المناطق النشطة تساعد في دراسة المشترك (polysemy) لأنها تساهم في إزالة الغموض عن الكلمات المشتركة.

للتعمق في معرفة هذه النظرية، يمكن الرجوع إلى:

- Kleiber,G.,1999, Problème de sémantique, la polysémie en questions, Presses Universitaires, de Septentrion.
- Langacker,R.,W.,1984,Actives Zones, Proceeding, in the Annual Meeting of the Berkeley Linguistic Society,10,172-188.

يبدو أنّ الدلالة الثقافية للنار – في السياق العربيّ – تدلّ على الدعوة الضمنية للضيوف كي يُقبلوا، ولكن في سياق الحال يصبح التراثي محلّ تنازع، ووزن (تفاعل) ليس اعتباطياً في هذا السياق، فالحديث النبويّ صريح في نفي هذا التراثي أو النهي عنه: «ورُوي عن النبي ﷺ أنه قال: أنا بَريءٌ من كُلِّ مُسْلِمٍ مَعَ مُشْرِك قيل لمَ يا رسول الله؟ قال لا تَراءَى نَارَاهُما» (1). فقد تبيّن أنّ معنى التراثي قد حوّل محور الحديث من النار باعتبارها معلماً يدلّ على الدعوة إلى القدوم، إلى الفعل (تراءى) وقد ورد في صيغة نفي أو نهي، ممّا يدلّ على رفض التداني بين هاتين الفئتين المتنافرتين (أهل الإيمان وأهل الكفر). ولعلّ القاعدة العامّة المعروفة في هذا السياق تقول: «إنّ الطيور على أشكالها تقع»، فكأنّ النارين هنا قد تحوّلتا إلى قرينتين على وجوب الانفصال والتباعد لما في الاحتكاك من مظنّة التصادم والاحتراق، وهذا المعنى ترشح به دلالة النار في بُعدها الطبيعيّ.

ومن ثمّة فإنّه بوسعنا الحديث عن عودة التأويل إلى المعنى الطبيعيّ للنار وإيحاءاته الأصلية والحرْفية (الإحراق، الإهلاك) واستبعاد الدلالة الثقافية التي تعني (الضيافة والدعوة إلى الزيارة والاستهداء). وهذا الرجوع بالدلالة إلى البعد الحرْفيّ اقتضته قرينتان تنضافان إلى الضدّية الأصلية بين (الإسلام والشرك):

- النفي أو النهي
- التثنية

فأمّا النفي أو النهي فأمرهما واضح، إذ لا ينفي الرسول أو ينهى إلاّ عن أمر سلبيّ، وأمّا التثنية فلو كانت دلالة النار ههنا الضيافة أوالدعوة إلى الزيارة أو الاستهداء، لَكَفَتْ نار واحدة، أمّا وقد تعدّدت، ففي الأمر أمرٌ، فالخروج عن الحدّ انقلاب إلى الضدّ.

فالضدية الأصلية هي التي رشّحت القول ليكون ذا دلالة سلبية.

أمّا المثال الثالث:

- داري ترى دار فلان.

1- نفسه.

فيمكن اعتباره قائماً على استعارة تجسّد الجماد (الدار) وتجعلها متمتّعة بحاسّة البصر، والمقصود برؤية الدار داراً أخرى حصول تقابُل بين الفضاءين، أي أن يقعا في سياق هندسيّ يوحي بالمواجهة، فلمّا كانت العين في الوجه، فنسبة الرؤية إلى الدار يعني استتباعاً أنّ كلتا الدارين تواجه الأخرى، وأنّ بابيهما كلّ يفتح على الآخر.

وهذا المثال يبيّن الموقع المشترك بين الدارين بشكل موضوعيّ، ولئن اعتمد الاستعارة في تبليغ هذا المعنى، فلمزيد تأكيد حصول التقارب بين الدارين، ولإقناع المخاطب بذلك.

أمّا المثال الأخير:

- تراءت الناران

فهو – وإن كان المثال الأول ذاته – فإنّنا نعرضه ههنا لا من جهة كونه حديثاً نبويّاً بل من جهة اتخاذه منطلقاً لتحليل تأويل له، وهو تأويل نقله ابن منظور عن أبي هيثم في تأويل الحديث، فيمكن أن نعتبره كناية عن الاحتكاك الضارّ الذي ينجرّ عنه التقليد. وقد اعتمد المؤوّل مسوّغاً لغويّاً اشتقاقياً في تأويله لمعنى الحديث: «وقال أبو الهيثم في قوله لا تَراءَى ناراهُما: أي لا يَتّسِمُ المُسْلِم بسِمَة المُشْرِك ولا يَتَشَبَّه به في هَدْيِه وشَكْلِه ولا يَتَخَلَّق بأخْلاقه، من قولك: ما نَارُ بَعيرِكَ؟ أي ما سِمةُ بعيرِكَ» [1].

فالنار في هذا التأويل لا يُقصد بها النار في معناها الحرفيّ (عنصر الإحراق) ولا في معانيها المجازية المأثورة (الضيافة، الاستهداء بها، الدعوة إلى النزول)، بل تعني «السمة»، وعلى هذا ذهب أبو الهيثم إلى أنّ معنى الحديث «لا يتسم المسلم بسمة المشرك». والملاحظ أنّ التبئير قد حصل في هذا التأويل على كلمة النار لا على كلمة (تراءى)، ومن ثمة فقد اعتُمد المعنى الأصليّ لهذا الفعل وهو تبادل الرؤية، وإن جنح المؤوّل إلى تغييب ذكر هذا الاعتماد، إمّا لظهوره أو لعدم وجاهته في التأويل. وبذلك يكون هذا التأويل قائماً على الوعي بدلالة القول على طبقتين من الدلالة:

1- نفسه.

الطبقة الأولى:

(أ) يرى (ب)

(ب) يرى (أ)

الطبقة الثانية:

رؤية (أ) لـ(ب) ورؤية (ب) لـ(أ) تعني اندماج (أ) مع (ب) واندماج (ب) مع (أ)

ومن ثمة فقد جاء القول ناهياً ﴿أو نافياً﴾ لكلتا الطبقتين خوفاً من حصول الاندماج (التشبُه والتخلُق).

والمعلم في هذا التأويل هو الناران، أمّا المتنقل فهما المسلم والمشرك، ويقوم التأويل — كما أشرنا إلى ذلك — على تنشيط المعلم باعتباره يدلّ دلالة خاصّة على الاتسام، وهي دلالة تخرج عن الدلالة الطبيعية والثقافية والمجازية والاستعارية، ولعلّه من الجائز وسمها بكونها دلالة خاصّة.

خاتمة:

يبدو من الغريب أن نلاحظ أنّ شواهد «اللسان» حول (رأى) القلبية كانت كلها من القرآن، وشاهده حول ما سميناها (رأى) المجازية من الحديث، فهل إنّ هذا الأمر عفويّ، أم إنّه مخطَّط له؟

لعلّه قد يتبادر إلى الذهن أنّ ما يفسّر كثافة هذا الحضور لنصوص القرآن والحديث، عند عرض هذه الدلالات المجازية لفعل (رأى) وما اشتُقّ منه، إنّما هي غزارة هذه الاستعمالات في القرآن والسنّة[1] (أو شدّة حضور هذا النصّ في جهاز التمثيل عند المعاجميّ «ابن منظور ورواته»).

وقد يكون من قبيل التسرّع والاستعجال في قطف النتائج، أن نقول إنّ الدلالة القلبية لفعل (رأى) – وهي دلالة أكثر تجريداً من تلك الحسّيّة – تجعل من اللافت الإذعان إلى القول بأنّ القرآن وفّر مادّة من الشواهد صالحة لإبراز هذه الدلالات، غير المتواترة في سائر النصوص المعتدّ بها شواهد.

ولعلّ هذا الاستنتاج يؤدّي إلى ما هو منه بسبيل، وهو تأكيد حكم سابق على الشعر الجاهليّ بغلبة الناحية الحسّيّة عليه، ومن ثمّة فلا عجب أن غابت الشواهد الشعرية عن هذا القسم من مدخل (رأى)، وهو قسم يعرض للدلالات غير الحسّية لهذا الفعل.

1- لم نُعنَ في هذه الدراسة بالأحاديث الكثيرة التي أوردها ابن منظور وهي تهتمّ بالرؤية يوم القيامة، نظراً إلى ما تحتاج إليه من ضرورة استحضار البعد العقائديّ في المسألة، في حين أنّ الدراسة ذات توجّه دلاليّ معجميّ صرف.

العمل المتضمّن

في القول مفهوماً متهماً

(نموذج أوستين)

ألان بروندونّير[1]

أوضح مثال للمفهوم الذي ينتهي بأن تكون له قيمة نظرية معطلة بسبب أخطاء التعميم الذي هو عليه، هو المفهوم المشهور المتضمن في القول[2]. وإن قسماً كبيراً من هذا المصنف ليس سوى مجهود لتلخيص علم الدلالة[3] من هذا المترشح إلى مرتبة المسلمة، وهو بعيد عنها حقاً. وكي أبرر الحدة التي أبديها تجاهه، ينبغي العودة لحظة إلى أصول المسألة.

يدخل المتضمَّن في القول، كما يظهر عند أوستين[4] في كتابه «كيف أشياء بالكلمات» في تعارض ثلاثي، إذ يميز هذا الفيلسوف، في ضرب من التجريد التصنيفي، ثلاثة مستويات أو ثلاثة ضروب من التفاعل ضمن النشاط الكلامي العام الذي هو «إنتاج التلفظ»[5]: «العمل القولي[6] هو (...) الذي له دلالة، أما العمل المتضمن في القول فهو الذي يكون لفعل القول فيه قيمة ما، أما عمل قصد القول[7] فهو الحصول على بعض الآثار بفعل الكلام» (ص129). يبدو أن العمل القولي هو فعل استخدام القانون النحوي

1- Alain Berrendonner, Eléments de linguistique pragmatique, Minuit, 1981.

2- العمل المتضمن في القول= **acte illocutoire**

3-علم الدلالة= **Sémantique**

4- أوستين=**John Lingshow Austin**) فيلسوف أميركي (ت. 1961) ينتمي إلى الفلسفة التحليلية).

5- التلفظ= **énonciation**

6- العمل القولي= **acte locutoire**

7- عمل قصد القول= **acte perlocutoire**

من أجل تكوين ملفوظ[1]، كما يقدمه أوستين، إنه يشمل النشاط الصوتي ونشاط التوليف المركبي[2] الذي ينظم المتكلم بفضله الكلمات في جمل، كما يشمل على المستوى الدلالي النشاط الذي يتمثل في تكوين معنى ممثل ذي إحالة[3] معينة، أي لتنظيم وظيفة اللغة التصريحية[4].

«يعني مفهوم كلمة قول فعل شيء ما، بما في ذلك من إنتاج الأصوات والكلمات المندرجة في تركيب وذات الدلالة. والمقصود بالدلالة ما يعنيه الفلاسفة أي المعنى والإحالة» (ص 109). «أما العمل المتضمن في القول فيبدو نشاطاً دلالياً يريد أوستين أن يؤسسه على مفهوم القيمة. ونتحدث (في شأن المتضمَّن في القول) كل مرة نتساءل ما إذا كان يمكن تبين قيمة بعض الكلمات (تعفى التعابير) أم ينبغي أخذها باعتبارها رأياً، إلخ» (ص 113). لكن، إذا كان أوستين يؤكد على ضرورة تمييز قيمة الدلالة بدقة، فإنه لم يعين إطلاقاً الفرق الدال بوضوح بين المفهومين. فنحن مضطرون إلى تعريف القيمة المتضمَّنة في القول للملفوظ ما بطريقة سلبية محض: إنها ما ليس دلالته (الدلالة تقابل المعنى والإحالة). فضلاً على أن مفهوم القيمة المتضمن في القول يعرف في زوج تقابلي آخر حيث يناقض مفهوم أثر (قصد القول): والحديث عن «استعمال اللغة للإنذار أو لمواجهة حجج قوية» يبدو أنه من جنس الحديث عن «استعمال اللغة للإقناع أو للإغراء أو للتحذير». ومع ذلك فإننا نقول إننا في الحالة الأولى أمام استعمال اصطلاحي[5]، في هذا الذي يمكن لنا أن نصرح به في قالب إنشائي[6] (=إنجازي). هذا التصريح بالمقابل لا يمكن أن يقع في الحالة الثانية» (ص 115).

إن ما يميز القيمة المتضمنة في القول للملفوظ من بين خصائصه الدلالية جميعاً أنها تنتج عن استخدام اصطلاحي في اللسان في شكل أفعال

1- ملفوظ= **énoncé**

2- التوليف المركبي= **Combinaison Syntagmatique**

3- إحالة = **référence**

4- الوظيفة التصريحية= **fonction dénotative**

5- اصطلاحي= **conventonnel**

6- إنشائي= **performatif**

إنشائية. وكون ملفوظ ما ينبغي أن يندرج من أمر أو استفهام..إلخ، إنما هو ثابت دلالي مؤسس على اتفاق لا علاقة له بالآثار المتغيرة والطارئة التي يمكن أن يثيرها ذلك الملفوظ. وهذه الآثار تدعى أعمال قصد القول.

«أن نقول شيئاً يستدعي غالباً بعض الآثار في المشاعر والأفكار وأفعال السامع أو المتكلم أو أي شخص آخر. ويمكن إن نتحدث عن ذلك في النية والمقصد أو الغرض من إثارة هذه الآثار (...) ونسمي مثل هذا العمل عمل قصد القول»(ص114). فالأساسي في هذا النظام هو مفهوم القيمة المتضمنة في القول: إنه ما يشكل تجديداً أصلياً أو إضافة غير مسبوقة. ويقترح أوستين كياناً دلالياً جديداً، في مقابل الدلالة والآثار وهي أشياء معروفة سابقاً، هذا الكيان ترتكز خصوصيته على الاستغلال المزدوج لمحوري التقابل:

– المحور الأول يتصل بوظائف اللغة: الوظيفة التصريحية مقابل الوظيفة غير التصريحية، وبما أن القيمة المتضمنة في القول تتميز بدلالة الملفوظات، وهي دلالة متجانسة دائماً مع دلالة الأشياء التصريحية (معنى+ إحالة)، فإنه يبدو أنه يحق لنا استنتاج أن القيمة المتضمنة في القول، عند أوستين، تتصل بوظائف أخرى غير الوظيفة المرجعية. فأوستين يهتم عبر هذا المفهوم، بوضوح، بصلاحية اللغة لأمر آخر غير التصريح بالأشياء أو الأحداث، وبالتدقيق بصلاحيتها للفعل في المخاطب.

– محور التقابل الثاني الذي يسمح للمتضمن في القول بإيجاد خصوصيته هو محور الزوج اصطلاحي مقابل غير اصطلاحي. وفي هذا المحور يقابل المتضمن في القول قصد القول تقابل حاصل القواعد مع حاصل الظروف، وتقابل الثابت مع المتغير. إن قيمة أحد الأقوال قيمة قارّة، وهي خاصية يمكن توقعها دائماً ما دامت ترتكز على اصطلاح يمكن التصريح به. آثار قصد القول هذه، على العكس، يمكن أن تكون متغيرة حسب ظروف التلفظ لا حسب هذه الخصيصة القياسية الممكن توقعها.

نلاحظ جيداً إذن أن مفهوم المتضمن في القول يفتقر إلى الخصائص المميزة: وما يشكل خصوصيته إنما هو رابط بين خصيصتين، إحداهما ليست خاصة به. ويكفي إذن أن يظهر أحد المحورين أعلاه خالياً من كل إفادة تمييزية، أو حتى أن ينتظم المحوران في تراتبية❖، كي يفقد مفهوم المتضمن في

القول أصالته ويؤول إلى الذوبان في عمل القول أو عمل قصد القول. وبعد تجديد أوستين ضرباً من المفعول المتغير الذي ما ينفك يتراوح، إذا ما أخضعناه لتعريف دقيق أكثر إجرائية، مرة إلى هذا الجانب ومرة إلى ذاك. وتتمثل المسألة هكذا في معرفة ما يمكن أن يفعله عالم الدلالة: كيف يمكنه (أو لا يمكنه) أن يعيد وضعه في «خانته»، وبأي مقابل؟

في نظرية تتبنى تقسيم ظواهر المعنى إلى نظامين (الصريح مقابل الضمني) أساساً، لا يمكن أن يستغل مفهوم أوستين للمتضمن في القول أو إن شئنا لا يمكن أن يسترد إلا بطرق ثلاث مختلفة: أ- إما أن تحشر القيم «المتضمنة في القول» ضمن المدلولات الصريحة. ب- أو أن تؤول تلك القيم نفسها إلى الانقسام قسمين: تعتبر تلك القيم ظواهر من الضمني التلفظي0 فالحل الأول يتمثل في افتراض أن كل «القيم المتضمنة في القول» هي مكونات لمدلولات الملفوظ وخصائص ملازمة لـ «المعنى الحرفي». فهو حل يجعل المتضمن في القول مقولة دلالية بالمعنى التقليدي للعبارة: فالمفهوم يستعمل للتعبير عن قسم من المدلولات في إطار نحو للمحتوى اللفظي. هذا الاستثمار للمفهوم يفترض أننا نعطي للتقابل العمودي (+اصطلاحي) مكانة أهم من التقابل الأفقي (+ تصريحي)، في بنية الفكر الأوستيني. فـ «الاصطلاحات» التي تسم المتضمن في القول ينبغي أن تفهم مثل تلك التي تهيكل اللغة ذاتها. إن العمل القولي والمتضمن في القول، متمثلين في مظاهرهما الدلالية (معنى+ إحالة)، يقتسمان في هذه الحالة الخاصية الجوهرية في أن يكونا تصريحيين، أن تحددهما القواعد الملازمة لقانون الدلائل الذي هو اللسان. بهذا الإختبار الأكسيومي نسلم تحديداً بأنّ القيم المتضمنة في القول مسجلة في الملفوظات، أي مرتبطة اصطلاحياً بمدلولات قابلة للتحديد (لفاظم❖ تراكيب إعرابية، إلخ) في حين عمل قصد القول يمكن أن يقال إنه «غير اصطلاحي» بهذا لا يكون محكوماً بقواعد القانون اللساني نفسه وليس مسجلاً في الملفوظ عموماً. وهذه الخصيصة «غير الاصطلاحية» من زاوية اللسان لا تستثني أنها تستجيب لأشكال أخرى من الاصطلاح كـ «قوانين الخطاب» التي تضبط المضمرات والدلالات الإشارية الأخرى. وهذا النظام الأكسيومي كان لمدة نظام ديكرو وهو يوافق تقريباً مواقفه التي تبناها في كتابه «**Dire et ne pas dire**».

المصادر والمراجع

1) العربية والمعربة:

- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب، 3ج.

- الإستراباذي، رضيّ الدين،1978، شرح الكافية في النحو، تحقيق يوسف حسن عمر، ليبيا، جامعة قار يونس، 4ج.

- إيكو، أمبرتو، 2005، السيميائية وفلسفة اللغة، ترجمة أحمد الصمعي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.

- بوبر، كارل ر.، 2003، أسطورة الإطار، تحرير مارك أ. نوترنو، ترجمة يمنى طريف الخولي، عالم المعرفة، العدد 292، الكويت.

- تريفل، جيمس، 2006، هل نحن بلا نظير: عالم يستكشف الذكاء الفريد للعقل البشريّ، ترجمة ليلى الموسوي، الكويت، عالم المعرفة، العدد 323.

- حجاج، كلود، 2003، إنسان الكلام: مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية، ترجمة رضوان ظاظا، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.

- الرحالي، محمد، 2003، تركيب اللغة العربية، مقاربة نظرية جديدة، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.

- روبول، آن، وموشلار، جاك، 2003، التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، ترجمة د. سيف الدين دغفوس ود. محمد الشيباني، ط1، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.

- السيوطي، جلال الدين، 1998، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد عليّ منصور، بيروت، دار الكتب العلمية.

- الشريف، محمد صلاح الدين، 2002، الشرط والإنشاء النحوي للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات، جامعة منوبة، كلية الآداب، سلسلة اللسانيات، مج16، تونس، 2ج.

- صولة،عبد الله، 2002، المَقْولَة في نظرية الطراز الأصلية، حوليات الجامعة التونسية، ع46، ص-ص369-387.

- صولة، عبد الله، المعنى القاعدي في المشترك: مبادئ تحديده وطرائق انتشاره؛ دراسة في نظرية الطراز.

- صولة، عبد الله، ديناميّة القوّة في اللّغة والخطاب.(فصل غير منشور)

- عبد الرحمن، طه، 1998، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط.1، بيروت ـ الدار البيضاء ـ المركز الثقافي العربي.

- عبد السلام، أحمد شيخ، 2000، احتمالية الدلالة في النصوص القرآنية، مجلة الدراسات القرآنية، مركز الدراسات الإسلامية بكلية الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن، مج2، ع2، 2000، ص – ص 175-148.

- غاليم، محمد، 1987، التوليد الدلاليّ في البلاغة والمعجم، ط1، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.

- الغزالي، أبو حامد، 1994، المستصفى في علم الأصول، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، بيروت، دار الكتب العلمية.

- غاليم، محمد، 1987، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، ط1، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.

- غاليم، محمد، 1999، المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلاليّ العربيّ، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

- الفاسي الفهري، عبد القادر، 1985، اللسانيات العربية، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.

- الفاسي الفهري، عبد القادر، 1990، البناء الموازي، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.

- الفاسي الفهري، عبد القادر، 1997، المعجمة والتوسيط، الدار البيضاء، المركز الثقافيّ العربيّ.

- القزويني، الخطيب، ﴿د.ت﴾، شروح التلخيص، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشُركَاه ﴿ كذا ﴾، مصر، 4 أجزاء.

- لالاند، أندريه، 2001، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، بيروت – باريس، منشورات عويدات، 3مج، ط.2.

- لوسركل، جان جاك، 2005، عنف اللغة، ترجمة محمد بدوي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.

- المبارك، ناصر، 2004، الظاهر اللغويّ في الثقافة العربية، دراسة في المنهج الدلاليّ عند العرب، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- المبخوت، شكري، 2006، الاستدلال البلاغي، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة – دار المعرفة للنشر، تونس.

- المعتوق، أحمد بن محمد، 2000، الألفاظ المشتركة المعاني في اللغة العربية: طبيعتها - أهميتها - مصادرها، مجلة جامعة أم القرى، مج13، ع21، رمضان1421هـ/ديسمبر2000م، صص903-954.

- مفتاح، محمد، 1994، التلقّي والتأويل: مقاربة نسقية، ط1، بيروت / الدارالبيضاء، المركز الثقافي العربي.

- مكرم، عبد العال سالم، 1994، المشترك اللفظيّ في ضوء غريب القرآن الكريم، الكويت، مطبعة الفيصل.

- المنجد، محمد نور الدين، 1998، الاشتراك اللفظيّ في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، بيروت، دار الفكر المعاصر/ دمشق، دار الفكر.

- نيسبت، ريتشارد، إي، 2005، جغرافية الفكر، ترجمة شوقي جلال، الكويت، عالم المعرفة، العدد 312.

- الهيشريّ، الشاذلي، 2003، الضمير، بنيته ودوره في الجملة، جامعة منوبة، منشورات كلية الآداب، سلسلة اللسانيات، المجلد17، تونس.

- الياسري، علي مزهر، 2003، الفكر النحويّ عند العرب، أصوله ومناهجه، بيروت، الدار العربية للموسوعات.

- يوسف، ألفة، 2003، تعدّد المعنى في القرآن، تونس، دار سحر.

2) الأجنبية:

- Bannour, A.,1991, rhétorique des attitudes propositionnelles, Faculté des lettres de la Manouba.

- Cadiot P. Berthonneau A.-M., 1993, Les prépositions, méthode d'analyse, Presse Universitaire de Lille.

- Cadiot P.,1997, Les prépositions abstraites en français, Paris, Armand Colin.

- Cadiot P. ,1999, Les sens de jouer: esquisse d'une approche par le biais des attaches prépositionnelles, Recherches en linguistique et psychologie cognitive, n°11, Presses Universitaires de Reims.

- Chibout, K., La polysémie lexicale: observations linguistiques, modélisation informatique, études ergonomique et psycholinguistique(www.atala.org)

- Cruse,D.,A.,1996,La signification des noms propres de pays en anglais, in Rémi-Guiraud S. et Rétat P.(éds), Les mots da la nation, Lyon, Presses Universitaires de Lyon,93-102.

- Dubois J. et C., 1971, Introduction à la lexicologie, le dictionnaire, 1 vol., Paris, Larousse, 1971.

- Encyclopaedia Universalis: édition éléctronique.

–Fabre C., Frérot C.,2002, Groupes prépositionnels arguments ou circonstants : vers un repérage automatique en corpus, Actes de la 9èmeconférence annuelle sur le Traitement Automatique des Langues (TALN 2002), Nancy.

- Gayral,F. et Saint-Dizier,P.,1999, Peut-on couper à la polysémie verbale ? conférence TALN,1999, Cargèse, 12-17 Juillet 1999.

- Godard,D.et Jayez, J.,1993, Le traitement lexicale de la coercion,Cahiers de linguistique française, 14, 123-149.

- Goldberg,A.,1995, Constructions : a construction grammar approach to argument structure, Chicago and London, University of Chicago Press.

- Gross G.,1989, désambiguïsation sémantique à l'aide d'un lexique-grammaire, Semantica, Paris, Ladl et Univ. Paris 7.

- Jacquet G., 2002, La grammaire cognitive au service de la désambiguïsation du sens : expérimentation sur le verbe jouer, mémoire de DEA de l'université Paris 6.

- Jacquet,G.,2003, Polysémie verbale et construction syntaxique : étude sur le verbe jouer, Batz-sur-Mer, 11-14 Juin2003.

- Jacquet, G., 2005, Polysémie verbale et calcul du sens, Thèse de doctorat, Ecole des haute études en sciences sociales, Lattice, CNRS.

-Jacquey E.,2002, Ambiguïté lexicale et quantification : une modélisation de la polysémie logique, Hermes.

- Kleiber, G.,1990, Sur la définition sémantique d`un mot : les sens uniques conduisent-ils à des impasses ?, in Chaurand J.et Mazière F.(éds.), La définition, Paris, Larousse,125-148.

- Kleiber,G.,1994, Nominales. Essais de sémantique référentielle,Paris, Armand Colin.

- Kleiber,G.,1999, Problème de sémantique, la polysémie en questions, Presses Universitaires, de Septentrion.

- Langacker,R.,W.,1984,Actives Zones, Proceeding, in the Annual Meeting of the Berkeley Linguistic Society,10,172-188.

- Langacker,R.,W.,1987,Foundations of cognitive grammar, Vol.I. Theoretical Prerequisites, Stanford, Stanford University Press.

- Langacker,R.,W.,1991(a), Foundations of cognitive grammar, Vol .II. Descriptive Application, Stanford, Stanford University Press.

- Langacker,R.,W.,1991(b), Concept, Image and Symbol. The Cognitive Basis of Grammar,Berlin,Mouton de Gruyter.

- Langacker,R.,W.,1998,Grammar and conceptualization, Berlin / New-York, Mouton de Gruyter.

- Leland, Tracy, 2001, la polysémie lexicale : l'articulation entre la signification et la référence. Etude comparative de trois polysèmes en français et en anglais, thèse de doctorat de l'Université de Paris 8.

- Milner, J.C.,1982, Ordres et raisons de langue, Paris : Seuil.

– Nunberg,G.,1995, Transfers of Meaning, Journal of Semantics,17,109-132.

- Peeters,B.,1993, Commencer et se mettre à : une description axiologico-conceptuelle, langue française,98, 24-47.

- Picoche, J.,1986, structures sémantique du lexique français, Fernand Nathan.

– Ploux S., Victorri B. (1998), construction d'espaces sémantiques à l'aide de dictionnaires de synonymes, TAL , 39, n°1, pp 161-182.

-Pustejovsky,J.,1991,The Generative Lexicon, Computational Linguistics,vol 17-4.

- Pustejovsky,J.,1993, Type Coercion and Lexical Selection, in Pustejovsky J.(ed), Semantics and Lexicon, Lordrecht, Kluwer, 73-94.

- Pustejovsky,J.,1995,The Generative Lexicon, MIT Press.

-Récanati, F.,1997, la polysémie contre le fixisme, langue française, 113, 107-123.

- Romero-Lopes Marcia C. 2002, Identité et variation du verbe jouer, Langue française, Paris, Larousse, 133.

- Rosch E. et al., 1976, Basic objects in natural categories, cognitive psychology, 8, 382-436.

-Saint-Dizier, P.,1998, A Generative Lexicon Perspective for Adjectival Modification, in proc.ACL-Coling 98, Montreal.

–Vandeloise C., 1993, La préposition à pâlit-elle devant toucher ?,

Langages, n°110, pp 107

-Venant,2002, Polysémie adjectivale et calcul du sens, mémoire de DEA de sciences cognitives, Paris, EHESS.

-Verbert,C.,1985, Commencer à lire un livre / commencer un livre, Linguistics in Belgium, 6, 192-198.

- Victorri, B. & Fuchs, C. ,1996, La polysémie : une construction dynamique du sens, Paris, Hermès.